

Distr.: General
13 May 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣**

الجزء الثالث عشر
حساب التنمية

الباب ٣٦
حساب التنمية

المحتويات

الصفحة

٥ ملحة عامة

المرفق

٩ المشاريع المقترحة تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٢

٩ ألف - بناء القدرات في مجال إزالة العقبات التي تعرقل الاستفادة من تدابير تقديم الدعم الدولي المتصل بالتجارة لأقل البلدان نمواً

١٢ باء - تعزيز قدرات القطاع العام في أقل البلدان نمواً على تقديم خدمات ذات جودة بشكل منصف من خلال نقل وتكييف الممارسات المبتكرة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٤ آب/أغسطس ٢٠١١.

** سيصدر فيما بعد موجز للميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ٦ (A/66/6/Add.1).



١٤	جيم - تعزيز القدرات الوطنية للبلدان المتأثرة بالتزاع على إدارة ندرة المياه والجفاف
١٧	دال - دعم تطوير التكنولوجيات التي تنتج انبعاثات كربونية منخفضة لإقامة اقتصادات خضراء مرنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية
١٩	هاء - توفير تمويل للغابات لمواجهة تغير المناخ: المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وأثرها على تمويل الوظائف الأخرى للغابات في أرجاء العالم . .
٢٢	واو - تعزيز الشراكات بين القطاعين الخاص والعام لتعزيز القدرات الوطنية في مجال تصميم وتنفيذ وتقييم سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة للتنمية لتوفير فرص العمالة والنمو والحد من الفقر
٢٥	زاي - مساعدة البلدان النامية في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق اقتصاد أخضر
٢٧	حاء - تعزيز قدرات البلدان النامية على إدارة المعلومات الجغرافية المكانية لتحسين وضع السياسات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
٢٩	طاء - دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى بناء المرونة الاقتصادية
٣٢	ياء - تسريع التقدم في بلدان متقنة في غرب أفريقيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وبخاصة الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق التدريب وبناء القدرات فيما يتصل بالتجارة
٣٥	كاف - بناء القدرات في مجال وضع وتنفيذ سياسات تجارية تسترشد بالأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية من أجل التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في سياق التحديات المتعددة والمتراكبة التي تواجه التنمية
٣٨	لام - معالجة أثر التجارة والاتفاقات التجارية على العمالة في البلدان النامية
٤٠	ميم - تعزيز قدرات وزارات التجارة والتخطيط في بلدان متقنة من أقل البلدان نمواً على وضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية تؤدي إلى الحد من الفقر
٤٣	نون - بناء القدرات الوطنية لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي في القطاع الأخضر وقطاعات النمو الأخرى
٤٦	سين - تشجيع نماذج مستدامة للأعمال من أجل التنمية: الاستثمار في الفقراء من أجل الفقراء ومع الفقراء
٤٨	عين - تعزيز قدرات إدارة الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو من أجل تعزيز التعاون المالي والنقدي على الصعيد الإقليمي بين بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وفي غرب ووسط أفريقيا
٥١	فاء - تعميم خدمات النظام الإيكولوجي في السياسات والبرامج القطرية القطاعية والمتعلقة بالاقتصاد الكلي للبلدان

٥٣	صاد - إدماج الاستدامة البيئية في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة
٥٦	قاف - وضع نظام لاستعراض فعالية تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الصعيد الوطني
٥٨	راء - تعزيز قدرات الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على معالجة قضايا امتلاك المشردين داخليا واللاجئين للأراضي والممتلكات، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والممتلكات
٦١	شين - تعزيز قدرة راسمي السياسات في جنوب شرق آسيا على تعزيز السياسات ووضع الخطط لتحسين معالجة مياه الفضلات وإعادة استخدامها في المناطق الحضرية وتخوم المدن
٦٣	تاء - دمج المسائل المتصلة بالجريمة والفساد والمخدرات والإرهاب في إعداد خطط التنمية الوطنية وعملياتها
٦٦	ثاء - تعزيز قدرة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا على إنتاج مؤشرات مستمرة وموثوقة لقياس التقدم المحرز في جدول أعمال التنمية
٦٨	حاء - تدعيم قدرات البلدان الأفريقية لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر
٧١	ذال - بناء قدرات أنظمة إدارة المخاطر والكوارث، من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أفريقيا
٧٤	ضاد - تعزيز القدرات على تطوير السلاسل الإقليمية للأنشطة المضيفة للقيمة في القطاع الزراعي في أفريقيا
٧٦	ألف - تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تيسير عبور الحدود بطريقة مشروعة وتحقيق التعاون والتكامل الإقليميين
٧٩	ألف باء - تشجيع الاستثمارات الرامية إلى تحقيق كفاءة الطاقة للتخفيف من وطأة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة
٨٢	ألف جيم - نحو تحقيق تقارب في الإنتاجية: تسخير التجارة والتمويل والتكنولوجيا لخدمة المشاريع صغيرة الحجم
٨٥	ألف دال - نحو اقتصاد منخفض في انبعاثات الكربون في أمريكا اللاتينية: خيارات السياسة العامة فيما يتعلق بكفاءة الطاقة وابتكاراتها
٨٨	ألف هاء - حان وقت المساواة: تعزيز الأطر المؤسسية للسياسات الاجتماعية
٩١	ألف واو - تعزيز قدرات أمريكا اللاتينية وآسيا على وضع نُظُم لتدريب القوى العاملة وحماية العمال من البطالة وتحسين هذه النُظُم

٩٣	ألف زاي - تعزيز قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية: معالجة الثغرات في المعلومات والمعارف والسياسات في آسيا
٩٦	ألف حاء - تعزيز القدرات في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في مجال تصميم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها من أجل تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
٩٩	ألف طاء - التعاون الإقليمي من أجل تعزيز القدرات الوطنية لقياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
١٠٢	ألف ياء - تعميق الترابط الإقليمي: تعزيز قدرات البلدان الآسيوية النامية على زيادة التجارة داخل الإقليم من خلال تطبيق أنظمة لا ورقية إلكترونية لتيسير التجارة والنقل . . .
١٠٥	ألف كاف - بناء المؤسسات والقدرات للبرلمانات العربية وغيرها من الجهات المعنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن
١٠٨	ألف لام - أكاديمية أساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقادة الحكومات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
١١١	ألف ميم - تطوير قدرات البلدان العربية للتكيف مع تغير المناخ باستخدام أدوات إدارة المتكاملة للموارد المائية
١١٣	ألف نون - تعزيز القدرات للاستفادة من تحويلات العاملين في الخارج في تمويل التنمية
	التذييل
١١٦	المشاريع المقترحة تمويلها من حساب التنمية أثناء فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

لمحة عامة

المقترح المقدم من الأمين العام

٣٠٠ ٦٥١ ٢٣ دولار

الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

(أ) معدلات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

١-٣٦ عملاً باقتراح الأمين العام الوارد في تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950) قررت الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٢ بء، في جملة أمور، أن تنشئ حساباً للتنمية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٥٢ ألف، على اعتماد قدره ١٣ ٠٦٥ ٠٠٠ دولار لحساب التنمية في إطار الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٢-٣٦ ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٥٢، الذي طلبت فيه الجمعية العامة تقريراً مفصلاً عن استدامة حساب التنمية، وطرائق تنفيذه، والأغراض المحددة لاستخدام الموارد وما يتصل بذلك من معايير الأداء، قدم الأمين العام تقريراً عن تشغيل حساب التنمية (A/53/945). وبعد أن نظرت الجمعية في ذلك التقرير وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/53/7/Add.12)، قررت في قرارها ١٥/٥٤، في جملة أمور، إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية استناداً إلى برامج الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة. وفي فترات السنتين السبع الماضية (١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١)، اعتمدت الجمعية العامة ٢٠٤ مشروعات تُموّل من حساب التنمية.

٣-٣٦ وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٦/٦٠، إعادة تقدير تكاليف حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وترتب على ذلك زيادة بمبلغ ١٠٠ ٨٨٩ دولار في مرحلة الاعتماد الأولي لفترة السنتين المذكورة. وقد أُعيد تقدير تكاليف حساب التنمية في أثناء إعداد تقرير الأداء الأول للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مما أسفر عن زيادة بلغت ٢٦ ٨٠٠ دولار. وقررت الجمعية، في قرارها ٢٥٢/٦١ (الفقرة ٥ من الجزء الرابع) أن تعتمد لحساب التنمية مبلغاً قدره ٢,٥ مليون دولار، كتدبير استثنائي فوري لمعالجة النقص في تحويل الموارد إلى الحساب منذ إنشائه. وقررت الجمعية العامة كذلك، بقرارها ٢٣٥/٦٢ ألف في الفقرة ٢ (د)، زيادة المبلغ المخصص في إطار الباب ٣٤، حساب التنمية، بمقدار ٥ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٨/٦٢، في الفقرة ١١ من الجزء الثالث عشر، اعتماد مبلغ ٢,٥ مليون دولار لحساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٤٣/٦٤، في الفقرة ١٤٠ من الجزء الثامن، اعتماد مبلغ ٥ ملايين دولار إضافية لحساب التنمية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتبعاً لذلك، وبناءً على هذين القرارين مجتمعين، يبلغ الاعتماد المنقح في إطار حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ما مقداره ٣٠٠ ٦٥١ ٢٣ دولار،

وهو ما يعكس زيادة قدرها ١٠ ٥٨٦ ٣٠٠ دولار عن مستوى الحساب الذي اعتمدته الجمعية عند إنشائه. وتستند المقترحات التفصيلية الواردة في مرفق هذه الوثيقة بشأن استخدام هذه الموارد في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ للشريحة الثامنة من مشاريع التعاون التقني إلى الإجراءات والترتيبات المتعلقة باستخدام حساب التنمية التي وافقت عليها الجمعية في قرارها ٢٢٠/٥٣ ألف و ٢٢٠/٥٣ بء و ١٥/٥٤ و ٢٤٩/٥٤ و ٢٣٧/٥٦ و ٢٤٦/٦٠ و ٢٥٢/٦١ و ٢٣٥/٦٢ و ٢٣٧/٦٢ و ٢٣٨/٦٢ و ٢٤٣/٦٤ و ٢٤٤/٦٤. ويرد في التذييل موجز للمشاريع والموارد المتعلقة بها.

الجدول ١

الاحتياجات من الموارد حسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) الميزانية العادية

العنصر	الاعتمادات المنقحة		النمو في الموارد	
	نفقات الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	النسبة المئوية	تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
حساب التنمية	٢٦ ١٥١,٣	٢٣ ٦٥١,٣	-	٢٣ ٦٥١,٣

٤-٣٦ ويرد في الجدول ٢ أدناه موجز للاحتياجات من الموارد للشريحة الثامنة من المشاريع حسب وجه الإنفاق:

الجدول ٢

موجز الاحتياجات من الموارد حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٣-٢٠١٢	
١ ٠٩٨ ٠٠٠	تكاليف الموظفين الأخرى
٥ ٥٦٧ ٧٠٠	الاستشاريون
١ ١٨٧ ٦٠٠	الخبراء
٢ ٩٤٩ ٠٠٠	سفر الموظفين
٢ ٨٢٩ ٨٠٠	الخدمات التعاقدية
٦٨٩ ٧٠٠	مصروفات التشغيل العامة
٩ ٣٢٩ ٥٠٠	الزمالات الدراسية والمنح والمساهمات
٢٣ ٦٥١ ٣٠٠	المجموع

٣٦-٥ ويتمثل هدف حساب التنمية في تمويل مشاريع تنمية القدرات في المجالات ذات الأولوية الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية، التي تفيد البلدان النامية. ويشجع الحساب على التعاون الوثيق بين كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الأنشطة المبتكرة والشاملة لعدة قطاعات، على الصعيد الإقليمي أو فيما بين الأقاليم، التي تستعين أساساً بالموارد التقنية والبشرية وسائر الموارد المتاحة في البلدان النامية. وفي استعراض لتأثير الحساب أجري في السنة العاشرة من عمله، وفقاً لطلب من الجمعية العامة في قرارها ٢٥٢/٦١، أبرزت الكيانات المنفذة أهمية الحساب لا بوصفه أداة للربط بين قدراتها على وضع المعايير والتحليل فحسب، بل وبوصفه وسيلة لبناء علاقات عمل تعاونية مع كيانات الأمم المتحدة وتقوية التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونظرت الكيانات إلى الحساب أيضاً باعتباره وسيلة فعالة لاختبار منهجيات وأدوات جديدة لبناء القدرات التي تخدم الأهداف والأنشطة الإنمائية الأخرى، ولاستخدام قدرات البلدان النامية، ولتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب (الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/62/466).

٣٦-٦ والموضوع العام للشريحة الثامنة من حساب التنمية هو "تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء للتعبئة بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، في سياق التحديات المتعددة والمتراصة التي تواجه التنمية". وحساب التنمية بوصفه برنامجاً لتنمية القدرات، يتبع في تنفيذه لخطة التنمية الدولية التوجيهات الحكومية الدولية، والقواعد والمعايير الدولية، والتعاون الإنمائي والطرائق التي تطبقها منظومة الأمم المتحدة في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية، وخاصة في سياق الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة، وتلك المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة. وتوفر الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥) توجيهها استراتيجياً عاماً في ما يتعلق بهذه الشريحة. وأقر الاجتماع بوضوح بأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، يستلزم إيلاء الاهتمام الواجب لبعض القضايا الشاملة لعدة قطاعات.

٣٦-٧ وستتولى تنفيذ المشاريع، وعددها ٤٠ مشروعاً، التي اقترح تمويلها في إطار الشريحة الثامنة ١٠ كيانات من الأمانة العامة تحت إشراف اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من بينها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وجميع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). ويتولى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مهمة مدير البرنامج بالنسبة للحساب. وينطوي تصميم مشاريع عديدة على أن تقوم بتنفيذها كيانات عالمية وإقليمية منفذة في شراكة بين بعضها، ومع كيانات أخرى من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية ووطنية.

٣٦-٨ وتمثل المشاريع المقترحة للمعايير التي وضعتها الجمعية العامة، وتأخذ في الاعتبار قدرة الجهة المنفذة المعنية على تنفيذ أنشطة المشاريع في الموعد الزمني المقرر. ويُتوقع من الجهات المنفذة أن تستخدم القدرات البشرية

والتقنية إلى الحد الممكن لتحقيق أقصى قدر من نقل المعارف، بالاستعانة بشبكات من الخبراء لها اتصالات على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي، وذلك بغرض تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية. وتركز مشاريع كثيرة تحديدا على الاستجابة للاحتياجات الناشئة للدول الأعضاء، ومن بينها التحديات المتصلة بتغير المناخ وبالأمن الغذائي والأزمة المالية.

٣٦-٩ وأقرت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية قائمة المشاريع المقترحة في اجتماعها المعقود في ٩ آذار/مارس ٢٠١١.

٣٦-١٠ وازداد تعقيد إدارة حساب التنمية واتسع نطاقها، ومول الحساب منذ إنشائه ما مجموعه ٢٠٤ مشروعات لا يزال ١٥٠ منها عاملا و/أو يستلزم دعما في إدارة البرامج. وزادت أيضا توقعات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالبرمجة والرصد والتقييم لحساب التنمية. وقامتوظيفتان الإضافيتان (١ ف-٥ و ١ ف-٤) في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، اللتان وافقت عليهما الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٤٣ لتوفير دعم برنامجي إلى حساب التنمية، بتقديم المساعدة إلى مدير البرنامج في النهوض بمستوى مهام إدارة البرنامج وتوسيع نطاقها. وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سيعزز مدير البرنامج الدعم المقدم إلى الكيانات المنفذة لتدعيم أثر المشاريع. وسيؤلى اهتمام خاص لتعزيز مهام الرصد والتقييم. وستبذل جهود مكثفة لتعزيز التبادل المنتظم للدروس المستفادة والممارسات الجيدة في تنفيذ أنشطة المشاريع، وكذلك لاستكشاف أفضل سبل التعاون بين المشاريع على نحو يتيح التأزر وتحديد المواضيع التي يمكن فيها تحقيق مزيد من الكفاءة.

٣٦-١١ وينبغي قراءة هذه الملزمة بالاقتران بالتقرير المرحلي السابع عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية، الذي يعده الأمين العام وفقا لطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر A/58/7/Add.5) بأن يقدم إلى الجمعية العامة تقرير مرحلي مستقل تذكر فيه بالتفصيل الآثار والدروس المستفادة.

المرفق

المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

ألف - بناء القدرات في مجال إزالة العقبات التي تعرقل الاستفادة من تدابير تقديم الدعم الدولي المتصل بالتجارة لأقل البلدان نمواً

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (٦٧٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١ - تتباين الفوائد المحتملة المرتبطة بمركز أقل البلدان نمواً بحسب الشركاء في التنمية والتجارة، وترتبط في المقام الأول بتدابير الدعم الدولي التي تركز على منح هذه البلدان إمكانية الوصول إلى الأسواق بشكل تفضيلي، ومنحها معاملة خاصة فيما يتعلق بالالتزامات المتصلة بمنظمة التجارة العالمية، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إليها، وتوفير التعاون في مجال المساعدة التقنية. وبالرغم من هذه التدابير، وبعد انقضاء ما يزيد على ٤٠ عاماً منذ إنشاء هذه الفئة في عام ١٩٧١، تزايد عدد أقل البلدان نمواً بأكثر من الضعف. ويرجع عدم النجاح في تحقيق التنمية إلى عوامل متعددة، أهمها عدم قدرة هذه البلدان على الاستفادة من الفوائد المحتملة المرتبطة بمركزها. وحُدثت القيود المؤسسية وضعف القدرة على الحصول على الفوائد المحتملة لهذه التدابير باعتبارهما عقبتين رئيسيتين، وخاصة في مجال التجارة الدولية.

٢ - وأكدت الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في عام ٢٠١٠ قلق الجمعية إزاء تخلف هذه الدول عن الركب في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ولبلوغ هذه الغاية، يهدف المشروع إلى تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على الاستفادة من الأحكام المتعددة المحددة الواردة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والفوائد المتصلة بإتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي. وسيعالج هذا المشروع القيود المؤسسية التي تعترض الاستفادة من هذه التدابير وتقييم أثرها، من خلال تزويد البلدان بسبل لتحسين التنسيق في تحديد الاحتياجات والاستفادة من التدابير الداعمة لتلبية هذه الاحتياجات.

٣ - وسيركز المشروع أيضاً على ضرورة ترتيب الأولويات وإدماج تدابير الدعم الدولي المتصلة بالتجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية للبلدان باعتبارها أداة للسياسة العامة لإزالة العقبات التي تعترض نمو الصادرات. واستناداً إلى التدابير المحددة ذات الأولوية، يهدف المشروع إلى بناء القدرات في مجال تنفيذ

التدابير، أي في اكتساب المعرفة والخبرة في العمل مع الشركاء التجاريين ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى للحصول على المساعدة الفعالة والفوائد المتصلة بتدابير الدعم.

٤ - ونظرا لأن المنظمة مكلفة بمساعدة لجنة السياسات الإنمائية في تحديد أقل البلدان نموا، فإن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقوم بعمل مكثف وتقدم المشورة إلى حكومات أقل البلدان نموا بشأن المسائل المتصلة بتدابير الدعم الدولي التي تتيحها الإدارة. وبنت الإدارة على مدى السنوات الأخيرة قاعدة معرفية عريضة عن تدابير الدعم المتصلة بالتجارة، وأصبحت الكيان الرائد العامل في تحديد وتحليل العقبات التي تعترض استفادة أقل البلدان نموا من تدابير الدعم هذه المتصلة بالتجارة. وتعاونت الإدارة بشكل وثيق في عملها بشأن هذه التدابير مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

هدف المنظمة: زيادة القدرات الوطنية لحكومات أقل البلدان نموا		موجز الميزانية
على الاستفادة من تدابير الدعم الدولي المتصلة بالتجارة واستخدامها بشكل فعال لتعزيز وضع استراتيجيات في أقل البلدان نموا للتصدي للمعوقات الهيكلية والضعف الاقتصادي.		(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
		المساعدة المؤقتة العامة ٣٠,٠
		الاستشاريون ٢٤٢,٠
		السفر ١١٢,٠
		الخدمات التعاقدية ٧٨,٠
		مصرفات التشغيل ٢,٤
		المعدات ١٩,٢
		حلقات العمل/التدريب ١٨٦,٤
		المجموع ٦٧٠,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة		مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين قدرة أقل البلدان نموا على معالجة القيود المؤسسية التي تعرقل حصولها على المعلومات المتعلقة بتوافر تدابير الدعم الدولي المتصلة بالتجارة وتبادل هذه المعلومات، وتعميم هذه التدابير في استراتيجيات السياسة العامة ذات الصلة، واستخدام هذه التدابير في تعزيز نمو الصادرات	(أ) زيادة عدد المسؤولين في الحكومات الوطنية القادرين على معالجة القيود المؤسسية التي تعرقل الاستفادة من تدابير الدعم الدولي واتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة هذه القيود واستخدام التدابير في ٤ من أقل البلدان نموا المشتركة في المشروع	

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

- (ب) تعزيز قدرة واضعي السياسات في أقل البلدان نمواً على محاكاة أثر استخدام تدابير الدعم المتصلة بالتجارة في الاقتصاد الكلي في قطاع التصدير والنمو
- (ب) زيادة استخدام أطر المحاكاة في البلدان الأربعة المشتركة في المشروع لتقييم خيارات السياسات المتعلقة بالأثر المحتمل لتطبيق تدابير الدعم الدولي المتصلة بالتجارة في قطاعات التصدير والنمو في أقل البلدان نمواً

الأنشطة الرئيسية

٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) تيسير إعداد دراسات تشخيصية ومساعدة النظراء الوطنيين في البلدان المشتركة في المشروع في إعداد هذه الدراسات لتحديد القيود المؤسسية التي تعرقل استخدام تدابير الدعم الدولي المتصلة بالتجارة؛
- (ب) تنظيم حلقة عمل أقاليمية تحدد المجالات ذات الأولوية لإزالة القيود المؤسسية لتيسير الاستفادة من تدابير الدعم الفعالة المتصلة بالتجارة. وسيركز المشروع على ثلاثة بلدان من أفريقيا وبلد واحد من آسيا؛
- (ج) تقديم تدريب لبلدان بعينها لتعزيز قدرات الوزارات وممثلي قطاع التصدير في تقييم مدى توافر تدابير الدعم الدولية ذات الصلة، وفي وضع وتطبيق خطة لتنفيذ إزالة القيود المؤسسية التي تعرقل الاستفادة من تلك التدابير؛
- (د) إعداد، بالتشاور مع البلدان المشتركة في المشروع، خطط تنفيذ معينة مقدمة من البلدان المشتركة في المشروع من أجل تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية المحددة للاستفادة من تدابير الدعم؛
- (هـ) تنظيم حلقة عمل أقاليمية من أجل: '١' تقديم المشورة إلى البلدان المشتركة في المشروع بشأن مقترحاتها، '٢' إنشاء شبكة من الخبراء في مجال التجارة (تضم خبراء من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً) لتقديم المشورة إلى حكومات البلدان المشتركة في المشروع وأقل البلدان نمواً الأخرى عن زيادة فرص الاستفادة من تدابير الدعم الدولي المتصلة بالتجارة؛
- (و) إنشاء بوابة للمعلومات على شبكة الإنترنت تركز على تقديم المشورة من الخبراء في مجال التجارة بشأن الاستفادة من تدابير الدعم؛
- (ز) تحديد وتصميم وتنفيذ أطر المحاكاة على نطاق الاقتصاد كله لتقييم خيارات السياسة العامة المتاحة لبلدان المشروع والمتصلة بالأثر المحتمل لتنفيذ تدابير الدعم الدولي المتصلة بالتجارة على قطاعات التصدير والتنوع الاقتصادي وديناميات النمو في أقل البلدان نمواً، وأثار ذلك على الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

باء - تعزيز قدرات القطاع العام في أقل البلدان نموا على تقديم خدمات ذات جودة بشكل منصف من خلال نقل وتكييف الممارسات المبتكرة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٣٠٠ ٦٤٠ دولار)

معلومات أساسية

٦ - تتسم كمية ونوعية الخدمات العامة المقدمة من القطاع العام والإنصاف في تقديمها بأهمية حاسمة لتنمية أي بلد بصفة عامة، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بصفة خاصة. ويشكل تقديم خدمات عامة ذات جودة وإنصاف مسعى رئيسي بالنسبة لأقل البلدان نموا على وجه الخصوص نظرا لافتقارها إلى القدرات وإلى الموارد المالية على حد سواء. وسيركز المشروع على تعزيز قدرات مؤسسات القطاع العام في مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا على تقديم الخدمات العامة بطريقة فعالة تركز على المواطنين من خلال تنفيذ وتكييف ممارسات جديدة ومبتكرة للإدارة العامة.

٧ - ورغم أن تطوير قدرات مؤسسات القطاع العام لتقديم خدمات فعالة ومستجيبة ومنصفة وشفافة وخاضعة للمساءلة يشكل مسعى ضخم بالنسبة لأي حكومة تغطي نطاقا واسعا من جوانب تقديم الخدمات العامة، فإن المشروع سيركز أساسا على ما يلي: (أ) منع ومكافحة الفساد في مجال تقديم الخدمات العامة، (ب) وتحسين تقديم الخدمات العامة، (ج) وتعزيز المشاركة في قرارات صنع السياسات من خلال آليات مبتكرة، (د) وتعزيز إدارة المعارف في الحكومة، (هـ) وتشجيع تقديم خدمات عامة تضع في اعتبارها الفروق بين الجنسين.

٨ - وتغطي الابتكارات التي تنطوي على إمكانية التكيف مجموعة واسعة من مجالات الخدمات، بما في ذلك تقديم الخدمات الصحية والتعليم والقضاء على الفقر وإنشاء مراكز جامعة للخدمات وآليات تقديم الخدمات المتنقلة. ولتعزيز امتلاك زمام الأمور، ستشجع البلدان المشتركة على اختيار أفضل الممارسات من داخل المنطقة ومن بين المناطق، التي تنطوي على إمكانية تكرارها وتطويعها بما يلائم احتياجاتها وظروفها.

موجز الميزانية		هدف المنظمة: تعزيز قدرات القطاع العام في أقل البلدان نمواً على تقديم خدمات عامة بشكل منصف، بما في ذلك الخدمات الأساسية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
١٢,٠	الاستشاريون	العلاقة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والأهداف
٢٨,٠	اجتماعات أفرقة الخبراء	الإثباتية للألفية: البرنامج الفرعي ٨ (الإدارة العامة وإدارة التنمية)
٦٠,٠	السفر	للسؤال الاقتصادي والاجتماعية؛ والهدف ٨ من الأهداف الإثباتية
٥٠,٠	الخدمات التعاقدية	لألفية
٣,٨	مصرفات التشغيل	
٣٧٨,٥	حلقات العمل	
٦٤٠,٣	المجموع	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الاستراتيجيات والمنهجيات والأدوات وعمليات التنفيذ المتصلة بنقل الممارسات الجيدة المتاحة للدول الأعضاء	(أ) زيادة الوعي والمعرفة لدى مسؤولي القطاع العام بالممارسات المبتكرة لتقديم خدمات ذات جودة بشكل منصف
(ب) زيادة عدد البلدان التي تكييف بما يتلاءم مع ظروفها الممارسات المبتكرة وأفضل الممارسات في مجال الإدارة العامة التي تعزز التنمية المستدامة	(ب) تعزيز قدرات القطاع العام في أقل البلدان نمواً على تشجيع الابتكار وتنفيذ الممارسات الجيدة التي تلبي على أفضل نحو الاحتياجات الخاصة التي تركز على المواطنين بلا ممارسات تمييزية

الأنشطة الرئيسية

٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) تنظيم وعقد اجتماع واحد لفريق الخبراء عن كيفية إقامة اتصال بين الحكومات التي تصمم وتنفذ حلولاً مبتكرة لمشاكل الحكم والحكومات التي تسعى إلى تطوير الحلول المبتكرة بما يتلاءم مع مشاكل مماثلة (مضاهاة الطلب على الابتكارات مع المعارض منها) في مجال تقديم الخدمات. وستتمكن البلدان المستفيدة من اختيار ابتكارات بعينها لتكييفها وفقاً للظروف في مجالات الخدمات العامة ذات الصلة (انظر النشاط (د) أدناه)؛
- (ب) تنظيم وعقد حلقتي عمل لبناء القدرات من أجل مديري القطاع العام في الوزارات المسؤولة عن الخدمات العامة لتبادل الممارسات المبتكرة؛
- (ج) تصميم وإدارة دورات تدريبية عبر الإنترنت لدعم نقل الابتكارات في القطاع العام؛

- (د) تنظيم ثلاث حلقات عمل لنقل المعرفة بين الممارسين. وتشمل هذه الأنشطة زيارات تقوم بها البلدان المستفيدة إلى بلدان المبدعين، تعقبها حلقات عمل لتبادل المعلومات بشكل متعمق عن الممارسات الجيدة؛
- (هـ) إعداد منشور عن الدروس المستفادة من نقل وتكييف الممارسات المبتكرة.

جيم - تعزيز القدرات الوطنية للبلدان المتأثرة بالتزاع على إدارة ندرة المياه والجفاف

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وأمانة استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، وإدارة عمليات حفظ السلام (٥٧٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٠ - تترتب على ندرة المياه والجفاف، اللذين يتفاقمان بفعل تغير المناخ، آثار وخيمة على التنمية المستدامة في البلدان والمناطق النامية المتضررة. ونتيجة لذلك، أدى الانخفاض في الانتاج الزراعي والمجاعات وفقدان الأرواح البشرية إلى نقص الأغذية وانعدام الأمن الغذائي. ولا تؤثر ندرة المياه والجفاف على سبل كسب العيش فحسب بل إن ندرتهما تقلل أيضا مكاسب التنمية الاقتصادية وتثبط الاستثمار في قطاع الزراعة وتعرق جهود بناء السلام وتنطوي على مخاطر نشوب نزاعات عنيفة متكررة. وفي ضوء هذا، من شأن القيام بتخطيط وتنفيذ استراتيجيات مستدامة طويلة الأجل تراعي ظروف التزاع للتكيف مع ندرة المياه والجفاف أن يسهم في الجهود المبذولة لبناء السلام وكذلك في تحقيق تنمية مستدامة أوسع نطاقا.

١١ - ويتجه التصدي لندرة المياه والجفاف في البلدان النامية المتأثرة بالتزاعات حاليا إلى "التصدي في حالات الطوارئ" دون أن يشمل في الغالب أساليب تدعم منع نشوب النزاعات واستراتيجيات لبناء السلام. ويهدف المشروع إلى تحويل التصدي للجفاف في البلدان المتضررة من مجرد ردود أفعال حكومية ودولية إلى حلول وقائية مستدامة لمواجهة الجفاف تشمل سبلا لدعم منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وتشكل الأنشطة المبذولة على نحو مسبق في البلدان المتأثرة بالتزاعات جزءا من استراتيجيات طويلة الأجل تنفذ قبل حدوث الجفاف لإدارة خطره وتقليل ضعف البلدان في مواجهة الجفاف. وتشمل الاستراتيجيات اعتماد سياسات في مجال التأمين مبنية على المؤشرات، وهي آلية يمكن أن تيسر فرص إدراج المزارعين للدخل عن طريق تقليل الظواهر الجوية الحادة، وإقامة نظم للإنذار المبكر ورصد الجفاف. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات البلدان النامية المتضررة على التكيف مع تغير المناخ وإدماج التنمية المستدامة في جهود بناء السلام.

هدف المنظمة: تعزيز فعالية التخطيط المسبق للجفاف ورصد وتنفيذ	
خطط إدارة الجفاف التي تراعي ظروف النزاع وقدرات استراتيجيات التصدي في البلدان المتأثرة بالنزاع التي تعاني من ندرة المياه	موجز الميزانية
	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المساعدة المؤقتة العامة	٣٠,٠
الاستشاريون	١٣٠,٠
اجتماعات أفرقة الخبراء	٤٠,٠
السفر	٩١,٠
الخدمات التعاقدية	٦٨,٠
مصروفات التشغيل	١,٠
حلقات العمل	٢١٠,٠
المجموع	٥٧٠,٠

الإيجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة وعي وفهم المخططين وواضعي السياسات والجهات المعنية على الصعيد الوطني للأدوات والمنهجيات الرامية إلى وضع خطط عمل مسبقة لإدارة الجفاف تراعي ظروف النزاع، وتتضمن مبادئ وخطوطاً توجيهية لمنع نشوب النزاع وبناء السلام	(أ) '١' زيادة استخدام أدوات وتقنيات رصد أنماط الطقس والتنبؤ بها
(ب) زيادة قدرة البلدان المتأثرة بالنزاع على وضع وتنفيذ خطط عمل مسبقة لإدارة الجفاف تراعي ظروف النزاع	(ب) '٢' زيادة عدد خطط العمل والمبادئ والخطوط التوجيهية التي تتضمن مبادئ وتقنيات تمت صياغتها عن طريق الأدوات والمنهجيات
(ج) زيادة قدرة البلدان المتأثرة بالنزاع على وضع وتنفيذ خطط عمل مسبقة لإدارة الجفاف تراعي ظروف النزاع	(ج) زيادة عدد البلدان المتأثرة بالنزاع التي تضع وتكيف لظروفها خطط عمل مسبقة لإدارة ندرة المياه والجفاف تراعي ظروف النزاع بمشاركة من جميع الجهات المعنية

الأنشطة الرئيسية

١٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) تحليل ووضع خريطة للمعارف والممارسات القائمة وتحديد أوجه القصور الهامة في مجال الإدارة المسبقة للجفاف في البلدان المتأثرة بالنزاع؛
- (ب) عقد اجتماع لفريق خبراء استشاري لمناقشة نتائج التقرير التحليلي، وجمع مزيد من المعلومات وتقييم الخبرات وحالة المنهجيات المسبقة لإدارة الجفاف التي تراعي ظروف النزاع في البلدان المتأثرة بالنزاع؛
- (ج) إعداد مجموعة من الملاحظات التوجيهية بشأن الإدارة المسبقة لندرة المياه والجفاف على نحو يراعي ظروف النزاع من أجل المخططين وواضعي السياسات والجهات المعنية على الصعيد الوطني في

البلدان المتأثرة بالتزاع بغية زيادة قدرة المخططين ووضعي السياسات والجهات المعنية على الصعيد الوطني في البلدان المتأثرة بالتزاع على منع تصعيد النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية وتحويلها إلى مواجهات مسلحة و/أو تفاقم النزاع على مصادر أخرى؛

(د) تصميم إطار تدريبي وإعداد نماذج تدريبية استنادا إلى الملاحظات التوجيهية. وإدماج النماذج التدريبية في مشروع مخصص على الموقع الشبكي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المنظمات الشريكة، سيكون أيضا بمثابة منتدى لتبادل المعلومات والتعلم والتواصل بين الأقران؛

(هـ) إجراء تقييم وطني وإيفاد بعثة للتشاور إلى كل بلد من البلدان الرائدة المختارة، ووضع خطط للتنفيذ في البلدان الرائدة بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين؛

(و) إجراء دراسة تتعلق ببلدان رائدة معينة عن الصلات بين إدارة الموارد الطبيعية والفقر والتنازع على موارد المياه داخل الدول وفيما بينها (المناخ المائي والجيولوجيا المائية)؛ وإدماج ندرة المياه وإدارة الجفاف في تخطيط الاقتصاد الكلي، وتقييم الترتيبات المؤسسية وخبرات مختلف الجهات الفاعلة في التصدي لندرة المياه والجفاف، وتقديم توصيات إلى بلدان رائدة محددة بشأن إدارة ندرة المياه والجفاف بشكل مسبق على نحو يراعي ظروف النزاع؛

(ز) عقد حلقة عمل لتدريب المدربين على إدارة الجفاف بشكل مسبق على نحو يراعي ظروف النزاع، من أجل المخططين وصانعي السياسات والجهات المعنية على الصعيد الوطني في بلد رائد متأثر بالنزاع؛

(ح) اتخاذ مبادرات وطنية من قبيل عقد اجتماعات لأفرقة للخبراء مع المخططين الوطنيين، ومشاورات مع الجهات المعنية الوطنية أو أي أنشطة ذات منحى استراتيجي لإمعان النظر في وضع خطط عمل وطنية مسبقة للتصدي للجفاف تراعي ظروف النزاع لبلدان بعينها؛

(ط) عقد اجتماعين إقليميين، واحد في أفريقيا وواحد في غرب آسيا بهدف توعية البلدان المتأثرة بالتزاع لكي تعزز إدراج خطط الإدارة المسبقة للجفاف في استراتيجياتها للتكيف مع تغير المناخ.

دال - دعم تطوير التكنولوجيات التي تنتج انبعاثات كربونية منخفضة لإقامة اقتصادات خضراء مرنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٦٥٠.٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

- ١٣ - نتيجة لنمو سكان العالم وتزايد الاستهلاك والإنتاج، أصبحت إدارة الموارد الطبيعية أمراً حاسماً بالنسبة للبقاء. وعلى الرغم من أن تغير المناخ يُنظر إليه حالياً على أنه أكثر قوة ضاغطة على كوكب الأرض، فإن محدودية احتياطيات النفط ونقص توافر المياه يشكلان عراقيل تلوح في الأفق. وفي هذا السياق، توفر الدول الجزرية الصغيرة النامية نسخة مصغرة للتهديدات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية التي يواجهها البشر. وهذه الدول ضعيفة أيضاً على وجه خاص نتيجة محدودية وتشتت موارد القدرة التقنية والتمويل، وستتأثر بشدة بارتفاع مستوى سطح البحر والجفاف وتغير المناخ.
- ١٤ - ورغم توافر تكنولوجيات تقليدية لتكييف التطبيقات المطبقة في المناطق الرئيسة من العالم، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تحتاج إلى زيادة قدرتها على تقييم النهج المتكاملة الجديدة على نطاق النظم. والتكنولوجيات والنظم التي يقترحها المشروع معروفة إلى حد كبير للسكان المحليين. وتقدم في الوقت نفسه شكلاً ونطاقاً جديدين للاستعمال. وما أن يُقدم بيان عملي يعرض تكنولوجيات ترديد مياه البحر، وخزن الطاقة المولدة بضغط الهواء تحت سطح الماء، ونقل الطاقة الكهربائية وإدارة الشبكات المتقدمة، سينشأ طلب على أسواق محلية مستدامة لمعدات منشؤها المنطقة.
- ١٥ - فعلى سبيل المثال، بينما يجري بالفعل تركيب تكنولوجيا تحلية مياه البحر في بعض الجزر، فإن عمليات تحلية المياه تستلزم حرارة أو كهرباء، وتأتي معظم الطاقة في الدول النامية الجزرية الصغيرة من الديزل المستورد. ولا يشكل الديزل استنزافاً للاقتصاد فحسب بل إنه يعرض أيضاً البلدان لمخاطر تقلبات الأسعار التي يصعب السيطرة عليها، فضلاً عن تلوث الغلاف الجوي والانسكاب النفطي.
- ١٦ - وتتيح لذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية فرصة ممتازة لكي يعطي التعاون الدولي أمثلة لاستراتيجيات التكامل والإدارة على مستوى النظم لدعم الاقتصادات الخضراء. وسيوفر المشروع خيارات تقنية وقدرة على دعم التنمية من أجل التحول من استخدام الطاقة الكهربائية المولدة من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة في بلدين رائدين من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بينما يلي الطلبات المتزايدة على إنتاج المياه العذبة والطاقة لخدمة النمو السكاني. وسيتصدى المشروع للفجوات في قدرات المؤسسات الوطنية الشريكة للمشروع من خلال تنمية القدرات في مجال إدارة نظم الطاقة والابتكار التقني، باستخدام مكونات شائعة جاهزة في نظم الطاقة.

١٧ - ورغم أنه يجري القيام بعمل كثير بصفة عامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، فتتمثل العناصر الجديدة المنبثقة عن هذا المشروع في الشبكات الذكية وتخزين الطاقة. ومن شأن هذان العنصران الهامان أن يتيحاً للطاقة الشمسية وطاقة الرياح تلبية الطلب المتزايد على الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن القيام بتحلية المياه عند توافر فائض في الطاقة. ويجري حالياً تكييف تكنولوجيا تخزين الطاقة المولدة بضغط الهواء، المطبقة على نطاق تجاري في بعض البلدان المتقدمة، لاستخدامها في أعماق متوسطة تحت سطح الماء، متوفرة على مقربة من كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيجري اختيار المشروعات الرائدة بناء على آثارهما المحتملة المناسبة. وسيستفيد المشروع من الموارد التقنية والبشرية وغيرها من الموارد المتاحة في تلك البلدان، وسيعتمد على المعارف والمهارات والقدرات المتوافرة داخل الكيانات المنفذة.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على		موجز الميزانية
التحول في استخدام الطاقة إلى مصادر تنتج انبعاثات منخفضة من الكربون مع القيام في الوقت نفسه بتلبية الطلبات المتزايدة لإنتاج المياه العذبة والطاقة لدعم إقامة اقتصادات خضراء مرنة		(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
		المساعدة المؤقتة العامة
		٣٠,٠
		الاستشاريون
		١٦٨,٢
		اجتماعات أفرقة الخبراء
		٥٤,٦
		السفر
		١٤٩,٦
		الخدمات التعاقدية
		٦١,٢
		مصروفات التشغيل
		٥,٠
		جولات دراسية
		٤٠,٠
		حلقات العمل
		١٤١,٤
		المجموع
		٦٥٠,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة		مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية الرائدة على إعداد تقييمات متكاملة لتنظم المياه والطاقة والنفايات مع وضع سيناريوهات لنمو الطلب وانخفاض كثافة انبعاثات الكربون	(أ) اعتماد سيناريوهات في وثائق التخطيط كوسيلة لبلوغ أهداف استخدام مصادر متجددة للطاقة تنتج انبعاثات كربونية منخفضة	
(ب) زيادة قدرة المؤسسات الوطنية في دول جزرية صغيرة نامية رائدة على استخدام الخيارات التقنية والسياسات والتخطيط المالي لبلوغ أهداف استخدام مصادر متجددة للطاقة تنتج انبعاثات كربونية منخفضة	(ب) '١' زيادة توافر تكنولوجيات مكيفة بما يتلاءم مع ظروف الدول الجزرية الصغيرة النامية، واستخدام بلدان رائدة لها	
	'٢' زيادة القدرة على اجتذاب تمويل استثماري لدعم التكنولوجيات المكيفة	

الأنشطة الرئيسية

١٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إعداد نبذة قطرية عن استخدام الطاقة في مجال التنمية المستدامة (بما في ذلك النظم المتكاملة للمياه والكهرباء والتبريد والتدفئة والنفايات)؛ وسيجري وضع سيناريوهات عن تحقيق تنمية تنتج انبعاثات كربونية منخفضة، أو لا تنتج انبعاثات على الإطلاق، بالاستناد إلى الخطة والمراجعة الكربونية الخمسية للملدف، وخريطة الطريق للطاقة في تونغنا، أو استنادا إلى مبادرات مماثلة في بلدان مختارة؛
- (ب) عقد اجتماع واحد للخبراء عن تخزين الطاقة؛
- (ج) عقد حلقتي عمل إقليميتين بشأن نظام للمراقبة والحصول على البيانات ومراقبة التكامل بين طاقة الرياح/الطاقة الشمسية؛
- (د) عقد حلقتي عمل وطنيتين بشأن نظام للمراقبة والحصول على البيانات ومراقبة التكامل بين طاقة الرياح/الطاقة الشمسية؛
- (هـ) تنظيم جولات دراسية؛
- (و) تقديم بيان عملي عن أداء التكنولوجيات وإجراء تقييمات محلية للإمكانيات التي تنطوي عليها التكنولوجيات الجديدة. وسيجري الشركاء المحليون اختبارات وعمليات قياس بدعم من الخبراء؛
- (ز) إعداد دراسات تقنية اقتصادية مسبقة للجدوى بالاستعانة بأدوات من دورات التدريب وبمستشارين مستقلين؛
- (ح) تقديم الدعم في مجال السياسات، والمساعدة في تشكيل شراكات بين القطاعين العام والخاص، واجتذاب التمويل للاستثمارات الأولية.

هاء - توفير تمويل للغابات لمواجهة تغير المناخ: المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وأثرها على تمويل الوظائف الأخرى للغابات في أرجاء العالم

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٦٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

- ١٩ - بعد نقصان تدريجي في تمويل الإدارة المستدامة للغابات، احتل هذا التمويل مركز الصدارة في المناقشات المتعلقة بالتنمية العالمية. ومع بزوغ آليات تمويل جديدة متنوعة، من قبيل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والصندوق الأخضر، ونافذة التمويل المتاحة من مرفق البيئة العالمية من أجل الإدارة المستدامة للغابات - المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها،

- يحظى حاليا تمويل الغابات بدعم قوي بين البلدان المانحة والمستفيدة. وجرى التعهد في مؤتمر قمة كوبنهاغن المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في عام ٢٠٠٩، بتقديم ٤ بلايين دولار لتوفير تمويل مبدئي سريع من أجل المبادرة المعززة، مع تقديم ١,٥ بليون دولار أخرى بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠.
- ٢٠ - وأنعش تنشيط هذه الآليات الجديدة التمويل الدولي للغابات من خلال الاعتراف بأن إزالة الغابات مسؤول عن نسبة تتراوح بين ١٢ و ٢٠ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي، وبالتالي فإن الإدارة المستدامة للغابات ترتبط ارتباطا وثيقا بتغير المناخ.
- ٢١ - وانصب حتى الآن التركيز الرئيسي في هذا المجال على المسائل التقنية المتعلقة بتطبيق الآليات الجديدة. ولم تخضع آثار تمويل الغابات بشكل عام للدراسة إلا بالكاد. وهذه المسألة لها أهمية كبيرة نظرا لأن هذه المصادر الجديدة للتمويل تركز على الغابات باعتبارها مخزونات للكربون، ومن المحتمل أن تستبعد بذلك القيم الأخرى العديدة للغابات بما فيها الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية. ومن المهم فهم كيف يمكن لهذه المصادر الجديدة للتمويل أن تؤثر على النطاق الأوسع لتمويل الغابات، وخاصة مدى انتشار هذه المصادر بين البلدان والقطاعات، وما هي الثغرات والعقبات والفرص المحتملة، وكيفية تأثير هذه المصادر الإضافية للتمويل على توفير تمويل الغابات.
- ٢٢ - ويهدف هذا المشروع إلى التطلع إلى ما وراء آليات التمويل الجديدة، وإلى وضع هذا التدفق المحتمل في الإطار الأعم للتنمية المستدامة للغابات. وهذا أمر لا غنى عنه لإرساء الأساس لضمان أن تسهم المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وغيرها من مصادر التمويل بقدر أكبر من الفعالية في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات في البلدان النامية.
- ٢٣ - ويستجيب المشروع أيضا إلى الولاية الجديدة الموكولة إلى أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على النحو الوارد في القرار الصادر عن الدورة التاسعة للمنتدى، الذي طلب فيه المنتدى من أمانته دراسة أثر المبادرات الجديدة والمستجدة لتمويل الغابات، المتصلة باتفاقيات ريو الثلاث، على تمويل الغابات بوجه أعم.
- ٢٤ - وتعد الغابات مسألة تتناولها الاتفاقيات الثلاث. لكنها مسألة تستلزم بحث آليات التمويل المختلفة القائمة على الصعيد الدولي. إلا أن قواعد استخدام هذه الأموال والمدى الكامل لأثرها، لا تزال غير واضحة وتفاقم من تعقد هيكل تمويل الغابات. وسيساعد هذا المشروع البلدان بالتالي على الاستفادة مما تنطوي عليه اتفاقيات ريو من إمكانية في مجال تمويل الغابات، وضمان استخدام الأموال لزيادة فعالية تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات.

هدف المنظمة: مساعدة واضعي السياسات في البلدان النامية على توجيه التمويل الموفر من المصادر الجديدة والناشئة لتمويل الغابات، بما في ذلك المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، عن طريق التصدي للثغرات في تمويل الغابات.	
موجز الميزانية	
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الاستشاريون	٥٣,٠
السفر	٧٢,٠
الخدمات التعاقدية	١٤٤,٠
مصروفات التشغيل	٢,٠
حلقات العمل	٣٢٩,٠
المجموع	٦٠٠,٠

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد البلدان النامية القادرة على تحديد المناطق الجغرافية التي تخصص لها مصادر التمويل الموفر في إطار المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وفجوات هذا التمويل وفرصه	(أ) زيادة توعية صانعي القرارات الوطنيين في البلدان النامية (وبخاصة في قطاع الغابات والقطاعات ذات الصلة مثل التمويل والنقل والزراعة والطاقة) بأثر مصادر التمويل الجديدة والناشئة على تمويل الغابات
(ب) '١' زيادة عدد الاستراتيجيات الحكومية التي تتناول الفرص والفجوات في تمويل الغابات الناتجة عن آليات جديدة للتمويل	(ب) تعزيز قدرة صانعي القرارات في البلدان النامية على ضمان توافر التمويل في إطار المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وغيرها من مصادر التمويل المتصلة باتفاقيات ريو الثلاث لتلبية احتياجات التمويل المستدام للغابات
'٢' نقصان عدد الفجوات التي تحددها البلدان النامية في مجال تمويل الغابات	

الأنشطة الرئيسية

٢٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) جمع بيانات أولية عن أثر آليات التمويل الجديدة والناشئة على تمويل الغابات، وذلك بناء على التعداد الحالي لجميع مصادر التمويل المعروفة، القائمة والمتعهد بها على حد سواء؛
- (ب) إعداد حلقة عمل للإعلام والتدريب وعقدها عن التوزيع الجغرافي لمصادر التمويل الجديدة وآثارها على تمويل الغابات بصورة أعم؛
- (ج) إعداد حلقة عمل للإعلام والتدريب وعقدها عن التوزيع المواضيعي لمصادر التمويل الجديدة وآثارها على تمويل الغابات بصورة أعم؛

(د) وضع استراتيجية للاتصالات وتنفيذها على أساس المدخلات من الأنشطة السابقة عن طريق إنشاء مجموعة من منتجات الاتصالات المختلفة التي تستهدف جماهير مختلفة (مثلا صناع القرار في المؤسسات/البلدان المستفيدة والمانحة والخبراء والأطراف المعنية الأخرى)؛

(هـ) تقديم خدمات استشارية عند الطلب إلى ستة بلدان، تطلب مساعدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في وضع استراتيجيات، وتقليل الثغرات التي تم تحديدها في تمويل الغابات من خلال المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

واو - تعزيز الشراكات بين القطاعين الخاص والعام لتعزيز القدرات الوطنية في مجال تصميم وتنفيذ وتقييم سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة للتنمية لتوفير فرص العمالة والنمو والحد من الفقر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية للأمم المتحدة (٤٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٦ - تعتبر صياغة سياسات الاقتصاد الكلي من اختصاص وزارة المالية وسلطات البنك المركزي في كثير من البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. ويعهد عادة إلى وزارات المالية بمهمة تحديد بنود معينة في الميزانية لخفض أو زيادة إنفاق القطاع العام، واقتراح تدابير ضريبية أو غير ضريبية لضمان التوازن المالي، وتقديم ميزانية نهائية لتوافق عليها السلطات السياسية. وبعد ذلك، تجري مناقشة الميزانية المقترحة في البرلمان، مما يتيح للجهات المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص، تقديم التعليقات والتأثير على الميزانية من خلال الممثلين المنتخبين. وإضافة إلى ذلك، تسعى مختلف آليات الضغط غير الرسمية إلى ضمان موافقة الممثلين المنتخبين على ميزانية تلي بشكل عام توقعات الجهات المعنية.

٢٧ - ومن النادر أن تكون عملية إدماج شواغل الجهات المعنية وتعليقاتها شاملة أو شفافة. وتمارس مجموعات القطاع الخاص من قبيل الغرف التجارية وجماعات المصدرين وجمعيات الصانعين والنقابات العمالية التأثير بدرجات متفاوتة على المشرعين لإزالة الميزانية في اتجاه أو آخر. ويأخذ التأثير على هذه الأداة الهامة للسياسة المالية في كثير من الأحيان نمواً قطاعياً ضيقاً، دون اعتبار لما تحدثه زيادة المخصصات في قطاع واحد، أو إجراء تخفيض ضريبي معين، على جميع القطاعات الأخرى ذات الصلة. ونادراً ما يلقي ممثلو القطاع الخاص نظرة شاملة على الميزانية من منظور تحليل التوازن العام لآثار الميزانيات على العمالة والنمو والرعاية الاجتماعية.

٢٨ - وتعترف الأمم المتحدة بالدور المحوري الذي يجب على القطاع الخاص القيام به لتوليد النمو وخفض البطالة وتعزيز التنمية وتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعقدت الدول الأعضاء العزم في الفقرة ٢٠ من إعلان الأمم المتحدة للألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) على إقامة شراكات متينة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في السعي لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر. وفي أعقاب الإعلان، أكد عدد من قرارات الأمم المتحدة والوثائق الختامية مجدداً على ضرورة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وكررت الجمعية العامة في الفقرة ٥٦ من الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠ التأكيد على أن القطاع الخاص يؤدي دورا حيويا في التنمية في العديد من البلدان، وذلك بعدة طرق منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتهيئة فرص للعمل والاستثمار وتطوير تكنولوجيات جديدة وتمكين النمو الاقتصادي المستمر والشامل والعاقل.

٢٩ - ويهدف هذا المشروع إلى جعل عملية تصميم سياسات الاقتصاد الكلي وتنفيذها وتقييمها أكثر شمولية وشفافية وخضوعا للمساءلة عن طريق ضمان مشاركة واسعة النطاق من جانب القطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى. وسيقوم المشروع، بناء على طلب الدول الأعضاء المشاركة، بتيسير إنشاء منتديات وطنية للحوار بين الجهات المعنية المتعددة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي، والسبل التي يمكن بها لهذه السياسات تهيئة فرص العمل وتحقيق النمو والتنمية. وينطوي المشروع أيضا على محور تركيز متميز في مجال تنمية القدرات من خلال تقديم تدريب إلى السلطات النقدية والمالية وغرف التجارة ووسائل الإعلام الوطنية بحيث يتوفر للجهات المعنية الرئيسية القدرات المعززة والفهم المشترك لتحليل آثار سياسات الاقتصاد الكلي الشاملة لعدة قطاعات على العمالة والنمو والتنمية.

هدف المنظمة: تعزيز الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص	
في البلدان النامية من أجل تصميم سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة نحو التنمية وتنفيذها وتقييمها، مما يضمن مشاركة واسعة من الجهات المعنية، ويعزز المساءلة والشفافية في عمليات صنع سياسات الاقتصاد الكلي	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) الاستشاريون ١٠٠,٤ السفر ٩١,٥ مصرفات التشغيل ٢,٩ حلقات العمل ٢٠٥,٢ المجموع ٤٠٠,٠
العلاقة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٧ (السياسة الإنمائية والتحليل الإنمائي) للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	

الإجنازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإجناز
(أ) المشاركة، المتسمة بقدر أكبر من الشفافية، بين الجهات المعنية في القطاع الخاص والسلطات المالية والنقدية الوطنية في تصميم سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة للتنمية وتنفيذها وتقييمها	(أ) اعتماد وزارات المالية والمصارف المركزية في الدول الأعضاء المشاركة آليات محددة، بما في ذلك إقامة منتدى رسمي لحوارات السياسة العامة مع القطاع الخاص
(ب) تعزيز قدرة غرف التجارة الوطنية على تحليل أثر سياسات الاقتصاد الكلي بشأن قطاعات معينة وكذلك على العمالة والدخل والنمو والإنتاجية	(ب) إجراء الغرف التجارية/رابطات الغرف التجارية الوطنية في الدول الأعضاء المشتركة تحليلا أعمق للآثار المباشرة وغير المباشرة لسياسات الاقتصاد الكلي على العمالة والنمو والحد من الفقر، وعرض مواقف عن السياسات الحالية بشأن قضايا الاقتصاد الكلي تعكس وجهات نظر شاملة ونُهج متعددة القطاعات

الأنشطة الرئيسية

٣٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إجراء استعراض مكثبي شامل للمبادرات التي تدعمها الأمم المتحدة على الصعيد الوطني في بلدان مختارة لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والسبل التي يمكن بها توسيع نطاق هذا الدعم لإدماج الأنشطة الرامية إلى التوسع في هذه الشراكات لمعالجة المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي؛
- (ب) عقد ست حلقات عمل وطنية، واحدة في كل بلد من البلدان المشتركة، مع ممثلين للسلطات المالية وسلطات البنك المركزي وغرف التجارة ووسائل الإعلام الوطنية، لوضع منهاج عمل للجهات المعنية المتعددة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي ولتحديد الخطوات والاحتياجات من الموارد والحصول على التزامات من السلطات الوطنية ذات الصلة لضمان إضفاء الطابع المؤسسي على منهاج عمل الجهات المعنية المتعددة وتمكينها؛
- (ج) تقديم ثلاثة برامج تدريب إقليمية مدة كل منها أسبوعان، في شراكات مع اللجان الإقليمية المعنية للأمم المتحدة لتدريب الموظفين الفنيين من غرف التجارة الوطنية لتعزيز قدراتهم على تحليل آثار سياسات الاقتصاد الكلي المختلفة على العمالة والنمو والإنتاجية وتوزيع الدخل والفقراء؛
- (د) إعداد ست مذكرات توجيهية (واحدة لكل بلد من البلدان المشاركة) عن كيفية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لجعل سياسات الاقتصاد الكلي أكثر شمولاً وشفافية وخضوعاً للمساءلة وتوضيح كيف يمكن لعملية وضع سياسات شاملة لاقتصاد كلي أن تعزز هئية فرص العمل وتعزز التنمية الاقتصادية؛
- (هـ) إعداد تقرير نهائي عن هذه المبادرة يضم دراسات حالات إفرادية ودروس مستفادة، وقيم الآثار، ويحدد أوجه القصور ويوصي بسبل مضي الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص قدما في ما يتصل بالمسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي.

زاي - مساعدة البلدان النامية في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق اقتصاد أخضر

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (٨٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

- ٣١ - يكتسب النمو الأخضر التأييد كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، في حين يحول في الوقت نفسه دون التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية. ونظرا لأن قدرا كبيرا من اقتصادات البلدان النامية تعتمد اعتمادا مباشرا على الموارد الطبيعية، تصبح مسألة الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر أكثر أهمية بالنسبة لها، ولا سيما عندما تؤخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة وجوانب القضاء على الفقر.
- ٣٢ - والاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر هما أحد موضوعات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ (ريو +٢٠). وإضافة إلى ذلك، أطلق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في أوائل عام ٢٠٠٩ مبادرة الاقتصاد الأخضر باعتبارها واحدة من المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمة، التي تشمل على مجموعة واسعة من أنشطة البحوث وبناء القدرات من خلال أكثر من ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز.
- ٣٣ - ويتطلب قياس التقدم المحرز نحو إقامة اقتصاد أخضر قاعدة صلبة من البيانات الإحصائية. وعلى هذا النحو، يستفيد المشروع من العمل المنهجي للبرامج الجارية التي اعتمدها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بشأن وضع المعايير والتوصيات الإحصائية الدولية ذات الصلة. ويساعد هذا المشروع أيضا على بناء القدرات الإحصائية لوضع المؤشرات الاقتصادية والبيئية، مع التركيز بصفة خاصة على قطاعات من قبيل الطاقة والصناعة والمياه وإدارة النفايات. وسيتم وضع قائمة بالمؤشرات والمنهجيات على أساس من الأطر القائمة من قبيل إطار إعداد الإحصاءات البيئية ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية.
- ٣٤ - ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، في هذا المشروع، تعد شريكة أساسية، تقوم بتنسيق الأنشطة مع البلدان الأعضاء المعنية وتقديم المدخلات عن الإحتياجات المتعلقة بمنطقة بعينها والعقبات التي تواجهها منطقة بعينها لقياس مجموعات المؤشرات المقترحة في الوقت المناسب. وسيكفل التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اتساق الأنشطة مع مبادرات الأمم المتحدة الأخرى بشأن النمو الأخضر/الاقتصاد الأخضر، ووضع مجموعات المؤشرات المقترحة وفقا للاحتياجات التي حددها هؤلاء الشركاء، وتحول البيانات الإحصائية إلى جزء لا يتجزأ من جهود قياس التقدم التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تحسين قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان النامية على قياس التقدم المحرز نحو إقامة اقتصاد أخضر، وذلك من خلال الاستفادة من مجموعة شاملة من المؤشرات الاقتصادية والبيئية
الاستشاريون ٢٨٦,٠	العلاقة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣ والأهداف الإنمائية
السفر ١٤٠,٠	للألفية: البرنامج الفرعي ٥ (الإحصاءات) للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛
مصروفات التشغيل ٦,٠	والبرنامج الفرعي ٩ (الإحصاءات) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛
حلقات العمل ٣٦٨,٠	والبرنامج الفرعي ٢ (الإحصاءات) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا
المجموع ٨٠٠,٠	والمحيط الهادئ؛ والبرنامج الفرعي ١١ (الإحصاءات) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والبرنامج الفرعي ٥ (استخدام الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا؛ والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد البلدان التي تضع خطط عمل وطنية تصدى لوضع المؤشرات الاقتصادية والبيئية لقياس التقدم المحرز نحو إقامة اقتصاد أخضر	(أ) زيادة الوعي لدى الدول الأعضاء بالحاجة إلى إحصاءات وصفية وفي حينها لقياس التقدم المحرز نحو إقامة اقتصاد أخضر
(ب) زيادة عدد البلدان التي توفر نطاقا موسعا للمؤشرات الاقتصادية والبيئية للمنظمات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي	(ب) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على قياس التقدم المحرز نحو إقامة اقتصاد أخضر بصفة عامة وفي مجالات الطاقة والصناعة والمياه وإدارة النفايات بصفة خاصة

الأنشطة الرئيسية

٣٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) استعراض الأطر الإحصائية الحالية وأنشطة جمع البيانات وتوافر البيانات لقياس التقدم المحرز نحو إقامة اقتصاد أخضر في عدد مختار من البلدان النامية؛
- (ب) تنظيم حلقات عمل إقليمية (حلقة في ٤ مناطق) لمناقشة نتائج عملية التقييم، وتدريب البلدان على تطبيق العناصر ذات الصلة في أطر العمل القائمة، وتحديد مجموعات المؤشرات لقياس الاقتصاد الأخضر/النمو الأخضر على أساس إقليمي وتحديد استراتيجيات للبلدان لإعداد البيانات المطلوبة؛
- (ج) تقديم المساعدة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية في ١٦ بلدا رائدا لتنفيذ نتائج حلقات العمل الإقليمية؛
- (د) تنظيم حلقات دراسية إقليمية للمتابعة (حلقة في ٤ مناطق) لمساعدة البلدان على وضع اللمسات الأخيرة لخطط العمل الوطنية ورصد وتنسيق عملية وضع مؤشرات اقتصادية وبيئية في مجال الاقتصاد الأخضر.

حاء - تعزيز قدرات البلدان النامية على إدارة المعلومات الجغرافية المكانية لتحسين وضع السياسات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإدارة عمليات حفظ السلام (٤٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٣٦ - تشكل المعلومات والتحليلات الفائقة الجودة شرطين أساسيين لوضع سياسات جيدة. وفي هذا الصدد، شهدت التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا ظهور المعلومات المعدة على أساس مواقع معينة (المعلومات الجغرافية المكانية) بوصفها مساهما رئيسيا في صياغة السياسات وسبل المواجهة على نحو أفضل بشأن العديد من المشاكل الإنسانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية الحالية التي يواجهها العالم، وذلك نظرا لقدرتها على دمج البيانات الكمية والنوعية في مختلف القطاعات وتقديم البيانات من هذا القبيل إلى صانعي القرار في أشكال مبتكرة.

٣٧ - وقد كرس عدد من المبادرات الدولية والإقليمية الاهتمام والموارد لمساعدة البلدان في بناء الهياكل الأساسية لبياناتها المكانية الوطنية. ومع ذلك، فقد تم إيلاء اهتمام ضئيل نسبيا للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في جمع البيانات وإعدادها بشكل فعال، وبناء قدراتها الوطنية وتعزيزها، التي غالبا ما تتواجد لدى الوكالات الوطنية لرسم الخرائط. وقد نوقش هذا الاختلال في مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الثامن عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٩ والدورة الحادية والأربعين للجنة الإحصائية في عام ٢٠١٠. وفي كلتا المناسبتين، اعترفت الدول الأعضاء بأن زيادة التعاون الدولي يمكن أن تساعد على زيادة تطوير الإمكانيات التي تنطوي عليها المعلومات الجغرافية المكانية والتكنولوجيات الأساسية، وجعل هذا مفيدا ومتاحا بقدر أكبر لمجموعة واسعة من المستخدمين وصانعي السياسات. وأوصت الدول الأعضاء باستعراض الآليات القائمة واستكشاف إمكانيات إنشاء منتدى عالمي لتحسين تنسيق أنشطة هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال ولتبادل الخبرات في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية ولمساعدة البلدان المحتاجة على بناء قدراتها. وفي ضوء هذه التوصية، سوف يحسن هذا المشروع إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية للبيانات الجغرافية المكانية الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال وضع معايير مشتركة والمساعدة في إنشاء آلية للتنسيق على الصعيد العالمي.

٣٨ - وتعزيز الحصول على بيانات جغرافية مكانية يعد شرطا أساسيا للحكومة الرشيدة. ومن الآثار الهامة لهذا المشروع زيادة عرض البيانات القطرية على عموم الجمهور الذي يمكن أن تكون لتعليقاته والتدقيق الذي سيخضع له البيانات آثار إيجابية من شأنها أن تعزز إلى حد كبير نوعية وتوافر المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية الوطنية اللازمة لتخطيط التنمية ولرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وستنفذ المشروع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

موجز الميزانية	هدف المنظمة: تحسين إمكانية وصول المستخدمين إلى البيانات الجغرافية المكانية ذات الصلة بالسياسات في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، وخاصة صناع القرارات المتعلقة بالسياسات والباحثين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المساعدة المؤقتة العامة ١٨,٠	
الاستشاريون ٥٥,٠	
الخبراء ٢٥,٠	العلاقة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والأهداف الإنمائية
السفر ٧٦,٠	للألفية: البرنامج الفرعي ٥ (الإحصاءات) للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والبرنامج الفرعي ٩ (الإحصاءات) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ والبرنامج الفرعي ٣ (الإحصاءات) للتنمية الاقتصادية في أوروبا؛ والبرنامج الفرعي ١١ (الإحصاءات) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والبرنامج الفرعي ٥ (استخدام الإحصاءات في وضع السياسات المرتكزة على الأدلة) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
مصروفات التشغيل ٤,٥	
جولات دراسية ٢٤,٠	
حلقات العمل ١٩٧,٥	
المجموع ٤٠٠,٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد المختصين على الصعيد القطري المديرين الذين يمكنهم استخدام الأدوات الجغرافية المكانية التي يمكنها أن تساعد على تحسين توافر البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية لتتبع التوزيع المكاني للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتوجيه القرارات المتعلقة بالسياسة العامة في العديد من المجالات مثل التنمية الإقليمية وتوفير الخدمات وتخطيط الموارد	(أ) تحسين توافر البيانات الجغرافية المكانية الوطنية المقدمة إلى المنظمات الحكومية وغيرها من منتجي البيانات من قبل المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الوطنية لرسم الخرائط
(ب) زيادة عدد البلدان المشاركة في مبادرات المعلومات الجغرافية المكانية العالمية للأمم المتحدة وإنشاء قواعد للبيانات الجغرافية المكانية يمكن الوصول إليها، بما في ذلك مشروع الأمم المتحدة للحدود من المستوى الإداري الثاني	(ب) تحسين وصول مجموعة واسعة من المستخدمين وصانعي السياسات إلى الهياكل الأساسية للبيانات الجغرافية المكانية الوطنية والإقليمية والعالمية، وذلك من خلال وضع معايير مشتركة وإنشاء آلية للتنسيق على الصعيد العالمي

الأنشطة الرئيسية

٣٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) وضع مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات للهيئات الوطنية والإقليمية والدولية التي تتعامل مع الصكوك القانونية ونماذج الإدارة والمعايير التقنية لبناء الهياكل الأساسية للبيانات المكانية؛
- (ب) عقد اجتماع لفريق للخبراء لاستعراض المبادئ التوجيهية والتحقق من صحتها بشأن أفضل الممارسات في مجال الهياكل الأساسية للبيانات المكانية؛
- (ج) القيام، بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، بتنظيم خمس حلقات عمل تدريبية إقليمية لموظفي المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الوطنية لرسم الخرائط من أجل تحسين قدراتها التقنية الوطنية على إنشاء المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية ونشرها وتوصيلها؛
- (د) القيام، بالتعاون الوثيق مع المكاتب الإحصائية الوطنية و/أو الوكالات الوطنية لرسم الخرائط في بلدين مختارين من البلدان النامية، بوضع نموذج أولي لقاعدة بيانات جغرافية مكانية وطنية لمؤشرات وإحصاءات التنمية الرئيسية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وسيتم نشر قاعدة البيانات عبر المواقع الشبكية للمكاتب الإحصائية الوطنية وربطها ببوابة بيانات الأمم المتحدة؛
- (هـ) تنظيم جولات دراسية للبلدان "الأقل تطورا" في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية للتعليم من نقاط القوة والإنجازات التي حققتها البلدان الأكثر تقدما في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية والاستفادة منها.

طاء - دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى بناء المرونة الاقتصادية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٣٩٧ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

- ٤٠ - يواجه في المعتاد كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية صدمات اقتصادية وطبيعية خارجية شديدة، وتعول هذه الدول بصورة كبيرة على مصادر للدخل (مثل المساعدات الخارجية والتحويلات المالية وإيرادات الإيجار) لا تستند إلى القدرات الإنتاجية المحلية، وبالتالي لا تُحدد على أنها هيكلية في طابعها. ويعتبر بناء قدرات المرونة الاقتصادية المحلية لتهيئة ظروف إنمائية مستقرة وزيادة فرص التقدم الهيكلي أحد أهم أهداف التنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب ما أكدته لجنة السياسات الإنمائية في تقريرها المقدم في عام ٢٠١٠ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2010/33). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في الاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (موريشيوس +٥) إلى إجراءات منسقة

ومتوازنة ومتكاملة بهدف بناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التغلب على أوجه الضعف الخاصة التي تنفرد بها (انظر الفقرة ٣٤ من قرار الجمعية العامة ٢/٦٥).

٤١ - وبعد تحقيق التحول الهيكلي للاستفادة من قوى العولمة وسيلة ذات أهمية خاصة بالنسبة لبناء المرونة في تلك الجزر. وهذا يعني بوجه خاص تعزيز التنوع في أنشطة جديدة قادرة على الاستمرار بهدف الحد من التعرض للصدمات الخارجية والضعف في مواجهتها. وتعد الحاجة إلى مواصلة الجهود لبناء المرونة الاقتصادية ذات أهمية خاصة لتلك الجزر التي خرجت في الآونة الأخيرة من مركز أقل البلدان نمواً أو ستخرج منه، وبالتالي تواجه خطر فقدان الفوائد المتعلقة تحديداً بهذا المركز.

٤٢ - ودعت الوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى إلى تقديم المساعدة من أجل التصدي للمعوقات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق ببناء قدراتها في جانب العرض وقدرتها التنافسية (الفقرة ٢٨ من قرار الجمعية العامة ٢/٦٥). واختص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في استراتيجية موريشيوس في عام ٢٠٠٥، من بين الوكالات بدعوته إلى تقديم المساعدة في الوصول إلى الاقتصاد العالمي والاستفادة بقدر أكبر من فرصه ومنافعه الاقتصادية^(١). ويؤكد اتفاق أكرا (مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٨) على التزام الأونكتاد بتعزيز المرونة الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٣ - ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة على تحقيق الهدف المتمثل في بناء المرونة من خلال المساعدة التقنية^(٢). وسيشكل تعاون الأونكتاد مع اللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة أحد الجوانب الهامة لتنفيذ المشروع. ويشمل ذلك العمل مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والهيئتين الإقليميتين الرئيسيتين في منطقة البحر الكاريبي (الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي) ولجنة المحيط الهندي ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

(١) انظر تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني، الفقرة ٩٨.

(٢) فيما يلي البلدان التي بدأت أو طلبت الاستفادة من المساعدة المقدمة من الأونكتاد: توفالو وجزر القمر والرأس الأخضر وساموا وسان تومي وبرينسيبي وسيشيل وفانواتو وكيريباس وملديف وموريشيوس.

هدف المنظمة: تقديم الدعم لمجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي، وحوض البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمحيط الهندي في ما تبذله من جهود ترمي إلى زيادة مرونتها إزاء الصدمات الاقتصادية الخارجية، ولا سيما عن طريق تعزيز تخصصاتها الاقتصادية	
موجز الميزانية	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
٣٦,٠	المساعدة المؤقتة العامة
١٢٤,٠	الاستشاريون
٨٤,٠	السفر
١,٠	مصرفات التشغيل
٦,٠	الخدمات التعاقدية
١٤٦,٠	حلقات العمل
٣٩٧,٠	المجموع

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الموجزات القطرية المتعلقة ببلدان بعينها التي يعدها المستفيدون عن بناء المرونة وتعميمها في صميم الأنشطة، واستخدامها على نحو فعال للأغراض التنفيذية	(أ) تعزيز قدرات مقررري السياسات في الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحليل وقياس ورصد مختلف أوجه الاتكال الاقتصادي ومواطن الضعف الاقتصادي، وعلى تعميم طرائق "بناء المرونة" (تخفيف حدة مواطن الضعف) على جميع مستويات الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية
(ب) زيادة عدد التقارير المعدة المتعلقة بقطاعات بعينها والتي يعدها المستفيدون ويستخدمونها بشكل فعال لتعزيز التخصص الاقتصادي، ولا سيما في التجارة في الخدمات	(ب) تعزيز قدرات المستفيدين في القطاعين العام والخاص على تعزيز التخصص الاقتصادي، مع الإشارة بوجه خاص إلى التجارة الدولية في الخدمات، التي تشكل مجالاً للتخصص تتمتع فيه الدول الجزرية الصغيرة النامية بميزة نسبية كبيرة
(ج) زيادة عدد "استراتيجيات الانتقال السلس" التي تضعها، وتعتمدها وتعممها البلدان المعنية التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، لكفالة "انتقال سلس" (تجنب الخسائر الناجمة عن تعطيل المزايا التي تتمتع بها بوصفها من أقل البلدان نمواً)، وبالتالي التقليل إلى أدنى حد من القلق والمخاوف التي قد تنجم عن توقيع الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً	(ج) تعزيز قدرات مقررري السياسات، في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه تحديات في رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، لكفالة "انتقال سلس" (تجنب الخسائر الناجمة عن تعطيل المزايا التي تتمتع بها بوصفها من أقل البلدان نمواً)، وبالتالي التقليل إلى أدنى حد من القلق والمخاوف التي قد تنجم عن توقيع الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً

الأنشطة الرئيسية

٤٤ - ستشمل الأهداف الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) القيام بجمع البيانات، وتقصي الحقائق وإجراء التحليل ذي الصلة في البلدان المستفيدة بمشاركة النظراء المحليين؛
- (ب) تقديم الخدمات الاستشارية، بما يشمل تقديم تقارير عملية تقوم على التوصيات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية المستفيدة، ويقدم أغلبها إلى وكالات الحكومة ومنظمات القطاع الخاص؛
- (ج) حلقات عمل تدريبية أو حلقات دراسية لها مباشرة بالنسبة لدول جزرية صغيرة نامية مختارة بشأن فهم نطاق إحراز "تقدم هيكلية" في اقتصاد الجزر الضعيف، وهو شرط مسبق لبناء عناصر المرونة؛ وحالات التخصيص الاقتصادي الأجنبية الناجحة؛ وتفهم عملية الرفع من قائمة اقل البلدان نمواً والاستعداد لها. وستنظم أيضاً جولة دراسية لمسؤولي إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (د) إصدار منشور متعلق ببناء عناصر المرونة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ياء - تسريع التقدم في بلدان منتقاة في غرب أفريقيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وبخاصة الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق التدريب وبناء القدرات فيما يتصل بالتجارة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٥٧٧ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

- ٤٥ - ألزم الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في عام ٢٠١٠ الدول الأعضاء بتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، بوسائل منها المضي قدماً في تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة للمساعدة في تعزيز وتحسين القدرات التجارية والإمكانيات التنافسية الدولية للبلدان النامية من أجل كفالة الإنصاف في الفوائد المستمدة من زيادة الفرص التجارية ودعم النمو الاقتصادي.
- ٤٦ - وقد أكد مجدداً هذا الالتزام الحكومي الدولي أهمية مبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لتقديم المعونة لصالح التجارة والتي تهدف إلى تخفيف القيود التي تواجهها البلدان النامية في جانب العرض والتي تحد من مشاركتها في التجارة الدولية على نحو فعال. وفي الواقع، فإن عدداً من القيود على جانب العرض تؤثر على قدرات البلدان على الاستفادة من الفرص التجارية المتاحة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر. وتشمل هذه القيود الافتقار إلى المعارف والمهارات اللازمة لكفالة أن تكون السياسات التجارية مواتية للتنمية ومتكيفة مع الظروف المحلية. ولذلك، يجب على البلدان أن تضع أطراً

مناسبة لتنمية القدرات، ولبناء قدرات ذاتية متصلة بالتجارة، لتقييم وإدارة واعتماد استراتيجيات وسياسات متصلة بالتجارة من شأنها تيسير اندماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي.

٤٧ - لقد ظل الأونكتاد لأكثر من عقد من الزمان يركز على بناء القدرات من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية ذات الصلة بالتجارة وذلك عن طريق برنامج المتعلق بالتدريب في مجال التجارة. وسيستند المشروع المقترح إلى الخبرة التي اكتسبها برنامج التدريب في مجال التجارة، وبوجه خاص استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجعل التعلم عن بعد أداة تنسم بالكفاءة والفعالية لتعزيز القدرات ذات الصلة بالتجارة في أقل البلدان نموا.

٤٨ - وسيركز البرنامج على بلدان غرب أفريقيا التي طلبت على وجه التحديد مساعدة الأونكتاد والتي جرى اختيارها بالتعاون مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وغامبيا، وغانا، وغينيا ومالي). وسيجري تصميم الحلول المتعلقة بالتدريب لتناسب احتياجات و سياق البلدان المستفيدة، وبصفة خاصة أقل البلدان نموا، باستخدام قدراتها المعروفة في التعلم الإلكتروني وتنفيذه. وسيستكشف المشروع بصفة خاصة إمكانية استخدام طفرات الشبكة العالمية، الطفرة ٢,٠ وبرمجيات التعليم من خلال الطفرة ٢,٠، من أجل تقديم حلول جديدة لتطوير وتنفيذ الدورات التدريبية إلكترونياً، وإشراك المدربين على نحو فعال في هذه الأنشطة، وإتاحة الفرصة لهم لتولي قيادة شبكاتهم.

٤٩ - وسيضطلع برنامج التدريب في مجال التجارة بتنفيذ المشروع بالتعاون مع برامج الأونكتاد الأخرى. وسيستفيد المشروع من الشراكات القائمة حالياً بين الأونكتاد ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، فضلاً عن الجهات المعنية الأخرى غير التابعة للأمم المتحدة مثل الجامعات ومعاهد التدريب المتصل بالتجارة في البلدان المتقدمة النمو و البلدان النامية.

هدف المنظمة: بناء قدرات مستدامة متصلة بالتجارة في بلدان منتقاة موجز الميزانية	
من بلدان غرب أفريقيا عن طريق زيادة استخدام أدوات التعلم (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) الإلكتروني	
٤٨,٠	المساعدة المؤقتة العامة
١٠٩,٠	الاستشاريون
٥٩,٢	السفر
٢٠,٠	الخدمات التعاقدية
١٨,٨	مصروفات التشغيل
٣٢٢,٠	حلقات العمل
٥٧٧,٠	المجموع

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد التوصيات المتعلقة بالسياسات والمنبثقة عن عملية بناء القدرات التي يعدها النظراء الوطنيون والاستثمار لتحقيق التنمية	(أ) تعزيز قدرات مسؤولي الحكومات المحلية على تحليل وتعزيز وتنفيذ سياسات متصلة بالتجارة والاستثمار لتحقيق التنمية
(ب) '١' زيادة عدد الخبراء المدربين في الموضوعات ذات الأولوية والملمين بأكثر المسائل المتعلقة بالتجارة صلة ببلداتهم (الكتلة الحرجة للخبراء)	(ب) تعزيز وتطوير قدرات مسؤولي الحكومات المحلية على إنتاج وإدارة المعارف المتصلة بالتجارة من خلال استخدام أدوات وأساليب مبتكرة للتعليم عن بعد
'٢' زيادة عدد مدربي المدربين التابعين للأونكتاد الذين يكررون أنشطة التدريب على الصعيد المحلي	(ج) زيادة عدد المؤسسات الوطنية والإقليمية لتقديم التدريب في مجال التجارة من أجل إدارة عمليات بناء القدرات محلياً، بما في ذلك باستخدام عنصر التعلم عن بعد
(ج) '١' زيادة عدد مراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/التعلم عن بعد المتعلقة بالتجارة والتنمية التي يجري تحديدها وتعزيزها في كل بلد من البلدان المستفيدة	(د) تعزيز قدرات بلدان مختارة لاغتنام الفرص التي تتيحها الابتكارات التكنولوجية في مجال التعليم والتدريب الفني والتدريب المستمر عن طريق أدوات وأساليب التعلم عن بعد
'٢' زيادة عدد الشراكات المتفق عليها بين مراكز التدريب والمؤسسات الوطنية المتصلة بالتجارة	(د) تعزيز قدرات بلدان مختارة لاغتنام الفرص التي تتيحها الابتكارات التكنولوجية في مجال التعليم والتدريب الفني والتدريب المستمر عن طريق أدوات وأساليب التعلم عن بعد
(د) زيادة نسبة مسؤولي الحكومة الذين يستخدمون أدوات التعلم عن بعد لأغراض التدريب المهني أو للاضطلاع بمهام فنية	

الأنشطة الرئيسية

٥٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للبرنامج الفرعي ما يلي:

- (أ) القيام ببعثات لتقييم الاحتياجات في بلدان منتقاة من بلدان غرب أفريقيا من أجل تقييم القدرات والمعوقات التقنية المحلية، والموافقة على خطة العمل المقترحة؛
- (ب) صياغة خطة العمل المتفق عليها فيما يتعلق بالتدريب وبناء القدرات لكل بلد من البلدان والمنطقة بأسرها، والتي سيجري ربطها بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية على نحو يتماشى مع الاحتياجات والموارد الخاصة التي سيلبيها المشروع؛
- (ج) إعداد وتكييف دورات التدريب المباشر والتدريب من بعد وإقرارها وفقاً لمنهجية التدريب في مجال التجارة، بالتعاون مع برامج الأونكتاد الأخرى؛

- (د) تدريب المدربين المحتملين، وكذلك المعلمين الذين يقدمون خدماتهم من بعد لإدارة وتنفيذ وتقديم كل من دورات التدريب المباشر وعن طريق التعلم من بعد باستخدام القدرات المحلية؛
- (هـ) إنشاء شبكة لمؤسسات وخبراء التدريب المتصل بالتجارة في بلدان غرب أفريقيا؛
- (و) عقد اجتماع لفريق للخبراء الإقليميين لتقديم توصيات لمتابعة المشروع، مع التركيز بشكل خاص على أنشطة التعلم من بعد في غرب أفريقيا.

كاف - بناء القدرات في مجال وضع وتنفيذ سياسات تجارية تسترشد بالأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية من أجل التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في سياق التحديات المتعددة والمتراصة التي تواجه التنمية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠٠ - ٢٠١٤ دولار)

معلومات أساسية

٥١ - أكدت الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في عام ٢٠١٠ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥)، على أهمية إدماج البلدان النامية في التجارة الدولية، في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبوجه خاص لمكافحة الفقر والجوع، وتوفير التعليم للجميع، والصحة المساواة بين الجنسين، وكفالة تحقيق الاستدامة البيئية وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية.

٥٢ - وقلّت احتمالات الانتعاش والنمو المستدام للتجارة في كثير من البلدان نتيجة لشدة الأزمة وعمقها، وارتفاع معدل البطالة، وضعف معدلات إنفاق الأسر المعيشية والمصارف، وارتفاع مستويات الدين مقرونا بضعف إيرادات الحكومة، وانحسار تأثير خطط التحفيز الحكومية، واستمرار الاحتلالات العالمية. والبلدان النامية يلزمها إنعاش مستدام للتجارة للإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة. وفي سياق إنعاش التجارة يتعين أيضا ضمان أن يسفر أي نمو في التجارة عن تحسينات تعزز من الرفاه (مثل زيادة الدخل، والحصول على الخدمات الأساسية، والحد من الفقر)، مدعوما بتعزيز القدرات المؤسسية والمالية والتنظيمية المكملة. وفي أعقاب الأزمة العالمية، تعيد كثير من البلدان النامية النظر في أفضل ما يناسبها من أطر السياسات والمؤسسات والقواعد التنظيمية المتعلقة بالتجارة على الصعيدين الحكوميين، الوطني والمحلي (التي جرى تصميمها لتتوافق مع حالتها الإنمائية وقدراتها الإنتاجية)، والموجهة نحو تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية.

٥٣ - وسيهدف المشروع المقترح إلى الإسهام في إعداد سياسات تجارية وطنية متسقة وتناسب على أفضل وجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وموجهة نحو تعزيز التجارة (نمو الصادرات) وتحقيق في الوقت نفسه تحسينات اجتماعية واقتصادية تتفق مع تلك الأهداف. وينبغي أن تكون هذه السياسات التجارية مواتية للفقراء

في توجهها (تستهدف القطاعات المعنية بالفقراء بقدر كبير، بمن فيهم النساء) وملائمة للبيئة (تستهدف القطاعات التي تحافظ على البيئة مثل الزراعة العضوية والسياحة المستدامة). وقد طلب عدد من البلدان من الأونكتاد تقديم دعم من هذا القبيل، بما فيها بلدان من أفريقيا ومن أقل البلدان نموا مثل رواندا، وكذلك من بلدان أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٥٤ - وسيجري بناء أوجه التآزر من خلال توحيد الأداء وبرامج أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي حالة البلدان الأقل نموا عن طريق الإطار المتكامل المعزز. وسيجري إدماج أولويات التجارة والتنمية المحددة بموجب ذلك الإطار في استعراض السياسات التجارية ووضعها. وسيتعاون الأونكتاد مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلا عن المؤسسات الوطنية العامة.

هدف المنظمة: دعم البلدان النامية في بناء القدرات من أجل وضع موحز الميزانية	
أطر متسقة لسياسة تجارية موجهة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
للألفية ترسي الأساس للتنمية، واعتماد وتنفيذ سياساتها التجارية	المساعدة المؤقتة العامة ٤٢,٠
التي تناسبها على أفضل وجه	الاستشاريون ٢٢٠,٠
العلاقة بالإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	السفر ١٠٤,٠
والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٣ (التجارة الدولية)	مصروفات التشغيل ٨٨,٠
للتجارة والتنمية	حلقات العمل ٢٤٠,٠
	المجموع ٦٩٤,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة مستويات المعرفة والوعي بين المختصين بالسياسات التجارية بإسهام التجارة في الانتعاش الاقتصادي والنمو والتنمية المستدامة في فترة ما بعد الأزمات	(أ) زيادة عدد (نحو ٢٠٠) مقرري السياسات التجارية والمفاوضين فضلا عن الأكاديميين وممثلي القطاع الخاص على الصعيد الوطني القادرين على تقييم ورسم السياسات التجارية الموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والاضطلاع بتكييف وتعديل تدابير السياسات بشكل مستمر لتعكس التغير في حالة التنمية والاحتياجات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) زيادة عدد (نحو ١٥٠) واضعي السياسات الذين تحسنت مهاراتهم التحليلية في مجال وضع السياسات التجارية وتنفيذها وتقييمها، وتعززت كذلك إحاطتهم بعملية دمج التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية	(ب) زيادة مهارات مقررري السياسات في تحليل تأثير التجارة على التنمية والإسهام المتوقع لقطاعات المنتجات والخدمات الرئيسية
(ج) اعتماد ١٠ أطر للسياسات التجارية الشاملة الموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يتبعها اعتماد البلدان نظماً للسياسات التجارية	(ج) اضطلاع عدد من البلدان النامية المنتقاة بوضع إطار للسياسات التجارية الشاملة الموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (المواتية للفقراء بشكل رئيسي)

الأنشطة الرئيسية

٥٥ - ستشمل الأهداف الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إعداد ١٠ أطر على الأقل للسياسات التجارية الشاملة الموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ١٠ من البلدان النامية المنتقاة من أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تركز على تنمية القدرات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المرنة والتي تعزز جهود الحد من الفقر؛
- (ب) تنظيم ١٠ حلقات عمل لمناقشة أطر السياسات التجارية الشاملة الموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإقرارها؛
- (ج) تنظيم حلقتي عمل لتبادل الدروس المستفادة والنتائج والتوصيات المتعلقة بالسياسات التجارية، وتبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات في مجال السياسات التجارية الموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستدرج نتائج حلقتي العمل في كتيب عن أفضل الممارسات بشأن السياسات التجارية الموجهة نحو التنمية؛
- (د) تقديم الخدمات الاستشارية بشأن بناء قدرات مقررري السياسات التجارية الموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإكسابهم مهارات وضع تلك السياسات وتحليلها وبناء القدرات المؤسسية والتنظيمية ذات الصلة؛
- (هـ) إعداد مواد تدريبية بشأن وضع سياسات تجارية موجهة نحو تحقيق التنمية وتنفيذها وتنظيم دورات تدريبية لمقررري السياسات والمفاوضين التجاريين وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في ١٠ من أقل البلدان نمواً.

لام - معالجة أثر التجارة والاتفاقات التجارية على العمالة في البلدان النامية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٣٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥٦ - إن إتاحة فرص العمل الكريم والمنتج مسألة لا غنى عنها للحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. ويشكل العمل بصفة عامة القيمة الوحيدة المتاحة للفقراء ويمكن للتجارة الدولية والسياسات التجارية أن تسهم في توفير فرص العمل المنتج. وتسجل كثير من البلدان النامية التي وجهت اقتصاداتها نحو المشاركة الفاعلة في التجارة العالمية نموا ملحوظا في توفير فرص العمل والحد من الفقر. ومن الممكن تحقيق التنمية عن طريق بناء القدرات الإنتاجية والتطور التكنولوجي. وتستخدم السياسات التجارية والصناعية وسياسات العمالة من أجل تحقيق التنمية الإيجابية.

٥٧ - لقد أظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة أوجه الضعف التي تكتنف البلدان النامية، إذ يعاني معظمها بشكل مستمر من ارتفاع معدلات البطالة، وصدمات التجارة الخارجية، التي تعقبها حالات تدهور في التجارة وفي النمو الاقتصادي والعمالة. ولمعالجة هذا الوضع، تحتاج البلدان إلى مؤسسات قوية، بما في ذلك نظم الضمان الاجتماعي لحماية الجمهور لدى حدوث ركود في أداء التجارة.

٥٨ - وسيدعم المشروع المقترح عملية وضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية وإنمائية ملائمة عن طريق استكشاف الصلة بين التجارة والنظام التجاري العالمي من ناحية وتوفير فرص العمل والتنمية من ناحية أخرى. وسيهدف المشروع إلى تعزيز قطاعي الزراعة والخدمات. ويعمل ما نسبته ٤٠ في المائة من القوة العاملة في البلدان النامية في الزراعة وكثيرا ما تشمل هذه النسبة الفئة الأشد فقرا. ويحلل المشروع الصلة بين التجارة والزراعة وإتاحة فرص العمل وغير ذلك من الشواغل، ولا سيما الأمن الغذائي (كلاهما الغاية رقم ١ للأهداف الإنمائية للألفية). ويجري تحليل الصلة بين التجارة في الخدمات والعمالة في البلدان النامية نظرا للإسهام الكبير للخدمات في الناتج المحلي الإجمالي. وسيستخدم التحليل بالإضافة إلى مواد أخرى مقدمة من منظمة العمل الدولية في بناء قدرات مقرري السياسات ومنهم المشاركون في حلقتي عمل أقاليميتين.

٥٩ - وسيعد برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والخبراء الاستشاريون ٤ دراسات حالة إفرادية عن بلدان بعينها ودراستين على الصعيد العالمي عن حلقات العمل عن بناء القدرات. ويشمل المشروع بلدانا ترتفع فيها معدلات الفقر والبطالة ودولا جزرية صغيرة نامية أو من أقل البلدان نموا. وتشكل إحصاءات التجارة والتراجع الاقتصادي الذي حدث مؤخرا، فضلا عن بحوث منظمة العمل الدولية معايير للاختيار النهائي. وستألف أداة تقديم المعارف التي سُنشئها المشروع، والتي ستركز على جوانب السياسات التجارية وصلتها بالعمالة، على مجموعة من دراسات الحالة الإفرادية وغيرها من المعلومات الأساسية والمواد التقنية لدعم الدورات التدريبية المقدمة لمقرري السياسات.

٦٠ - وانضم الأونكتاد إلى "المبادرة التعاونية الدولية بشأن التجارة والعمالة وإسهام الأسواق المفتوحة في النمو المستدام والعمالة"، وهي مبادرة مشتركة بين الوكالات (منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصارف التنمية الإقليمية، والأونكتاد، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية). وسيجرى تنسيق أنشطة المشروع مع أنشطة المبادرة من أجل زيادة أثر المبادرة والمعارف التي طُورت في إطارها إلى أقصى حد. وستسهم منظمة العمل الدولية في المشروع من خلال الدراسات (المنشورة باسم منظمة العمل الدولية) توفير الخبرات من أجل بناء القدرات، باستخدام أموالها الخاصة، وزيادة عدد البلدان المشمولة بالمشروع.

هدف المنظمة: تعزيز الصلة بين التجارة الدولية وتوليد العمالة في موجز الميزانية	
بلدان منتقاة من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً، ودعم تنفيذ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
السياسات التجارية والإئتمانية المؤثرة على العمالة المنتجة وعلى الاستشاريون	٦٧,٠
الإسهام في تحقيق الأهداف الإئتمانية للألفية	
السفر	٣٥,٠
العلاقة بالإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	
والأهداف الإئتمانية للألفية: البرنامج الفرعي ٣ (التجارة الدولية)	١٥,٠
حلقات العمل	١١٥
للتجارة والتنمية	
المجموع	٢٣٢,٠

الإيجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز فهم الخبراء ومقرري السياسات لما للتجارة، والاتفاقات التجارية ومخاطر تراجع التجارة من تأثيرات على العمالة في ٤ من البلدان/المناطق وفي قطاعين (الزراعة والخدمات) لدعم عملية وضع استراتيجيات وطنية فعالة في مجالي التجارة والعمالة	(أ) '١' زيادة عدد الدراسات العالية الجودة (٦ دراسات على الأقل)
(ب) تعزيز معارف الخبراء ومقرري السياسات بشأن التجارة والعمالة والتنمية وتعزيز قدرات مقرري السياسات في ٤ من البلدان على الأقل على وضع استراتيجيات متسقة فيما يتعلق بالتجارة والعمالة على الصعيد الوطني والدولي	'٣' زيادة عدد الخبراء ومقرري السياسات الذين يطبقون مناهج أداة تقديم المعارف
	(ب) زيادة عدد الخبراء ومقرري السياسات، بمن فيهم التابعون لوزارات التجارة والتبادل التجاري، الذين في مقدورهم إعداد الفصول عن التجارة والعمالة في الاستراتيجيات الإئتمانية

الأنشطة الرئيسية

٦١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إعداد دراسي حالة إفرادية على الصعيد الوطني ودراسي حالة إفرادية على الصعيد الإقليمي عن أثر التجارة على العمالة والتنمية. وستجرى اثنتان من دراسات الحالات الإفرادية تلك في أفريقيا (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجمهورية تنزانيا المتحدة)، وواحدة في آسيا (كمبوديا) وواحدة في أمريكا اللاتينية (منتدى الكاريبي لبلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ). وتركز دراستان من دراسات الحالات الإفرادية على الزراعة بينما تركز اثنتان منها على الخدمات؛
- (ب) إعداد دراستين عالميتين عن التجارة في المنتجات الزراعية والعمالة والتجارة في الخدمات والعمالة؛
- (ج) تنظيم حلقتي عمل أقاليميتين عن التجارة والعمالة لتبادل الدروس المستفادة، ولوضع توصيات في مجال السياسات ولزيادة قدرات مقرري السياسات؛
- (د) إعداد أربع ورقات عن استراتيجية التجارة والعمالة؛
- (هـ) إعداد مواد تدريبية والإسهام في أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات مثل الدورات المشار إليها في الفقرة ١٦٦ والدعم المقدم للمفاوضين التجاريين وعرض دراسات في المؤتمرات الدولية من أجل الوصول إلى مجموعة أوسع نطاقا من مقرري السياسات (على سبيل المثال في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإعداد أداة لتقديم المعارف.

ميم - تعزيز قدرات وزارات التجارة والتخطيط في بلدان منتقاة من أقل البلدان نموا على وضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية تؤدي إلى الحد من الفقر

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٠٠٠ ٦٤١ دولار)

معلومات أساسية

- ٦٢ - بين التاريخ أن التجارة يمكن أن تشكل آلية قوية وفعالة من أجل الحد من الفقر في أقل البلدان نموا. بيد أن الصلات بين توسيع نطاق التجارة والحد من الفقر لا تتسم بالبساطة ولا بالتلقائية. وبغية تمكين أقل البلدان نموا من اغتنام الفرص التي تتيحها التجارة، يلزم توفير قدرات بشرية ومؤسسية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية فعالة تؤدي إلى الحد من الفقر. وأوجدت البحوث الواسعة النطاق التي أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن القضايا التي تؤثر على أقل البلدان نموا ومشاركته في عمليات الإطار المتكامل والإطار المتكامل المعزز، فضلا عن تقديمه الدعم إلى أقل البلدان نموا في مجال تعزيز مشاركتها في التجارة العالمية، فهما واسع النطاق للفجوات في القدرات في أقل البلدان نموا. ومن خلال الإطار المتكامل والإطار المتكامل المعزز، وضعت معظم أقل البلدان نموا تقريبا إطارا مؤسسيا لإدماج التجارة وأجرت دراسات تشخيصية لإدماج التجارة في مصفوفات العمل المعنية. وتوفر هذه العوامل أساسا

سليما لوضع استراتيجيات تجارية شاملة إلى جانب خطط تنفيذية، ونظم للرصد وميزانيات. وساعد الأونكتاد أقل البلدان نموا على دراسة ووضع سياسات واستراتيجيات تجارية تسهم في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ويشمل هذا وضع استراتيجيات وسياسات تجارية وطنية، واستراتيجيات قطاعية (مثل الخدمات) أو تكييف تدابير تعكس الاتفاقات التجارية الإقليمية أو المتعددة الأطراف من أجل اغتنام الفرص الناشئة التي تتيحها التجارة.

٦٣ - ويمكن للأونكتاد، إلى جانب شركائه، وعلى وجه التحديد الأعضاء الآخرين في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والمجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، أن يقدم مساعدات منسقة وبناء على الطلب من أجل تعزيز القدرات الوطنية. وسيعالج المشروع الفجوات في مجالات القدرات البشرية والمؤسسية والمتعلقة بالسياسات، وذلك من أجل إيجاد بيئة مواتية من شأنها حفز الحد من الفقر وتشمل ما يلي: (أ) فجوات القدرات المتعلقة بفهم السياسات التجارية وخيارات السياسات التجارية؛ (ب) فجوات التنفيذ في استراتيجية التجارة؛ (ج) تقديم مساعدة إلى بلدان منتقاة من أقل البلدان نموا على وضع سياسات تجارية ترسي الأساس لمشاركة مفيدة في التجارة العالمية، وبناء مرونة اقتصادية ودعم عملية التحول الإنتاجي.

موجز الميزانية	هدف المنظمة: يهدف المشروع إلى تعزيز قدرات وزارات التجارة والتخطيط في بلدان مختارة من أقل البلدان نموا لتحديد الأولويات في مجال التجارة وصوغ وتنفيذ استراتيجيات مؤدية إلى الحد من الفقر
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
٥٥,٠	المساعدة المؤقتة العامة
١٤٤,٠	الاستشاريون
١٦٠,٠	الخبراء
١٤٠,٠	السفر
٢٢,٠	مصروفات التشغيل
١٢٠,٠	حلقات العمل
٦٤١,٠	المجموع

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تعزيز قدرة وزارات التجارة والتخطيط في أقل البلدان نموا المشاركة على تقييم خيارات التجارة وفهم الاستراتيجيات المواتية للحد من الفقر فهما تاما	(أ) تقوم وزارات التجارة والتخطيط بإجراء تقييم مشترك لخيارات التجارة واستراتيجيات التجارة الناجحة. وتقوم بعدئذ بوضع استراتيجية تجارية وتنفيذ خطة لقضايا السياسات التجارية القطاعية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	٢' زيادة عدد الاجتماعات والحلقات الدراسية بشأن القضايا المتعلقة بالاستراتيجية التجارية التي تنظمها الوزارات بصورة مشتركة (ب) اعتماد سياسات تجارية مواتية للحد من الفقر مع خطة للتنفيذ (ج) إدماج الاستراتيجيات والسياسات التجارية القطاعية الموجهة نحو التنمية في خطط التنمية الوطنية (مثل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجيات الحد من الفقر) (د) زيادة استخدام موارد الإطار المتكامل المعزز والمعونة لصالح التجارة في دعم تكامل أولويات التجارة وتنفيذها في الخطط الوطنية للتنمية والحد من الفقر ١' خطط وطنية للتنمية والحد من الفقر تعكس أولويات الاستراتيجيات التجارية ٢' زيادة عدد الاحتياجات من المساعدة والعمليات المحددة في الاستراتيجيات التجارية وفقا لخطط التنمية الوطنية ١' زيادة عدد الاستراتيجيات التجارية المبنية على دراسة تشخيصية للتكامل التجاري أو تحديث الدراسة ومصفوفة الإجراءات المتعلقة بها ٢' قيام البلدان المستفيدة بتعزيز قدرتها على صوغ مقترحات للتمويل وفقا للمبادئ التوجيهية للإطار المتكامل المعزز وتقديم المعونة لصالح التجارة ٣' زيادة عدد المقترحات والطلبات المقدمة

الأنشطة الرئيسية

٦٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) تنظيم حلقتي عمل وطنيتين لكل بلد مستفيد تضم المسؤولين الحكوميين ومن القطاع الخاص لترتيب التوصيات حسب أولوياتها في مصفوفات الإجراءات، وتصميم عمليات لوضع وتنفيذ استراتيجية تجارية وإطار للسياسات مواتيين للحد من الفقر. وسيجري تنظيم حلقة عمل لإقرار الاستراتيجيات التجارية وخطط التنفيذ؛
- (ب) تقديم خدمات استشارية لمساعدة المسؤولين الحكوميين في وزارات التجارة والتخطيط على وضع استراتيجيات تجارية وأطر لسياسات تجارية مؤدية إلى الحد من الفقر وإعداد مواد التدريب وتقييم المشروع؛

- (ج) وضع نماذج تدريبية بشأن السياسة التجارية وتعميم المنظور التجاري في أقل البلدان نموا لبناء القدرة على فهم طائفة عريضة من القضايا التجارية مثل خيارات السياسات التجارية والاحتياجات المؤسسية وانفاقات التنسيق وصياغة مقترحات للمشاريع وفقا للمبادئ التوجيهية للإطار المتكامل المعزز؛
- (د) تنظيم اجتماعين دون إقليميين للخبراء الممارسين في مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا لمناقشة التحديات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات التجارية المعنية بالحد من الفقر؛
- (هـ) تجميع دليل وتقرير عن المشروع يتعلقان بصوغ وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التجارية لمساعدة أقل البلدان نموا الأخرى على وضع الاستراتيجيات التجارية؛
- (و) تقديم الخدمات الاستشارية من الأونكتاد لمجموعة مختارة من أقل البلدان نموا، بناء على الطلب، لدعم عملية صوغ ومتابعة تنفيذ السياسات التجارية الموجهة نحو التنمية وما يتصل بذلك من بناء القدرات.

نون - بناء القدرات الوطنية لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي في القطاع الأخضر وقطاعات سين النمو الأخرى

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠٠ - ٢٠١٤ دولار)

معلومات أساسية

٦٥ - ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي ارتفاعا هامشيا من ١١٤ ١ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى نحو ١٢٢ ١ بليون دولار في عام ٢٠١٠. ويثير ركود الاستثمار المباشر الأجنبي قلقا بالغا ويدعو إلى إجراء تعديلات في عمليات الكثير من وكالات تشجيع الاستثمار. وقد أدى ذلك بدوره إلى زيادة الطلب على التوجيه والمشورة والتدريب المقدم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن كيفية مواجهة التحديات الناشئة. وجاء هذا المقترح استجابة لهذا الطلب. ويرمي إلى تمكين المستفيدين من الاستفادة من تغير الاتجاهات العالمية، مثل نمو حصة الخدمات والقطاع الأولي في الاستثمار المباشر الأجنبي، وزيادة تدفقات هذا الاستثمار إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومن هذه البلدان (تدفقات بين بلدان الجنوب) وفرص الاستثمار الناشئة، خصوصا في الصناعات الخضراء.

٦٦ - وسيكفل المشروع تحسين فعالية وكالات تشجيع الاستثمار في البلدان النامية في تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والإبقاء عليه من أجل إيجاد فرص للعمل وتحقيق فوائد التنمية وزيادة القدرة التنافسية. وفي الوقت نفسه، يجب النظر في المثالب المحتملة، التي منها إزاحة الشركات المحلية والتبعية التكنولوجية وارتفاع تكاليف السلع والخدمات الأساسية وما يترتب عليه من عواقب اجتماعية (مثل فقدان الوظائف). ويجب أن تقوم وكالات تشجيع الاستثمار وراسمو السياسات بتقييم المحاسن والمثالب بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية المحتملة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الآثار الإيجابية.

٦٧ - وسيعزز المشروع قدرة وكالات تشجيع الاستثمار على اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي الأخضر، في مجال الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، واستخدام الطاقة بفعالية أكبر في الإنتاج، على سبيل المثال. وينبغي للبلدان أن تركز على القطاعات/القطاعات الفرعية التي يمكن أن توفر عرضاً قادراً على المنافسة الدولية، والتي يمكن فيها جني فوائد إنمائية كبيرة من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي. ولتحديد القطاعات المناسبة، يجب أن تتمتع وكالات تشجيع الاستثمار بالقدرة على تحليل الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي الأخضر وتقييم بلدانها.

٦٨ - وسينطوي المشروع على تعاون وثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ويأخذ في الاعتبار أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تبرز بالتحديد الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي كاستجابة فعلية لاحتياجات التنمية الوطنية وأولوياتها. وسيسعى أيضاً إلى التعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) والجهات المعنية غير التابعة للأمم المتحدة، مثل الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار والوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار		موجز الميزانية
المباشر الأجنبي والاستفادة منه في القطاع الأخضر وقطاعات النمو الأخرى من أجل إيجاد فرص عمل وتعزيز التنمية الزراعية والحد من الفقر		(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
		المساعدة المؤقتة العامة ٤٠,٠
		الاستشاريون ١٥٤,٠
		السفر ٨٠,٠
		الخدمات التعاقدية ٥٠,٠
		مصروفات التشغيل ٣٥,٠
		حلقات العمل ١٠٢,٠
		المجموع ٤٦١,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة قدرة رسمي السياسات ووكالات تشجيع الاستثمار في البلدان النامية على الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الخضراء والقطاعات السريعة النمو (عما في ذلك التدفقات بين بلدان الجنوب) التي تنطوي على إمكانية تحقيق أثر إنمائي كبير	(أ) زيادة عدد البلدان المستفيدة التي تبلغ عن زيادة فعالية تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والاحتفاظ به في القطاعات التي يستهدفها المشروع

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) زيادة عدد وكالات تشجيع الاستثمار في البلدان النامية وغير ذلك من الجهات المعنية في مجال الاستثمار التي تشارك في شبكة إلكترونية عالمية جديدة تركز على الاستثمار المباشر الأجنبي الأخضر	(ب) تكوين شبكة إلكترونية عالمية بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي الأخضر لتعزيز تبادل أفضل الممارسات والتعاون وتطوير الشراكات العالمية من أجل التنمية
(ج) زيادة عدد وكالات تشجيع الاستثمار في البلدان النامية التي تبلغ عن نجاحها في استخدام استراتيجيات وممارسات إبداعية لجلب الاستثمار المباشر الأجنبي الأخضر وذلك من خلال استقصاء آراء المستفيدين	(ج) زيادة تركيز وكالات تشجيع الاستثمار في البلدان النامية على السعي من أجل تحقيق الاستفادة البيئية عن طريق تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي في القطاعات الخضراء مثل كفاءة استخدام الطاقة والزراعة المستدامة والطاقة المتجددة

الأنشطة الرئيسية

٦٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إسداء مشورة تقنية بناء على الطلبات الواردة من حكومات البلدان النامية. وسيجري إعداد تقارير استشارية عن الترتيبات المؤسسية واستراتيجيات تشجيع الاستثمار والسياسات وأفضل الممارسات القطاعية لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي من أجل التنمية المستدامة؛
- (ب) إصدار دلائل عملية لدعم البلدان النامية في صوغ وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تطلعية (مثل سياسات إنشاء الأسواق وتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي بين بلدان الجنوب) وتدابير خاصة (مثل مجمعات التكنولوجيا النظيفة والمجمعات الصناعية الإيكولوجية) لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز الاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة والزراعة المستدامة والطاقة المتجددة؛
- (ج) إنشاء شبكة إلكترونية عالمية بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي الأخضر من أجل وكالات تشجيع الاستثمار وغير ذلك من الجهات المعنية في مجال الاستثمار، تتضمن قاعدة بيانات بشأن أفضل الممارسات في مجال تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي الأخضر ومركزا للمعلومات عن المناسبات والاتصالات في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي، ومنتدى للحوار ودورات تدريبية إلكترونية للأونكتاد عن ممارسات تيسير وتشجيع الاستثمار؛
- (د) تنظيم حلقات دراسية تدريبية إقليمية بشأن تشجيع الاستثمار من أجل بلدان في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وستوفر الحلقات الدراسية مشورة عملية للمسؤولين في وكالات تشجيع الاستثمار ورأسمي السياسات بشأن الاستراتيجيات والسياسات والممارسات المتعلقة باجذاب الاستثمار المباشر الأجنبي في الصناعات الخضراء والقطاعات الأخرى التي تشهد ازدهارا في فرص الاستثمار وإمكانية التنمية.

سين - تشجيع نماذج مستدامة للأعمال من أجل التنمية: الاستثمار في الفقراء من أجل الفقراء ومع الفقراء

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠٠ ٤٦٢ دولار)

معلومات أساسية

٧٠ - في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥)، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم البالغ من أن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يقل كثيرا عما هو مطلوب ودعوا القطاع الخاص إلى تقديم مزيد من المساهمة في القضاء على الفقر، بوسائل منها تكييف نماذج أعماله لتلائم احتياجات الفقراء وإمكانياتهم.

٧١ - وأنشئ المشروع المقترح استجابة لهذه الدعوة. ويركز المقترح على تشجيع نماذج الأعمال المستدامة من أجل التنمية التي حددها مجلس الأونكتاد الاستشاري للاستثمار، في دورته الثامنة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الذي وافق على ثلاثة مبادئ لهذه النماذج وهي: (أ) الاستثمار في الفقراء، أي وضع نماذج عملية للأعمال للاستثمار في البلدان النامية؛ (ب) الاستثمار من أجل الفقراء، أي الاستثمار في المنتجات والخدمات التي يمكن للفقراء الحصول عليها وتكون تكلفتها في متناولهم؛ (ج) الاستثمار مع الفقراء، أي إقامة صلات مع الشركات المحلية وإدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة الأنشطة العالمية المضيفة للقيمة بغية بناء قدرات إنتاجية أهلية قوية. ورغم إجراء دراسة مستفيضة للصلات بين الأعمال، فإن طرائق تهيئة الظروف السليمة للاستثمار في إنتاج سلع وخدمات معقولة الأسعار (وقابلة للتكيف) في البلدان النامية، وطرائق وضع نماذج عملية للأعمال للاستثمار في الفقراء لم تُفهم ولم تُدرس بما فيه الكفاية. وفي الوقت نفسه، هناك أمثلة كثيرة للاستثمار في الفقراء (مثل توفير سلع وخدمات معقولة الأسعار) يمكن استخدامها لتوليف الممارسات الجيدة لوضع نماذج للأعمال.

٧٢ - ويعالج هذا المقترح هذا النقص باقتراح وضع نماذج مستدامة للأعمال لتقديم التدريب في البلدان النامية في مجال الاستثمار في الفقراء.

٧٣ - وسيتعاون المشروع مع مدارس إدارة الأعمال في بلدان الشمال والجنوب للاستفادة من مجموعة المعارف الواسعة المتاحة. ويعتزم المشروع أيضا إقامة تعاون مع الشركات عبر الوطنية وفروعها الأجنبية ويشدد عليه. وسيجري وضع منهج تعليمي للنماذج المستدامة للأعمال واختبارها ثم تقديمها لمؤسسات التعلم العالي في بلدان الجنوب.

٧٤ - وسيجري تنفيذ المشروع في تعاون وثيق مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية وسائر المنظمات الدولية المعنية. ويرمي المشروع أيضا إلى الاستفادة من التجربة الناجحة والشبكة التي وضعها المعهد الافتراضي التابع للأونكتاد. ويرمي الأونكتاد أيضا إلى إشراك الوكالات الشريكة مثل الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار والرابطات التجارية وغرفة التجارة الدولية.

هدف المنظمة: وضع وتعزيز منهج تعليمي لنماذج الأعمال المستدامة		موجز الميزانية
من أجل الاستثمار في الفقراء ومع الفقراء ومن أجل الفقراء		(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
		المساعدة المؤقتة العامة ٣٠,٠
		الاستشاريون ٩٩,٠
		الخدمات التعاقدية ٦٠,٠
		السفر ٣٦,٠
		مصروفات التشغيل ٣٧,٠
		حلقات العمل ٢٠٠,٠
		المجموع ٤٦٢,٠
الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة		مؤشرات الإنجاز
(أ) استدامة نماذج الأعمال للاستثمار في الفقراء (أ) '١' زيادة توافر الدعم التحليلي ودراسات الحالات ومع الفقراء ومن أجل الفقراء		الإفرادية الناجحة في مجال الاستثمار في الفقراء ومعهم ومن أجلهم
(ب) زيادة وعي القطاع الخاص بالفوائد المحتملة (ب) '١' زيادة عدد مباشري الأعمال الحرة والدارسين للاستثمار في الفقراء ومعهم ومن أجلهم		المسجلين في الدورة الذين يبدون اهتمامهم بإدراج العناصر ذات الصلة في مشاريعهم
(ج) زيادة الوعي بفرص الاستثمار دعماً لأفقر (ج) '٢' زيادة وعي الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية بنماذج الأعمال الرامية إلى تحسين ظروف أضعف الفئات		زيادة عدد الجهات المعنية في مجال الاستثمار التي تقر بتحسين فهمها لفرص الاستثمار التي يتيحها المنهج التعليمي الجديد لنماذج الأعمال

الأنشطة الرئيسية

٧٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) وضع منهج تعليمي لنماذج الأعمال بشأن الاستثمار في الفقراء، بما في ذلك دراسات حالات إفرادية ومقررات وتمارين؛
- (ب) تنظيم حلقات دراسية ثلاثية الأطراف لضبط المنهج التعليمي ووضعه في صيغته النهائية، بمشاركة مدارس إدارة الأعمال والشركات عبر الوطنية ومباشري الأعمال الحرة المحليين؛
- (ج) إعداد الصيغة النهائية لدليل تدريب إلكتروني قائم على المنهج التعليمي الذي وضع حديثاً لنماذج الأعمال المستدامة؛
- (د) تنفيذ دورات تدريبية تجريبية عن الاستثمار في الفقراء في خمس مدارس لإدارة الأعمال/كليات إدارة الأعمال تابعة لجامعات في ٥ من أقل البلدان نمواً في الجنوب. وسيتم ذلك عن طريق خمس حلقات عمل إقليمية: واحدة في أفريقيا الناطقة بالفرنسية؛ وواحدة في أفريقيا الناطقة بالإنكليزية؛ وواحدة في أمريكا اللاتينية؛ وواحدة في آسيا؛ وواحدة في المناطق النامية في أوقيانوسيا. وسيشارك في حلقات العمل أساتذة من البلدان المجاورة لكي يتسنى مناقشة مضمون التدريب ونشره ومحاكاته على أوسع نطاق ممكن على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛
- (هـ) نشر مواد التدريب الإلكترونية عبر الشبكة الإلكترونية لمدارس إدارة الأعمال في بلدان الجنوب وأوساط الجهات المعنية بالاستثمار وإنشاء منتدى للمناقشة على الإنترنت.

عين - تعزيز قدرات إدارة الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو من أجل تعزيز التعاون المالي والنقدي على الصعيد الإقليمي بين بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وفي غرب ووسط أفريقيا

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٥٥٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٧٦ - خلال السنوات الأخيرة، أبدت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي اهتماماً متزايداً بالسياسات التي ترمي إلى تعزيز الجهود الإقليمية للتعاون النقدي، بما في ذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه نظم المدفوعات الإقليمية. وللمنطقة تاريخ طويل في نهج التكامل المختلفة. والنتائج الإجمالية متواضعة جداً إذ لا يوجد في المنطقة نموذج بديل للسياسات الاقتصادية يستخدم كنقطة مرجعية لسياسات الاقتصاد الكلي المستدامة والموجهة نحو النمو. وقد قوض ذلك فعالية جهود التعاون النقدي على الصعيد الإقليمي.

٧٧ - ومن شأن اتباع توجه بديل في سياسات الاقتصاد الكلي تتفق عليه بلدان المنطقة على نطاق أوسع ولا يركز على مجرد تحقيق استقرار الأسعار في أسواق السلع، أن ينشئ حلقة مثمرة للاستثمار ونمو الإنتاجية وزيادة الأجور الحقيقية والنمو المستدام للطلب المحلي. وسيستلزم ذلك أن يستعيد راسمو السياسات في المنطقة اليراح الذي يمكنهم من إدارة أسعار الفائدة وسعر الصرف، وهي المتغيرات الرئيسية اللازمة لتهيئة بيئة للاقتصاد الكلي تنشيط الاستثمار. غير أنه من غير المحتمل أن ينجح كل بلد على حدة. فالتعاون النقدي الإقليمي ضروري لنجاح سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو. ومن شأن فهم مشترك لدور السياسات النقدية والسياسات الضريبية والمؤسسات الملائمة لأسواق العمل أن يزيد فرص تحقيق نواتج مثل التوسع التجاري ونمو الناتج وإيجاد فرص العمل.

٧٨ - ويواجه التعاون النقدي بين دول وسط وغرب أفريقيا تحديا مماثلا يتعلق بعدم كفاية أطر سياسات الاقتصاد الكلي. وكشف بدء تنفيذ مختلف برامج وعمليات إصلاح التكامل الإقليمي ودون الإقليمي التي أطلقت في السنوات الأخيرة عن وجود حاجة كبيرة إلى بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في صوغ وتنفيذ سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي.

٧٩ - وأبدت حكومات في المنطقة (الأرجنتين والبرازيل والجمهورية الدومينيكية) اهتمامها بالمضي قدما في إجراء بحوث جديدة وبناء توافق في الآراء وتنمية القدرات في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك، فإن تعاون الأونكتاد مع مؤسسات إقليمية مثل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومعهد البحوث الاقتصادية التطبيقية سيوفر للمشروع منبرا للتواصل. وسيقوم الأونكتاد بتعبئة الخبرة الفنية المستفادة من جعل مبادرة شيانغ ماي مبادرة متعددة الأطراف في تبادل الخبرات مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واستكشاف خيارات للسياسة العامة في هذا المجال. وفي أفريقيا، طلب المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا ومصرف دول أفريقيا الوسطى دعما لبرنامجهما المتعدد السنوات لبناء القدرات الذي يهدف إلى تشكيل عدد أساسي من أخصائيي الاقتصاد الكلي من أجل الإدارات العامة في المنطقة.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات إدارة الاقتصاد الكلي المعززة للنمو	
لتوطيد التعاون المالي والنقدي على الصعيد الإقليمي بين بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي غرب ووسط أفريقيا	موجز الميزانية
العلاقة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ١ (الاستثمار والمشاريع) للتجارة والتنمية؛ والهدفان ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
	المساعدة المؤقتة العامة ٥٠,٠
	الاستشاريون ١٦٥,٠
	السفر ٨٠,٠
	الخدمات التعاقدية ٨,٠
مصروفات التشغيل	٢,٠
	حلقات العمل ٢٥٠,٠
	المجموع ٥٥٥,٠

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' إقرار/اتباع رسمي السياسات في ٥ أو ٦ بلدان ومؤسسات شريكة للإدارة الجديدة لسياسات الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو '٢' إنشاء قنوات دائمة على الصعيدين دون الإقليمي والأقاليمي للتعاون وتنسيق السياسات المالية والنقدية بين البلدان والمؤسسات الشريكة في كل منطقة (ب) '١' تدريب وتقييم ١٥ من كبار رسمي السياسات في كل منطقة عن طريق دورات تدريبية في مجال إدارة استراتيجيات الاقتصاد الكلي والدين العام وتدفقات رأس المال '٢' تدريب ٥ خبراء في كل منطقة كمدرسين في مجال استراتيجيات الاقتصاد الكلي والدين العام وتدفقات رأس المال	(أ) تعزيز المعرفة المؤسسية ورفع مستوى الوعي وتحقيق توافق أكبر في الآراء بشأن الترابط الإقليمي في مجال الاقتصاد الكلي ونطاق التعاون النقدي والمالي الإقليمي وتحسين آليات الحوار المنهجي بين كبار المسؤولين في وزارات المالية/الاقتصاد والمصارف المركزية لبلدان مختارة (ب) تعزيز القدرة التقنية والتحليلية لكبار المسؤولين في وزارات المالية/الاقتصاد والمصارف المركزية في بلدان مختارة بشأن إدارة السياسات في مجالات استراتيجيات الاقتصاد الكلي والدين العام وتمويل التنمية

الأنشطة الرئيسية

٨٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إيفاد بعثات ميدانية تضم خبراء دوليون وإقليميون إلى بلدان مختارة في كل منطقة لتقييم الاحتياجات الجديدة والناشئة ورؤية رسمي السياسات عن تجاربهم مع التعاون الإقليمي في المجال النقدي واستراتيجياتهم الإنمائية في المستقبل، لا سيما في ضوء الظروف الجديدة التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية؛
- (ب) قيام الخبراء الدوليين والإقليميين بتحليل حالة الاقتصاد الكلي في ٣ أو ٤ بلدان مختارة من كل منطقة من المنطقتين، مع التركيز على المتغيرات التي تعد حاسمة بالنسبة لفعالية المخططات الإقليمية للتكامل النقدي والمالي؛
- (ج) تنظيم حلقات دراسية إقليمية لتحليل وتقييم الاحتياجات الأخرى؛
- (د) تنظيم جولات دراسية إلى البلدان المشاركة في مبادرة شائع ماي لرسمي سياسات من بلدان أمريكا اللاتينية وغرب ووسط أفريقيا لتبادل الخبرات والنظر في مختلف مستويات وطرائق التكامل النقدي الإقليمي؛

- (هـ) إعداد مواد تدريب موحدة بشأن إدارة سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو والمكيفة حسب الاحتياجات المحددة للبلدان والمناطق المعنية؛
- (و) عقد دورات تدريبية/حلقات عمل لراسمي السياسات في المستويين العالي والمتوسط في مجالات إدارة الاقتصاد الكلي وتحليل الدين والتعاون النقدي.

فاء - تعميم خدمات النظام الإيكولوجي في السياسات والبرامج القطرية القطاعية والمتعلقة بالاقتصاد الكلي للبلدان

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٥٤٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٨١ - تعد الإدارة السليمة للنظم الإيكولوجية عنصراً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر لأنها تزيد إسهام الموارد البيئية والطبيعية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. بيد أن صانعي القرارات يولوه اهتماماً محدوداً لدور النظم الإيكولوجية القوية في توفير سبل عيش مستدامة وأهمية الحوكمة البيئية في تمكين الفقراء. ومن ثم، طلبت الحكومات الوطنية دعماً من البرنامج للتصدي للحواجز التي تحول دون اتباع نهج متكامل للنظم الإيكولوجية في عمليات التخطيط الوطنية.

٨٢ - ويركز هذا المشروع على ضرورة تعميم خدمات النظام الإيكولوجي في سياسات التنمية، مع إقامة صلة أقوى بين السياسات التي تتعلق بالتخفيف من الفقر والسياسات التي تركز على إدارة النظم الإيكولوجية. وبناء على تقييمات أجريت على مستويات دون عالمية مختارة وتمخضت عن معلومات علمية عن حالة النظم الإيكولوجية، سيركز هذا المشروع على استحداث واعتماد أدوات وأساليب لصانعي القرارات وراسمي السياسات تساعدهم على تعميم نهج إدارة النظم الإيكولوجية في صميم سياسات التخفيف من الفقر وسياسات التنمية، مع إشراك الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي بشكل وثيق. وسيستجيب نهج المشروع للأولويات الوطنية المحددة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسيستند إلى آليات التعاون بين وكالات الأمم المتحدة. وسيدعم المشروع أيضاً استخدام النتائج ذات الصلة المستخلصة من المبادرات الرئيسية القائمة لوضع إطار لتنمية القدرات لصانعي القرارات ولراسمي السياسات من أجل تحسين فهم واستخدام نتائج التقييمات المتكاملة في العمليات الوطنية والقطاعية لاتخاذ القرارات.

٨٣ - وسينفذ المشروع في بلدين ناميين (سيتم اختيارهما من أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)، يتطلبان مزيداً من الدعم في تعميم اعتبارات خدمات النظام الإيكولوجي في عمليات التخطيط للتنمية.

٨٤ - وسيتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ المشروع بالتعاون مع منظمات دولية ووطنية أخرى لها خبرة فنية في ميادين ذات صلة. وإلى جانب آليات التنسيق بين الوكالات الوطنية، ستشارك وكالات أخرى تابعة للأمم

المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة الأمم المتحدة، في تنفيذ هذا المشروع، من خلال مدخلات تقنية أساسا. وسينطوي المشروع أيضا على تنمية القدرات للمؤسسات الوطنية. وستكفل الشراكة مع مؤسسات البحث والتدريب الوطنية في جميع مراحل المشروع تعزيز الخبرة الوطنية الداخلية وتعميم إطار العمل على سائر بلدان المنطقة بعد انتهاء المشروع.

هدف المنظمة: تنمية القدرات الوطنية لإدماج الاعتبارات المتعلقة موجز الميزانية

بخدمات النظام الإيكولوجي في سياسات وبرامج الاقتصاد الكلي (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

بلدان نامية مختارة	المساعدة المؤقتة العامة	٨٠,٠
العلاقة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	الاستشاريون	١٣٠,٠
والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٢ (إدارة النظام الإيكولوجي) للبيئة؛ والهدفان ١ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية	الخبراء	٣٠,٠
	السفر	٣٢,٠
	الخدمات التعاقدية	١٤٥,٠
	مصروفات التشغيل	١٥,٠
	حلقات العمل	١١٠,٠
	المجموع	٥٤٢,٠

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(أ) زيادة فهم ومعرفة رسمي السياسات على الصعيد الوطني وسائر الجهات المعنية للصلات بين خدمات النظام الإيكولوجي والتخفيف من وطأة الفقر	(أ) زيادة وعي الجهات المعنية على الصعيد الوطني وسائر الجهات المعنية للصلات بين خدمات النظام الإيكولوجي والتخفيف من وطأة الفقر
(ب) حصول صانعي القرارات والسياسات في بلدين من منطقتين مختلفتين على أدوات ومنهجيات تكفل إدماج نتائج تقييماتهم في القرارات المتعلقة بالسياسة العامة	(ب) زيادة عدد الأدوات والمنهجيات، بما فيها تلك المتصلة بتقييم خدمات النظام الإيكولوجي والتدوين المحاسبي للنظام الإيكولوجي ومؤشرات الفقر والبيئة، المتاحة لصانعي القرارات والسياسات لإدماج نتائج التقييم في القرارات المتعلقة بالسياسة العامة
(ج) تحسين القدرة على الصعيد الوطني على تخطيط وتصميم استراتيجيات للتخفيف من وطأة الفقر تتضمن نهجا قائما على خدمات النظام الإيكولوجي	(ج) زيادة عدد الإشارات إلى الصلات بين النظام الإيكولوجي والتخفيف من وطأة الفقر في استراتيجيات التنمية الوطنية والحوارات التي تجرى على الصعيد الوطني بشأن السياسات، مدعومة بأدوات ومنهجيات لإدماج نتائج التقييمات في السياسات القطاعية وسياسات الاقتصاد الكلي

الأنشطة الرئيسية

٨٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إنشاء شبكة وطنية للخبراء ورسمي السياسات في كل بلد، تضم الخبراء ورسمي السياسات من وزارات البيئة والمالية والتخطيط فضلا عن المشرعين، لتكوين أفرقة استشارية للخبراء الوطنيين معنية بالتخطيط للتخفيف من وطأة الفقر وخدمات النظام الإيكولوجي؛
- (ب) تنظيم مشاورات لأعضاء أفرقة الخبراء الوطنية لاستعراض نتائج التقييمات دون العالمية السابقة وتحديد مجالات محتملة لتدخلات السياسة العامة من خلال المشروع، بما في ذلك خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر وغير ذلك من أطر السياسات ذات الصلة؛
- (ج) تنظيم حلقات عمل تدريبية بشأن الأدوات والمنهجيات الرامية إلى تعميم الاعتبارات المتعلقة بخدمات النظام الإيكولوجي في عمليات تخطيط التنمية؛
- (د) إجراء التقييم الاقتصادي والتدوين المحاسبي للنظم الإيكولوجية، وتحديد المؤشرات الرئيسية التي ينبغي إدراجها في نظم الرصد الوطنية، ووضع خطة عمل وطنية وتوصيات لتعميم الاعتبارات المتعلقة بخدمات النظام الإيكولوجي في العمليات الرئيسية لتخطيط التنمية على الصعيد الوطني وعلى مستوى القطاعات، بما فيها تلك التي تعالج التخفيف من وطأة الفقر؛
- (هـ) تنظيم حوارات متعلقة بالسياسات حول عمليات تخطيط التنمية الوطنية، بما يشمل استعراض خطط التنمية الوطنية والإنفاق العام، مع استهداف الجهات المعنية ذات الصلة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص، لمناقشة التوصيات المحددة من خلال الأنشطة المدرجة في النقطة (ج) أعلاه، ووضع استراتيجية للتواصل من أجل توسيع نطاق نشر التوصيات وخطط العمل على جميع الجهات المعنية.

صاد - إدماج الاستدامة البيئية في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠ دولار)

معلومات أساسية

- ٨٦ - يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منذ عام ٢٠٠٧، على تعزيز مشاركته في البلدان الرائدة لمبادرة توحيد الأداء في الأمم المتحدة وفي أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وقدم دعما مباشرا لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في تعميم منظور الاستدامة البيئية في عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة في أكثر من ٤٠ بلدا. ومن خلال هذا الدعم، ساهم البرنامج في تعزيز المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة على الصعيد القطري في مجال البيئة وقام بتنمية القدرات الوطنية لتحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. وإضافة إلى ذلك، أدى البرنامج دورا فعالا في وضع المذكرات التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن

تعميم منظور الاستدامة البيئية وتغير المناخ في تحليل الأمم المتحدة القطري وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ورحبت أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتعترف بشكل متزايد بالطائفة العريضة من الخبرات الفنية التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما فيها خبرته في مجالات وضع المعايير والمجالات العلمية والمتعلقة بالسياسات، ونهجه الإقليمي ودون الإقليمي، وشبكته المكونة من خبراء البيئة داخل الحكومات والمجتمع المدني الذين بإمكانهم تقديم مدخلات هامة لعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولذا، فإن البرنامج مطالب بشكل متزايد بأن يضطلع بدور رائد في الجهود الرامية إلى تعميم منظور الاستدامة البيئية في المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة على المستوى القطري.

٨٧ - ويتمثل الهدف العام من هذا المشروع في كفالة دعم منظومة الأمم المتحدة، عن طريق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لتحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية والتصدي للأولويات البيئية الوطنية في بلدان مختارة مع التركيز على تنمية القدرات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الحكوميين. وسيستفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال هذا المشروع، من النتائج المنجزة في إطار الشريحة السابعة من حساب التنمية ويوسع مشاركته في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بلدان إضافية. وسيعمل المشروع على تنمية القدرات الوطنية لتحقيق الهدف ٧ من خلال المساهمة في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجية التنمية الوطنية في ٥ بلدان (واحد في كل منطقة من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، وآسيا، والمحيط الهادئ، وغرب آسيا) قدم فيها البرنامج دعماً في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (١٨ شهراً) خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بدعم مالي من الشريحة السابعة. وسيعمل المشروع أيضاً على تنمية قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات على إدماج منظور الاستدامة البيئية في عمليات التخطيط على المستوى القطري عن طريق دعم إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجية التنمية الوطنية في ٥ بلدان إضافية (واحد في كل منطقة من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، وآسيا، والمحيط الهادئ، وغرب آسيا).

٨٨ - والجهات الأساسية الشريكة في المشروع هي منظومة الأمم المتحدة على المستويين القطري والإقليمي والشركاء الحكوميون. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أقصى حد ممكن مع المؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية في تنفيذ المشروع.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية موجز الميزانية

والمؤسسات الوطنية المختارة في مجال إدماج منظور الاستدامة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيئية في إعداد (٥ بلدان) وتنفيذ (٥ بلدان) إطار عمل الأمم المتحدة
الاستشاريون
المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجية التنمية الوطنية

٦٥,٠

العلاقة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٤ (الإدارة البيئية)

للبيئة؛ والهدفان ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد نواتج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المنفذة التي يتولى مسؤوليتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(أ) تحسين قدرة السلطات الوطنية على إدارة البيئة والموارد الطبيعية تماشياً مع نواتج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المنفذة في إطار الشريحة السابعة من حساب التنمية في عام ٢٠١١ (٥ بلدان، بلد واحد في كل منطقة)
(ب) '١' زيادة عدد نواتج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تعالج القضايا البيئية الوطنية	(ب) إدماج منظور الاستدامة البيئية إدماجاً تاماً في أطر عمل الأمم المتحدة الجديدة والإضافية للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات التنمية الوطنية (٥ بلدان، بلد واحد في كل منطقة)
'٢' زيادة عدد برامج أو مشاريع الأمم المتحدة المشتركة التي تعالج القضايا البيئية الوطنية	
'٣' زيادة عدد التقييمات البيئية القطرية والمعلومات المقدمة	
'٤' عدد أساسي من موظفي الأمم المتحدة والحكومات ذوي المهارات والمعارف اللازمة لإدماج منظور الاستدامة البيئية على نحو منظم في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعملية تخطيط التنمية الوطنية	

الأنشطة الرئيسية

٨٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) توفير مساعدة تقنية عن طريق شركاء التنفيذ الإقليميين والمحليين والموظفين ذوي الخبرة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تعزيز القدرات الوطنية لتحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (ب) توفير تقييمات بيئية ومعلومات تُستخدم في تحليل الأمم المتحدة القطري وتسلط الضوء على الصلات بين الاستدامة البيئية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السياق الوطني؛

- (ج) تقديم دورات تدريبية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الحكوميين بشأن إدماج منظور الاستدامة البيئية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعملية تخطيط التنمية الوطنية؛
- (د) المشاركة في معتكفات الأمم المتحدة للتخطيط الاستراتيجي الحكومي والمساهمة في وضع مصفوفات لنتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

قاف - وضع نظام لاستعراض فعالية تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الصعيد الوطني

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٥٤٣ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

- ٩٠ - تشكل الاستدامة البيئية إحدى دعائم التنمية المستدامة. وشكلت الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف جزءاً لا يتجزأ من عملية وضع المعايير والسياسات والتوجيهات المتعلقة برعاية البيئة العالمية. غير أنه، مع تزايد عدد المعاهدات والمؤسسات المسؤولة عن إدارتها، برزت المسألة المتعلقة بالاتساق والتنسيق كمسألة محورية في المناقشات بشأن إصلاح نظام الإدارة الدولية لشؤون البيئة. وأدت أوجه عدم الكفاءة، التي تدعمها الوثائق، في النظام الحالي للإدارة الدولية لشؤون البيئة إلى ما يلي: عدم الاتساق في النظام القانوني الدولي وعدم استخلاص أوجه التآزر الوظيفية؛ وعدم كفاية التمويل وعدم إمكانية التنبؤ به لدعم التنفيذ؛ وتشتت النظام العالمي للدعم المؤسسي لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ وعدم كفاية القدرات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ ولايته. بموجب خطة قرطاجنة بشأن استعراض الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.
- ٩١ - وإضافة إلى ذلك، هناك قلق متزايد وبيانات موضوعية تبرز إنه رغم العدد الكبير من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تم التفاوض عليها حتى تاريخه، فإن حالة البيئة ما زالت تتدهور على نطاق لم يسبق له مثيل، مما يؤثر سلباً على أهداف التنمية العالمية، مثل الأهداف الإنمائية للألفية. وبدون فهم واضح لمستوى التنفيذ الحالي ومدى فعاليته، فلا سبيل، مع ذلك، لفهم ماهية المشاكل وكيفية حلها. وأخيراً، فإن نجاح أو فشل عكس اتجاه التدهور البيئي العالمي قد يكمن في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.
- ٩٢ - وحدد بعض الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف آليات لاستعراض الأقران، وجرى إلزام الأطراف في الاتفاقية بتقديم تقارير عن تنفيذ فرادى الاتفاقات. ويوفر برنامج استعراض الأداء البيئي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضاً تقييمات مستقلة للتقدم الذي أحرزته البلدان في تحقيق التزاماتها المتعلقة بالسياسة البيئية. غير أنه لم يتم إجراء أي استعراضات شاملة أو مقارنة بشأن الآثار التراكمية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ضمن مجموعة مواضيعية (مثل التنوع البيولوجي أو المواد الكيميائية) ومدى دعم الالتزامات الوطنية بعضها بعضاً أو مدى تعارضها مع بعضها البعض ضمن هذه المجموعة.
- ٩٣ - ويقترح هذا المشروع التصدي للثغرات في القدرات على الصعيد الوطني ودراسة آثارها في مقابل المجموعات المواضيعية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسيزيد المشروع قدرة الجهات المعنية الوطنية في البلدان النامية

والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على فهم الآثار الفعلية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وفعاليتها فيما يتعلق بميدان تثار فيه شواغل بيئية، مثل التنوع البيولوجي أو المواد الكيميائية الخطرة والنفايات.

٩٤ - ويعتمد المشروع على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال بناء القدرات وغيره من الجهات، مثل المشاريع السابقة والحالية المنفذة ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لتحديد النهج الاستراتيجية لتمكين تنفيذ هذه الاتفاقات بمزيد من الفعالية في تلك البلدان المعنية. وسيقوم المشروع بإجراء حصر للاستعراضات القطرية التي تم إجراؤها ويبني على هذه التجارب لوضع منهجية للاستعراض المواضيعي للاتفاقات.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على الوفاء موجز الميزانية	
بالتزاماتها البيئية وتحقيق الأهداف البيئية والإنمائية والغايات (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
والمقاصد المتفق عليها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الخبراء	١٠٠,٠
العلاقة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والأهداف السفر	٨٣,٠
الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ١ (تغير المناخ)؛ والبرنامج الخدمات التعاقدية	١٦٠,٠
الفرعي ٣ (إدارة النظام الإيكولوجي)؛ والبرنامج الفرعي ٤ حلقات العمل	٢٠٠,٠
(الإدارة البيئية)؛ والبرنامج الفرعي ٥ (المواد الضارة والنفايات	
الخطرة)؛ والبرنامج الفرعي ٦ (كفاءة استخدام الموارد) للبيئة؛	
والأهداف ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية	٥٤٣,٠
المجموع	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' تحديد الالتزامات الوطنية فيما يتصل بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بمجموعة مواضيعية (مثل التنوع البيولوجي أو المواد الكيميائية)	(أ) تعزيز فهم الجهات المعنية على الصعيد الوطني في ٥ بلدان نامية لأثر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وفعاليتها في الحد من التدهور البيئي على المستوى الوطني
'٢' توافر تحليل للأثر البيئي فضلا عن الأثر الاجتماعي الاقتصادي المترتب على تنفيذ هذه الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الصعيد الوطني حتى تاريخه	
'٣' عدد السياسات والقوانين المعتمدة أو المنقحة لتحسين تنفيذ هذه الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	
(ب) '١' عدد الجهات المعنية الوطنية المشاركة في حلقات العمل لتحسين تنفيذ الاتفاقات في مجموعة الاستعراض المواضيعي	(ب) زيادة قدرة الجهات المعنية على الصعيد الوطني في ٥ بلدان نامية على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وسائر الالتزامات البيئية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

٢' زيادة عدد الاتفاقات التعاونية بين الهيئات الوطنية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في مجموعة الاستعراض المواضيعي بفعالية أكبر

٣' زيادة التعاون بين المسؤولين الوطنيين، مثل جهات التنسيق المختصة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأمانات الاتفاقات، وكذلك مع مكاتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأخرى

الأنشطة الرئيسية

٩٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) وضع منهجية، من خلال عملية يشارك فيها الخبراء، لنظام لاستعراض فعالية تنفيذ الاتفاقات على الصعيد الوطني. ورغم أن التركيز ينصب على الاتفاقات، فسيجري وضع المنهجية في سياق الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وهي: البيئة والاقتصاد والمجتمع؛
- (ب) إجراء استعراضات لتنفيذ الاتفاقات في بلدان رائدة مختارة؛
- (ج) تصميم وتنظيم حلقات عمل وطنية لتقييم نتائج الاستعراض ومعالجة الثغرات التي تم تحديدها في القدرات؛
- (د) إعلان ونشر النتائج المجمعة للاستعراضات عبر القنوات الحكومية والحكومية الدولية، مثل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

راء - تعزيز قدرات الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على معالجة قضايا امتلاك المشردين داخليا واللاجئين للأراضي والممتلكات، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والممتلكات

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٤٥٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٩٦ - يمثل قيام نزاع مسلح أحد التهديدات الجوهرية التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فأنشاء النزاع المسلح، تكون الحقوق المتعلقة بالأراضي والممتلكات التي تخص المشردين داخليا واللاجئين، لا سيما الأسر

المعيشية التي تتكفل بأمورها النساء، معرضة للخطر. وبدون إمكانية الحصول على الأراضي والتمتع بأمن الحياة، فلا تستطيع الفئات الضعيفة، بما فيها الأسر المعيشية التي تتكفل بأمورها النساء، تلبية احتياجاتها الأساسية المتعلقة بأمور منها الأمن الغذائي والحد من الفقر والتغذية والصحة. وخلاصة القول أن المجتمعات المتأثرة بالتزاع ليس لديها إلا فرصة ضئيلة لتحقيق أهدافها الإنمائية للألفية.

٩٧ - ومن ثم، يسود اعتراف متزايد على الصعيد الدولي بضرورة معالجة القضايا المتعلقة بالأراضي والممتلكات كجزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الوطنية، خصوصا بالنسبة للفئات الضعيفة مثل المشردين داخليا واللاجئين.

٩٨ - وقد تسببت عقود من النزاع المسلح وانعدام الأمن في موجات عديدة من التشريد والعودة إلى الديار في منطقة البحيرات الكبرى في شرق ووسط أفريقيا. وتأوي هذه المنطقة نحو ١٢ مليون من المشردين داخليا أو ٤٦ في المائة من مجموع المشردين داخليا في العالم، وحوالي ١٠ ملايين لاجئ أو ٢٠ في المائة من مجموع اللاجئين في العالم. وفقدت الكثير من هذه الأسر أراضيها لصالح أناس شغلوها بعدهم أو ليس لديها أي دليل قانوني على حقوقها في الأراضي. وهناك أسر أخرى لا تتمتع بأمن حيازة الأراضي في الأماكن التي استقرت فيها، سواء في بلدها أو في بلد أجنبي. وتشكل الأسر المعيشية التي تتكفل بأمورها النساء نسبة كبيرة من السكان المشردين داخليا، مما أدى إلى زيادة ضعفها وتعرضها للعنف الجنسي والإخلاء القسري وتدهور الوثام الاجتماعي.

٩٩ - واعتمد مؤخرا بروتوكولان بشأن حقوق امتلاك الأراضي والممتلكات (٢٠٠٦ و ٢٠٠٩). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وقعت الدول الإحدى عشرة الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على ميثاق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وفي عام ٢٠٠٩، وقع رؤساء الدول الأفريقية على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن حماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم، التي تعرف أيضا باتفاقية كمبالا. ويلزم دعم لترجمة هذه البروتوكولات إلى تحسين لأمن الحيازة للمشردين داخليا واللاجئين، يشمل تقديم دعم خاص لحقوق المرأة في امتلاك الأراضي والممتلكات.

هدف المنظمة: زيادة قدرة الحكومات والممارسين على معالجة موجز الميزانية

القضايا المتعلقة بامتلاك المشردين داخليا واللاجئين للأراضي (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الممتلكات في دول مختارة في منطقة البحيرات الكبرى	الاستشاريون	١٣٨,٠
العلاقة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	السفر	١٨,٠
والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ١ (المأوى والمستوطنات البشرية المستدامة)؛ والبرنامج الفرعي ٣ (التعاون الإقليمي والتقني) للمستوطنات البشرية؛ والأهداف ١ و ٣ و ٧	الخدمات التعاقدية	١٨٤,٠
و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية	حلقات العمل	١١٢,٠
المجموع		٤٥٢,٠

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة عدد الحكومات والممارسين في بلدان مختارة الذين يفيدون بحدوث تحسن في فهم قضايا امتلاك الأراضي والممتلكات، بما في ذلك كيفية تأثير هذه القضايا على الرجال والنساء. وخط الأساس الذي ينبغي تحديده عن طريق التقييمات ٢' زيادة عدد الطلبات للحصول على المعلومات و/أو المشورة التقنية التي يتلقاها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي وموئل الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا امتلاك المشردين داخليا واللاجئين للأراضي والممتلكات، مع التركيز بوجه خاص على تقييم طلبات الحصول على معلومات ذات صلة بامتلاك النساء للأراضي والممتلكات (ب) زيادة عدد الحكومات والممارسين الذين يطبقون عمليات أو يشرعون في عمليات لتكييف البروتوكول بشأن حقوق الملكية للعائدين مع الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية، بما في ذلك حقوق المرأة في الأراضي والممتلكات	(أ) زيادة معرفة ووعي وفهم الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والممارسين لحقوق المشردين داخليا واللاجئين المتعلقة بامتلاك الأراضي والممتلكات، تماشيا مع الاتفاقات الدولية وعلاقتها بالسلام والأهداف الإنمائية وما يتركه انعدام أمن الحيازة من آثار مختلفة على النساء والرجال (ب) زيادة قدرة الحكومات والممارسين على تكييف البروتوكول بشأن حقوق الملكية للعائدين مع الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية، بما في ذلك الأحكام المحددة ذات صلة بحقوق المرأة في الأراضي

الأنشطة الرئيسية

١٠٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إعداد أربعة تقارير قطرية وتقرير توليفي إقليمي يجمع المواد المنشورة والبيانات والمعلومات المتاحة ذات الصلة بحالة المشردين داخليا واللاجئين فيما يتعلق بالأراضي والممتلكات؛
- (ب) إعداد أربع مراجعات قانونية ومؤسسية، تتضمن خرائط للطريق، لتيسير تكييف البروتوكول بشأن حقوق الملكية للعائدين مع الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية؛
- (ج) وضع وتنفيذ مجموعة أنشطة تدريبية لمدة يومين في كل بلد من البلدان الرائدة بشأن القضايا المتعلقة بالأراضي والممتلكات، استنادا إلى المواد الموجودة في المنطقة، معززة بخبرات دولية أخرى ذات صلة؛

(د) تنظيم أربع حلقات عمل لمدة يوم واحد للتحقق من مدى الإلمام بقضايا الأراضي والممتلكات والإصلاحات القانونية والمؤسسية، من أجل الحكومات والممارسين في دول مختارة أعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛

(هـ) شن حملات للإعلام والتوعية باستخدام المعلومات الوطنية والدولية ذات الصلة بالحقوق المتعلقة بالأراضي والممتلكات، بما في ذلك نشر المعلومات عبر الموقعين الشبكيين للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وموئل الأمم المتحدة.

شين - تعزيز قدرة راسمي السياسات في جنوب شرق آسيا على تعزيز السياسات ووضع الخطط لتحسين معالجة مياه الفضلات وإعادة استخدامها في المناطق الحضرية وتخوم المدن
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٣٤٨ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٠١ - يؤدي سوء إدارة مرافق الصرف الصحي ومياه الفضلات في البلدان النامية إلى تلوث مصادر المياه العذبة ويمثل سببا رئيسيا للمرض والوفاة، ويؤثر في صحة النظام الإيكولوجي. ويجري تصريف ما تتراوح نسبته بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من مجموع مياه الفضلات المنتجة في البلدان النامية مباشرة في المسطحات المائية دون أي معالجة (برنامج الأمم المتحدة للمياه، ٢٠٠٨). والعواقب الاقتصادية الناجمة عن سوء الصرف الصحي وتصريف مياه الفضلات على البيئة خطيرة جدا أيضا. ولا يتوافر فهم كاف لدى راسمي السياسات لضرورة معالجة قضية إدارة مياه الفضلات. ومع ذلك فإن التكاليف المرتفعة جدا المرتبطة بنظم جمع مياه المجاري ومعالجتها غالبا ما تعيق الاستثمارات.

١٠٢ - وغالبا ما تكون شبكات المجاري الكبيرة التي تتألف من شبكات ومحطات لمعالجة مياه المجاري غير صالحة للمدن السريعة النمو بسبب الاستثمارات الضخمة المطلوبة من ناحية ونظرا لعدم كفاية القدرة على تخطيط هذه الشبكات وتصميمها وصيانتها أيضا. ولم تُستكشف خيارات أخرى، مثل شبكات الصرف الصحي خارج الموقع والنظم اللامركزية لإدارة مياه الفضلات بسبب عدم فهم راسمي السياسات والمسؤولين عن التخطيط لهذه الخيارات، وضعف قدرات الموظفين في مرافق المياه والصرف الصحي. ونتيجة ذلك هي استمرار سوء الصرف الصحي في البيئة بما في ذلك عدم وجود أي معالجة لمياه الفضلات تقريبا.

١٠٣ - وتوفر النظم اللامركزية لإدارة مياه الفضلات حلا ملائما وقليل التكلفة لمشكلة مياه الفضلات في العديد من الأوضاع في المناطق السريعة التحضر في البلدان النامية حيث لا توجد شبكات ملائمة للصرف الصحي في الموقع ولا شبكات مركزية كبيرة للمجاري. وتنطوي أيضا النظم اللامركزية على إمكانية إتاحة فرص تجارية جيدة لم تستكشف بالقدر الكافي. ويمكن استخدام النفايات السائلة المعالجة لدعم الإنتاج الزراعي الذي يساهم بدوره في تحسين الأمن الغذائي وسبل كسب العيش. وهناك إمكانية أيضا لتنمية المشاريع الصغيرة

لتشغيل وصيانة النظم اللامركزية لإدارة مياه الفضلات، مما يتيح هذه النظم للمجتمعات المحلية. وفي كثير من الحالات، يمكن أن يقدم هذا حوافز للأسر المعيشية على تحسين أوضاع الصرف الصحي التي تعيش فيها.

١٠٤ - ويسعى هذا المشروع، الذي اشتركت في صياغته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وموئل الأمم المتحدة، إلى معالجة المشكلة الحرجة التي تواجهها المناطق الحضرية وتخوم المدن السريعة النمو في جنوب شرق آسيا للتخلص من مياه الفضلات غير المعالجة في البيئة. وسيركز المشروع على بناء قدرات راسمي السياسات والمسؤولين عن التخطيط لتحسين إدارة مياه الفضلات عن طريق حلقات عمل إقليمية ووطنية. وسيعمل المشروع أيضا على إنشاء المؤسسات أو تعزيز المؤسسات القائمة التي يمكن أن تعمل كمراكز مرجعية أو نقاط إحالة للخبرة الفنية بشأن جميع الجوانب المتعلقة بالنظم اللامركزية لإدارة مياه الفضلات.

هدف المنظمة: تحسين إدارة مياه الفضلات وإعادة استخدامها في جنوب		موجز الميزانية
شرق آسيا، مع تركيز الأولوية على جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وفيت نام		(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	المساعدة المؤقتة العامة	٣٠,٠
والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٤ (البيئة والتنمية)	الاستشاريون	٦٢,٥
والبرنامج الفرعي ٨ (الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية)	السفر	٣٢,٥
الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ؛ والبرنامج الفرعي ٣	الخدمات التعاقدية	١٣٣,٠
(التعاون الإقليمي والتقني)، والبرنامج الفرعي ٤ (تمويل المستوطنات البشرية) للمستوطنات البشرية؛ والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.	حلقات العمل	٩٠,٠
المجموع		٣٤٨,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة		مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز معرفة واضعي السياسات والمخططين والحكومات المحلية ومقدمي الخدمات، على المستوى الوطني، ووعيهم بالنظم اللامركزية لإدارة مياه الفضلات	(أ) وجود سياسات وخطط مفصلة موضوعة في البلدان المستهدفة الثلاثة لتعزيز إدارة مياه الفضلات وإعادة استخدامها من خلال النظم اللامركزية لإدارة مياه الفضلات	
(ب) تعزيز القدرات في مجال التمويل الابتكاري للنظم اللامركزية لإدارة مياه الفضلات وبنائها وتشغيلها وصيانتها	(ب) '١' زيادة عدد المقترحات المعدة بشأن بناء نظم لامركزية لإدارة مياه الفضلات وتشغيلها وصيانتها في البلدان المستهدفة الثلاثة	
	'٢' زيادة عدد المخططين والمهندسين وأفراد المجتمعات المحلية المدربين في تخطيط النظم اللامركزية لإدارة مياه الفضلات وتصميمها وبنائها وتشغيلها وصيانتها	

الأنشطة الرئيسية

١٠٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) توعية واضعي السياسات والمخططين: عقد حلقات عمل بشأن السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وإعداد مواد ترويجية ونشرها على نطاق واسع بما في ذلك دليل إرشادات؛
- (ب) إنشاء/تدعيم مركز موارد أو أكثر لتعزيز النظم اللامركزية لإدارة مياه الصرف على الصعيدين الإقليمي والقطري من خلال الجولات التدريبية والدراسية إلى مرافق أخرى؛
- (ج) تنفيذ مشروع إرشادي رائد في إحدى البلدات، يحسّن إدارة مياه الصرف في المجتمع المحلي المستهدف ويوسع نطاق تغطية شبكة الصرف الصحي؛
- (د) إجراء تقييم للمشروع من أجل تقدير مدى زيادة وعي واضعي السياسات والمخططين والحكومة المحلية ومقدمي الخدمات، بالمشاريع الرائدة والإرشادية، ومدى استدامتها.

تاء - دمج المسائل المتصلة بالجريمة والفساد والمخدرات والإرهاب في إعداد خطط التنمية الوطنية وعملاتها

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٦٥٠.٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٠٦ - يقر المجتمع الدولي الآن بصورة متزايدة بالمسائل التي تقع ضمن ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهي الجريمة والفساد والمخدرات والإرهاب، باعتبارها عقبات وتهديدات كبرى تحول دون تحقيق التنمية والأمن البشري والحوكمة الجيدة. وترتبط هذه الأمور ارتباطاً أصيلاً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على النحو الذي سُلط عليه الضوء في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية (نيويورك، ٢٠-٢٢ أيلول/سبتمبر). ويشير إعلان الأمم المتحدة للألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) بشكل مباشر إلى المجالات التي يتعين تعزيزها التي تقع ضمن ولاية المكتب. فالإعلان ينص بوضوح على أهمية السلم والأمن والتنمية ويسلط الضوء على ضرورة ما يلي: تعزيز احترام سيادة القانون؛ اتخاذ إجراءات متضافرة ضد الإرهاب الدولي؛ الالتزام بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية؛ وتكثيف الجهود لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية بجميع أبعادها؛ واتخاذ إجراءات متضافرة من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولكل هذه المسائل أثر مهم، وإن لم يكن مباشراً، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر في الأجل الطويل.

١٠٧ - وقد أجرى المكتب دراسات بحثية مختلفة واضطلع بتقييمات للتهديدات تتصل بالمشاكل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والإرهاب وكيفية تأثيرها على الأمن والتنمية. وبناء على هذه البحوث المبنية على الأدلة قررت لجنة

السياسات التابعة للأمم المتحدة تركيز الاهتمام على هذه المسألة وذلك بطلب إعداد مشروع ورقة سياسات عن الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات عبر الحدود باعتبارهما تهديدا للسلم والاستقرار. وبلغت المسائل المتعلقة بالجريمة والأمن أيضا مستويات عالية في مختلف المنتديات العالمية. فمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الاجتماعية الذي عقد في سلفادور، بالبرازيل في نيسان/أبريل ٢٠١٠، ركز بشدة على إرساء نظام العدالة الجنائية باعتباره دعامة محورية في هيكل سيادة القانون وعلى تسليط الضوء على الدور المحوري لنظم العدالة الجنائية في التنمية.

١٠٨ - ويولي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أهمية كبيرة للدخول في ائتلاف مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تتعامل مع المخاوف العامة المعترف بها دوليا، والمنافع العامة العالمية (مثل حقوق الإنسان والبيئة والمساواة بين الجنسين)، والتهديدات العامة العالمية (مثل الجريمة والمخدرات والإرهاب) لكفالة التوازن في نهج الأمم المتحدة إزاء احترام الأولويات الوطنية من جانب، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والالتزامات التعاقدية من جانب آخر.

هدف المنظمة: كفالة دمج المسائل المتعلقة بالجريمة والفساد		موجز الميزانية
والمخدرات والإرهاب في إعداد الخطط والعمليات الوطنية		(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
		المساعدة المؤقتة العامة ٥٠,٠
		الاستشاريون ١٢٠,٠
		السفر ٧٠,٠
		الخدمات التعاقدية ٢١٨,٠
		مصروفات التشغيل ١٥,٠
		الاتصالات ٢٤,٠
		اللوازم ١٥,٠
		التقييم النهائي ١٤,٠
		حلقات العمل ١٢٤,٠
		المجموع ٦٥٠,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة		مؤشرات الإنجاز
(أ) دمج المسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب في مجموعة مختارة من خطط الأمم المتحدة للتقييم القطري المشترك وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	(أ) مع نهاية المشروع، يزداد عدد التقييمات القطرية المشتركة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي تشير إلى المسائل المتعلقة بالجريمة والفساد والمخدرات والإرهاب في عدد مختار من البلدان التي تم التدخل لمساعدتها*	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) وضع برامج رائدة مشتركة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تركز تحديدا على الجريمة والفساد والمخدرات والإرهاب، لأغراض جمع الأموال بصفة مشتركة	(ب) مع نهاية المشروع، يزداد عدد البرامج المشتركة التي جرى إعدادها مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية
(ج) توفير أداة إرشادية لدمج ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإعداد ونشر خطط التنمية	(ج) الانتهاء مع نهاية المشروع من إعداد أداة إرشادية على أساس أفضل الممارسات

* يجري اختيار البلدان التي يتم التدخل فيها على أساس دورة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالاقتراح بالأولويات الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسيتبع هذا أيضا في تعاون وثيق مع أفرقة المديرين الإقليمية.

الأنشطة الرئيسية

١٠٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) تحديد ثمانية بلدان تنفذ فيها تدخلات على أساس خطط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والخطط المنشورة لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وإيفاد بعثات تقييمية إلى هذه البلدان لتحديد احتياجاتها من حيث التعامل مع الجريمة والفساد والمخدرات والإرهاب؛
- (ب) تنظيم اجتماعات استشارية مع شركاء الأمم المتحدة والهيئات الوطنية النظرية المعنية بالجريمة والفساد والمخدرات والإرهاب من أجل نشر نتائج التقييمات التقنية ودمجها في التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط التنمية الوطنية حسب الاقتضاء؛
- (ج) وضع أداة إرشادية للمكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على أساس الاجتماعات الاستشارية التي عقدت في البلدان الرائدة، لإدماج ولاية المكتب في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي خطط التنمية؛
- (د) تصميم برامج رائدة مشتركة بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة والهيئات الحكومية النظرية المعنية (وزارة التخطيط ووزارة التنمية ووزارة المالية) من أجل تنفيذ الأجزاء الملائمة من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعنية تحديدا بالجريمة والفساد والمخدرات والإرهاب لأغراض جمع أموال بصورة مشتركة.

ثاء - تعزيز قدرة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا على إنتاج مؤشرات مستمرة وموثوقة لقياس التقدم المحرز في جدول أعمال التنمية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٦٨٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١١٠ - تتسم المعلومات المتاحة في منطقتي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ بشأن مستويات التنمية والاتجاهات في مؤشراتهما، من قبيل عدد المواليد والوفيات وأسباب الوفاة، بشدة التقلب والافتقار إلى الموثوقية مما يتعذر معه الاستناد إليها في التدخلات والإجراءات التي تتخذ على مستوى السياسات والمبينة على المعلومات. فتسجيل الأشخاص وما يتعلق بهم من أحداث حيوية يشكل عاملاً حاسماً للحكومة والانتخابات وتوزيع الخدمات (مثلاً الصحة والتعليم) والموارد (على سبيل المثال، الأراضي والدخل)، وترسيخ حقوق الإنسان لكل الأفراد وتحديد دورهم في التنمية. وعلى عكس التعدادات والمسوح السكانية، يوفر التسجيل المدني معلومات على المستويين الفردي والجمعي. ويمكنه حينما يكون مكتملاً، أن يوفر في فترات ما بين التعدادات تقديرات لأعداد السكان وتوزيعهم في البلدان لأغراض التخطيط ووضع السياسات. وهو أيضاً المصدر التقليدي للمعلومات المستخدمة في رصد مؤشرات التنمية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في منطقتي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تتسم بالضعف. ففي الغالبية العظمى لبلدان هاتين المنطقتين، تعاني هذه النظم من مشاكل ضعف الهياكل الأساسية وضعف تنظيم عملية التسجيل وإدارتها وقصور القدرات. كما أنها تفتقر إلى الدعم السياسي وتضعفها القوانين والتشريعات التي لم تعد مواكبة للعصر وانخفاض مستويات إلمام السكان بالقراءة والكتابة ووعيهم بأهمية حقوق الإنسان والتنمية. ويُعزى انخفاض تغطية هذه النظم أيضاً إلى تركزها في المراكز الحضرية وغياًها في المناطق الريفية حيث يعيش السواد الأعظم من الناس. وإضافة إلى ذلك، لا تغطي هذه النظم معظم قاطني الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية. ويهدف هذا المشروع إلى الإسهام في تضيق هذه الفجوات عن طريق دعم قدرات الدول الأعضاء في بلدان منطقتي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ لوضع نظم تسجيل مدني وإحصاءات حيوية تتسم بالكفاءة والفعالية.

١١١ - وستتولى تنفيذ هذا المشروع شعبتا الإحصاءات التابعتان للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع تولي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيادة باعتبارها الوكالة المسؤولة عن إدارة المشروع، وقيام شُعَبِها المسؤولة عن التنمية الاجتماعية بتقديم المساعدة، كلٌ فيما يخصه. وانبثق أحد الدوافع المحركة لهذا المشروع عن الطلب الوارد من مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني، الذي اشترك في تنظيمه كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وقدمت فيه شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة

للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مزيدا من المساعدة التقنية. ومن ثم، سيكون هؤلاء الشركاء أطرافا في تنفيذ المشروع.

هدف المنظمة: بناء قدرات الحكومات الوطنية في منطقتي أفريقيا وآسيا		موجز الميزانية
والحيط الهادئ من أجل تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
بغية إيصال الخدمات القانونية والإدارية بكفاءة وتحسين الإحصاءات	المساعدة المؤقتة العامة	٥٦,٠
الحوية للمساعدة على رصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف في إطار	الاستشاريون	١٥٠,٠
أهداف التنمية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية	الخبراء	٢٠٠,٠
العلاقة بإطار العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وبالأهداف		٦٠,٠
الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٩ (الإحصاءات) والبرنامج الفرعي ١٠	الخدمات التعاقدية	٣٥,٠
(التنمية الاجتماعية) للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا؛ والبرنامج	مصرفات التشغيل	٢١,٠
الفرعي ٧ (الإحصاءات) والبرنامج الفرعي ٦ (التنمية الاجتماعية) للتنمية	حلقات العمل	١٦٠,٠
الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	المجموع	٦٨٢,٠

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد البلدان في منطقتي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ التي قامت بتحديث الإطار القانوني واعتماد الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتسجيل الأحداث الحيوية باستمرار وفي الوقت المناسب، تمشيا مع المبادئ الدولية والمبادئ التوجيهية الإقليمية	(أ) تحسُّن القدرات التشغيلية والإدارية لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلدان النامية في منطقتي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ من أجل تسجيل وتوثيق الأحداث الحيوية باستمرار
(ب) زيادة عدد البلدان في منطقتي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ التي تعتمد خططاً إقليمية لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وآليات الرصد الإقليمية القائمة	(ب) الانتهاء من وضع هياكل مؤسسية لتنسيق الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية والجهود الرامية إلى تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ومواءمتها على مستوى المنطقة

الأنشطة الرئيسية

١١٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) تنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء بشأن نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على أساس المعلومات الوطنية وتقييم التجارب مع هذه النظم في الدول الأعضاء. وعقد اجتماعين لأفرقة الخبراء بين المناطق الإقليمية لتبادل الخبرات واستعراض الإنجازات والتحقق من صحة النتائج؛

- (ب) تنظيم حلقات عمل بشأن بناء القدرات من أجل بناء قدرات أمناء السجلات المدنية والإحصائيين المختصين بالإحصاءات الحيوية في مجالات وضع وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتشغيل هذه النظم وإدارتها، وتنقيح قوانين التسجيل المدني، ووضع خطط وبرامج تتعلق بهذه النظم، وتجميع إحصاءات حيوية، وإنشاء قواعد بيانات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الجوانب المختلفة لهذه النظم؛
- (ج) وضع مواد تدريبية تتضمن كتيبا للتدريب عن طريق معلم في مراكز التدريب الوطنية والإقليمية، وعن طريق التعلم الذاتي عبر شبكة الإنترنت. وستُنشر هذه الأدوات من خلال موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت مخصص للتعلم الإلكتروني وتبادل المعارف؛
- (د) نشر مبادئ توجيهية وأدلة تشغيلية عن نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من أجل القيام، في الأجلين المتوسط والبعيد، بوضع خطط إقليمية ووطنية وإعداد مبادئ توجيهية تتعلق بالاتصالات على الصعيدين الإقليمي والوطني، وكذلك أدلة تشغيلية؛
- (هـ) تقديم خدمات استشارية لمجموعة مختارة من البلدان من أجل إنشاء نظم تشغيلية، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة، لتسجيل وتوثيق الأحداث الحيوية واشتقاق الإحصاءات الحيوية بصورة مستمرة؛
- (و) تنفيذ مشاريع رائدة بما في ذلك وضع منهجيات تكفل فعالية نشر واستخدام البيانات لتحسين إيصال الخدمات ورصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

حاء - تدعيم قدرات البلدان الأفريقية لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٧٠٣ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

- ١١٣ - يمثل تشجيع استخدام الطاقة المتجددة النظيفة (بما في ذلك الأنواع النظيفة من الوقود والمواقد المستخدمة في الطهي، ومواقد الطهي وأنظمة الغاز الحيوي المتقدمة التي تستعمل الكتلة الأحيائية، والمشاريع المائية المتناهية الصغر والمبادرات في مجالي طاقة الرياح والطاقة الشمسية) استراتيجية إنمائية قوية لصالح الفقراء في المنطقة دون الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تتسم بضخامة عدد سكان مناطقها الريفية وارتفاع احتمالات التأثير بالكوارث الناجمة عن تغير المناخ من قبيل الجفاف. ويؤدي الافتقار الشديد إلى الطاقة في

المناطق الريفية إلى حرمان المجتمعات المحلية من الفرص الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لانعدام إمكانية حصولها على خدمات الطاقة الكافية أو قدرتها على تحمل تكلفتها. وتتأثر النساء بصورة غير متناسبة بنقص الطاقة نظرا لاضطلاحهن بأغلب الأعمال المنزلية. ففي المناطق الحضرية داخل هذه المنطقة دون الإقليمية، تفتقر بعض المجتمعات المحلية إلى فرص الحصول على خدمات الكهرباء وتعاني من الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، وهو ما يُعزى إلى نقص في الكهرباء على مستوى المنطقة دون الإقليمية. ومن المؤسف أن عددا كبيرا من المبادرات والبرامج المنفذة على الصعيدين الوطني والإقليمي يهدف الحد من الفقر لم تأخذ في اعتبارها بالقدر الكافي الدور المحوري الذي تؤديه الطاقة في الأنشطة الإنسانية.

١١٤ - ونظرا لأن أفريقيا واحدة من المناطق الأكثر انكشافا أمام المخاطر، فمن اللازم أن تدعم الجهود العالمية المبذولة لتخفيف حدة آثار التغير المناخي. ويتعين على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التوسع في الاستفادة من الإمكانيات الموجودة لديها، والتي لم يُستفدَ حتى الآن من معظمها، في مجال الطاقة المتجددة، لا سيما الطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وزيادة كفاءة استخدام الكتلة الأحيائية. ويجب أن تعنى هذه المنطقة دون الإقليمية بوضع سياسات وطنية فعالة بشأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة واستغلال فرص القفزات التكنولوجية السريعة، بالقيام في جملة أمور باستخدام آلية التنمية النظيفة التي دعا إليها بروتوكول كيوتو. وهناك توافق آراء متزايد على أن تعزيز كفاءة الطاقة وتشجيع إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة والمتجددة طريقتان فعالتان للتخفيف من حدة أثر التغير المناخي. وفي كثير من الأحيان، تموّل التحسينات في مجال كفاءة الطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، التي تسهم بفعالية من حيث التكلفة، بصورة ذاتية عندما تكون الأوضاع الاقتصادية والتنظيمية مواتية، ويمكن أن تتعلم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من تجارب البلدان التي نجحت في تعزيز هذا النهج وتطبيقه. وفي الوقت الراهن، تفتقر بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى القدرة على مستويي السياسات والمؤسسات على تشجيع الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة بما في ذلك توفير بيئة تفضي إلى تعزيز الاستثمار في هذا القطاع.

١١٥ - وسيقوم المشروع ببناء القدرات الوطنية ودون الإقليمية لتشجيع اعتماد تكنولوجيات الطاقة المتجددة والنظيفة وكفاءة الطاقة من أجل تخفيف حدة آثار التغير المناخي. ويتعين تحسين قدرة الحكومات على وضع أطر مالية ومؤسسية وتكنولوجية لزيادة إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة العصرية على كل من المستويين الوطني ودون الإقليمي من أجل تحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥.

١١٦ - وستتولى تنفيذ المشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال مكاتبها دون الإقليمية ضمن إطار البرنامج المتعدد السنوات بين كل من المكاتب دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية المعنية مع قيام شعب المقر المعنية بتقديم الدعم. وستتولى المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لغرب أفريقيا قيادة تنفيذ المشروع.

هدف المنظمة: بناء قدرات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى		موجز الميزانية
على الحد من الفقر في الطاقة بتيسير فرص حصولها على الطاقة المتجددة والنظيفة		(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣		المساعدة المؤقتة العامة ٣٥,٠
والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٥ (التجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي) والبرنامج الفرعي ٧ (الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا؛ والبرنامج الفرعي ٤ (البيئة والتنمية) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والبرنامج الفرعي ٤ (التنمية المستدامة) للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والبرنامج الفرعي ٥ (الطاقة المستدامة) للتنمية الاقتصادية في أوروبا؛ والبرنامج الفرعي ٩ (الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والبرنامج الفرعي ١ (الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا		الخبراء الاستشاريون ١٦٦,٠
		الخبراء ٧٠,٠
		السفر ٧٩,٠
		مصرفوات التشغيل ٢٥,٠
		حلقات العمل ٣٢٨,٠
		المجموع ٧٠٣,٠

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) إنشاء أطر مالية ومؤسسية وسياساتية متسقة لتشجيع الطاقة المتجددة في أفريقيا	(أ) زيادة الاتساق في أطر السياسات الوطنية للطاقة المتجددة والنظيفة
(ب) تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المعنية بالطاقة المتجددة وتنفيذ تلك السياسات والبرامج	(ب) زيادة كميات الطاقة المتجددة المنتجة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
(ج) تحسين قدرة البلدان الأفريقية على تحديد مشاريع الطاقة المتجددة وتطويرها لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر (الأهداف الإنمائية للألفية)	(ج) زيادة عدد المحطات التي تعمل بالطاقة الشمسية والطاقة المائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

الأنشطة الرئيسية

١١٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إعداد وثائق معلومات أساسية لاجتماعات أفرقة الخبراء على الصعيدين الإقليمي والوطني، وتنظيم حلقات عمل ومنتديات وحلقات وجولات دراسية تدريبية في مجال بناء القدرات، وإعداد مبادئ توجيهية ومواد تدريبية، واتفاقيات ومعايير نموذجية لخلق بيئة تمكينية من أجل تحقيق كفاءة الطاقة؛

(ب) تنظيم اجتماع واحد لأفرقة الخبراء بشأن وضع سياسات وقواعد تنظيمية وأطر مؤسسية منسقة من أجل وضع آليات للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لتشجيع الانتقال إلى تكنولوجيات الطاقة النظيفة والمتجددة؛

(ج) تنظيم حلقة عمل واحدة من أجل ٣٠ من كبار الموظفين الحكوميين، وممثلي الوكالات الوطنية لإنتاج الطاقة، والمؤسسات المالية، والمستثمرين في قطاع الطاقة، وخبراء مستقلين في مجالي صياغة السياسات والبرامج واستراتيجيات التنفيذ لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير إمدادات الطاقة المستدامة، وتصميم مشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً لتمويل كفاءة الطاقة وبناء القدرات في مجال الحصول على تمويل لمشاريع الطاقة من خلال آليات التمويل المختلفة ولتشجيع تصميم نماذج كفاءة الطاقة وأطر الاستثمار في الطاقة المتجددة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛

(د) تنظيم منتدى واحد بشأن الطاقة المتجددة من أجل ٥٠ مشاركا بمن فيهم واضعو السياسات الحكومية وخبراء مستقلون وباحثون وشركات تصنيع تكنولوجيا الطاقة المتجددة ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية وممثلو المجتمعات المحلية والمنظمات الحكومية الدولية من أجل تبادل أفضل الممارسات والخبرات في مجال الطاقة المتجددة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتيسير اعتماد التكنولوجيات المثلى للطاقة المتجددة.

ذال - بناء قدرات أنظمة إدارة المخاطر والكوارث، من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٦٨٩ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١١٨ - أفريقيا واحدة من المناطق الأكثر تضرراً من الكوارث من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية. وتؤثر الكوارث على الموارد والخدمات البالغة الأهمية، بما في ذلك الاتصالات، والبنية التحتية للنقل؛ وإمدادات المياه والكهرباء؛ والمساكن، والخدمات المتصلة بالصحة؛ وإمدادات الأغذية و/أو توافرها؛ والمرافق التعليمية. ويمكن أن تؤثر الكوارث، حسب شدتها، على التنمية الاقتصادية للبلدان وتؤثر على حياة الناس.

١١٩ - وإضافة إلى ذلك، ثمة إقرار بأن الكوارث تنجم عن ممارسات التنمية غير المستدامة، مثل التعدي على المناطق التي تنطوي على مخاطر عالية نتيجة أمور منها سرعة التوسعات الحضرية، وتشبيد مآوي غير آمنة، والتلوث، ونقص التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي. ويعرض هذا الاتجاه المتنامي من المخاطر المتعلقة بالكوارث للخطر التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. ورغم أنه يستحيل منع بعض

الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف، فإنه يمكن تقليل أثر الكوارث أو تخفيف حدته على المجتمعات المحلية والموارد والبنية التحتية عن طريق تشجيع التحول إلى ممارسات التنمية المستدامة. ومن الواضح أيضا أن الفقراء هم الأكثر معاناة من أثر الكوارث وهم الذين يفقدون على أرجح الاحتمالات حياتهم وسبل عيشهم من جرائها. فالكوارث تزيد من شح الغذاء، وتدمر سبل كسب العيش المحدودة أصلا المتاحة للفقراء. وفي هذا الصدد، فإن ممارسات الحد من مخاطر الكوارث يمكن أن تساعد الفقراء على الصمود بدرجة أكبر أمام الكوارث وزيادة أمنهم الغذائي. ومن ثم يتزايد وعي واضعي السياسات بضرورة ربط الحد من مخاطر الكوارث باستراتيجيات وبرامج الحد من الفقر في البلدان.

١٢٠ - ويعتزم المشروع الاعتماد على الجهود الحالية التي يبذلها المركز الأفريقي لتكنولوجيا المعلومات من خلال توفير التدريب للمدربين الذين سيقومون بتزويد الحكومات الأفريقية والجهات المعنية بالدعم المطلوب في مجال إدارة المخاطر والكوارث، وكذلك بالتنوعية بالسياسات المتصلة باستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. وستنشأ جماعات الممارسين نتيجة التفاعلات التي تحدث أثناء عملية بناء القدرات في الموقع وعبر شبكة الإنترنت وأثناء الحوارات بين المدربين وموظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لحفز تبادل الخبرات ومتابعة الأنشطة أثناء المشروع وفي نهايته. وسيتم أيضا إنشاء منصة إلكترونية لرصد المخاطر.

١٢١ - والقصد من هذا المشروع بالتالي هو بناء قدرات المدربين وواضعي السياسات في مجالات الإدارة والتأهب ونظم الإنذار المبكر بالكوارث والمخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والأخطار الطبيعية. وسيشارك في أنشطة تدريب المدربين، التي ستجرى في الموقع وعبر الإنترنت، عشرة خبراء من الحكومة/الجهات المعنية في مجالات الحد من مخاطر الكوارث وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة المخاطر الاقتصادية في كل بلد من المناطق دون الإقليمية الأفريقية الأربع من شرق أفريقيا وشمالها وجنوبها وغربها.

هدف المنظمة: بناء قدرات واضعي السياسات والخبراء والجهات المعنية العاملة في مجال الحد من المخاطر الاقتصادية ومخاطر الكوارث وإدارتها والبحوث والأنشطة المتعلقة بمواجهة الطوارئ، من خلال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنصات الإلكترونية المتعلقة بإدارة المخاطر والكوارث، وإدماجها في السياسات الوطنية للدول الأعضاء		موجز الميزانية
		(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
		المساعدة العامة المؤقتة
		٤٢,٠
		الاستشاريون
		٢١١,٠
		السفر
		٦١,٦
		مصروفات التشغيل
		٢٣,٤
		حلقات العمل
		٣٥١,٠
		المجموع
		٦٨٩,٠

العلاقة بإطار العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٤ (الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛
والهدفان ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المخاطر الاقتصادية والكوارث	(أ) '١' تدريب ٤٠ مدرباً، من المناطق دون الإقليمية في شرق أفريقيا وشمالها وجنوبها وغربها، من خلال تنظيم حلقات عمل ودورات دراسية متاحة على شبكة الإنترنت
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في ما يتعلق بالتأهب لرصد المخاطر وإدارة الكوارث	(ب) زيادة عدد شبكات الممارسين في مجال إدارة المخاطر الاقتصادية والكوارث
(ج) قيام الدول الأعضاء بوضع نظم إدارة أخطار الكوارث والإنذار المبكر	(ج) زيادة حجم المواد التدريبية الموزعة خلال حلقات العمل والتي تم تنزيلها من النماذج التدريبية المتاحة على شبكة الإنترنت

الأنشطة الرئيسية

١٢٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

- (أ) صياغة مواد الدورات التدريبية المتعلقة بإدارة المخاطر الاقتصادية والكوارث من خلال استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنصاتها الإلكترونية. وتشمل الأنشطة التي سيتعين تنفيذها في إطار هذه الشريحة تحديداً ما يلي: '١' التعاقد مع خبير رفيع المستوى بشأن إدارة المخاطر والحد من مخاطر الكوارث، ليضطلع بإجراء تقييم للاحتياجات ووضع إطار للدورات التدريبية؛ و '٢' إصدار أدلة للتدريب على إدارة المخاطر والكوارث لاستخدامه في حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات؛
- (ب) تنظيم حلقتي عمل لتدريب المدربين على وضع أطر النماذج التدريبية وتنظيم حلقة عمل عن زيادة الوعي لصالح مقرري السياسات/الجهات المعنية في كل منطقة من المناطق دون الإقليمية الأربع: (كيغالي وأكرا ولوساكا والرباط) لتقديم الدورات الدراسية المتعلقة بإدارة المخاطر والكوارث؛
- (ج) إقامة منصات إلكترونية لرصد المخاطر الاقتصادية وتتبعها؛
- (د) وضع وتقديم نموذجين للتدريب على شبكة الإنترنت بشأن إدارة المخاطر والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، على أن تتم إتاحتها في نظام التعلم المتوافر على شبكة الإنترنت للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ضاد - تعزيز القدرات على تطوير السلاسل الإقليمية للأنشطة المضيفة للقيمة في القطاع الزراعي في أفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٤٩٩ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٢٣ - يشكل تطوير سلاسل الأنشطة الاستراتيجية المضيفة للقيمة للأغذية والسلع الأساسية الزراعية على الصعيد الإقليمي وعمليات تعزيز هذه السلاسل، التي تأخذ في الحسبان أبعاد تغير المناخ والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين، مفهوما مهما في مجال الحد من الفقر، لأنه يعني ضمنا الأخذ بنهج واسع النطاق، يشمل النظام الزراعي بأكمله ابتداءً من التخطيط الزراعي ووصولاً إلى الإنتاج ثم إلى الأسواق. فالبرامج التي تتبع نهجاً متكاملًا للأنشطة المضيفة للقيمة تكون فرص نجاحها أكثر من فرص التدخلات التي تستند إلى الإنتاج أو التسويق وحدهما. وفي سياق الأسواق الزراعية الآخذة في العولمة بشكل متزايد، يتعين أن تقوم البلدان الأفريقية بتشكيل شراكات استراتيجية من خلال تطوير سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد الإقليمي والتي تشجع الاستثمار والتجارة والتسويق وتحقيق الأمن الغذائي.

١٢٤ - ويمكن أن يكون أيضا تطوير سلاسل الأنشطة الإقليمية المضيفة للقيمة للسلع الأساسية الزراعية أحد السبل الكفيلة بتعزيز البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا المنبثق عن عملية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والنهوض بتنفيذ الأنشطة الأساسية في إطار دعائم هذا البرنامج. فعلى سبيل المثال، وابتغاء التعجيل بتحقيق النمو في القطاع الزراعي، ينصب تركيز الدعامة ٢ من البرنامج الشامل على سلاسل الأنشطة الاستراتيجية المضيفة للقيمة التي تنطوي على أكبر الإمكانات لتوسيع قاعدة إدراج الدخل وتحقيق الثروة في المناطق الريفية وبقية المجالات الاقتصادية. ويتمثل الهدف الرئيسي للدعامة ٢ في تعزيز قدرات مباشري الأعمال الحرة، ومنهم المزارعون التجاريون وصغار الملاك من المزارعين، على تغطية التكاليف المتزايدة التعقيد والمتعلقة بالجودة وبالاحتياجات اللوجستية للأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

١٢٥ - ومن شأن تحقيق التكامل الإقليمي لسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة الزراعية أن يساعد في تحديد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة التي يمكن تحقيقها من خلال تكامل الأسواق. ويتعلق مكسب واضح من هذه المكاسب باستفادة سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد الإقليمي من المزايا النسبية والتنافسية التي يوفرها بلدان اثنان أو أكثر في منطقة زراعية إيكولوجية معينة. وسيسفر ذلك عن تحقق وفورات الحجم في تقديم خدمات الدعم وتوفير البنية التحتية اللازمة لربط مقدمي الخدمات من القطاع الخاص المحلي بسلاسل التوريد الإقليمية والعالمية. ومن المرجح أن تسهم أيضا مكاسب زيادة الإنتاجية الناشئة عن وفورات الحجم وترتيبات الاقتصاد في التكاليف، في تعزيز تنافسية المنتجات والشركات داخليا وخارجيا، بما يفضي إلى زيادة عدد فرص العمل المتاحة.

١٢٦ - وستتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دور القيادة في هذه الجهود لكن العملية ستُباشر في إطار شراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	هدف المنظمة: تعزيز قدرات مقرري السياسات وغيرهم من الجهات المعنية الرئيسية على تطوير سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة التنافسية على الصعيد الإقليمي في القطاع الزراعي في أفريقيا
١٢,٠ المساعدة العامة المؤقتة	العلاقة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٢ (الأمن الغذائي والتنمية المستدامة)؛ والبرنامج الفرعي ٣ (الحوكمة والإدارة العامة)؛ والبرنامج الفرعي ٥ (التجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي)؛ والبرنامج الفرعي ٦ (المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية)؛ والبرنامج الفرعي ٧ (الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
١٩٠,٠ الخبراء الاستشاريون	
٢٥,٠ السفر	
٤٧,٠ الخدمات التعاقدية	
٢٢٥,٠ حلقات العمل	
المجموع ٤٩٩,٠	
مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) برهنة مقرري السياسات والجهات المعنية الرئيسية من القطاع الخاص، الذين شاركوا في حلقات العمل المتعلقة بالمشاريع/أنشطة بناء القدرات، على أنهم اكتسبوا المعارف والقدرة في ما يتعلق باستخدام الأدوات اللازمة لتطوير سلاسل أنشطة مضيضة للقيمة التنافسية في القطاع الزراعي	(أ) تعزيز وعي ومعارف واضعي السياسات والجهات المعنية الرئيسية بالفوائد المحتملة لإضفاء الطابع الإقليمي على سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة للثروة الحيوانية والذرة الصفراء والأرز في أفريقيا
(ب) زيادة عدد السياسات الزراعية الوطنية والإقليمية التي تشمل تدابير السياسة العامة لأغراض استحداث وتعزيز سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة التنافسية في القطاع الزراعي على الصعيد الإقليمي	(ب) زيادة قدرات مقرري السياسات الأفريقيين على إدماج تدابير السياسة العامة المتعلقة باستحداث وتعزيز سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة، في صلب السياسات الزراعية في سياق الدعامة ٢ من البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا
(ج) زيادة عدد الشراكات والمشاريع دون الإقليمية والإقليمية المتعلقة بتطوير وتعزيز سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة في مجال الزراعة في أفريقيا	(ج) تعزيز مبادرات التعاون والشراكات الإقليمية فيما بين مباشري المشاريع الحرة (ومنهم المزارعون التجاريون وصغار الملاك من المزارعين، ولا سيما النساء) من أجل تحسين وضعهم ضمن سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة القائمة منها والمحتملة على الصعيد الإقليمي

الأنشطة الرئيسية

١٢٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) تخطيط وإيفاد بعثات ميدانية بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإلى مقرّي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في أبوجا، ولوساكا من أجل كفالة كسب التأييد للجماعات الاقتصادية الإقليمية وامتلاكه لزمam الأمور؛
- (ب) إجراء دراسات تقييم إقليمية، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تقييم الفوائد الاقتصادية لسلاسل الأنشطة الإقليمية المضيفة للقيمة في قطاعات الأرز والذرة البيضاء والثروة الحيوانية وتوثيق المسائل والتحديات والاحتياجات والثغرات الأساسية التي لا بد من معالجتها لتيسير استحداث سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة في القطاع الزراعي في أفريقيا؛
- (ج) تخطيط وتنظيم حلقات عمل لإقرار استنتاجات دراسات التقييم الإقليمية التي أجريت في مقر السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- (د) تخطيط وتنظيم حلقتي عمل إقليميتين تدريبيتين في المكتبين دون الإقليميين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في كيغالي، ونيامي، استنادا إلى التوصيات المنبثقة عن دراسات التقييم الإقليمية المذكورة، بشأن استخدام أدوات من قبيل الأدوات التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة، وذلك لتطوير سلاسل الأنشطة الزراعية المضيفة للقيمة وتحليلها؛
- (هـ) تخطيط وتنظيم، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة والجماعات الاقتصادية الإقليمية، منتدى حوارى على الصعيد القاري بشأن السياسات المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ألف ألف - تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تيسير عبور الحدود بطريقة مشروعة وتحقيق التعاون والتكامل الإقليميين

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٧٥٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٢٨ - ظل عبور الحدود يمثل دوما مشكلة قائمة في مجال النقل والتجارة الدوليين. فعلى الرغم من أوجه التحسن التي تحققت مؤخرا، لا يزال النقل الدولي يواجه عقبات وتكاليف وصعوبات على الحدود. ولمشاكل عبور

الحدود أشد الأثر على البلدان النامية غير الساحلية، لأنها تعرقل على نحو خطير وصول تلك البلدان إلى الأسواق العالمية، وتؤدي إلى تكبد اقتصاداتها الوطنية خسائر بالغة. وتتقوض قدرتها على التنافس جراء الإجراءات الجمركية المُرهِقة وغيرها من الإجراءات الرقابية. وعموماً، تضر القيود التي تحد من تيسير التجارة والنقل بالنمو الاقتصادي والتعاون والتكامل الإقليميين.

١٢٩ - وتواجه سلطات الرقابة على الحدود تحديات أمنية تتعلق بالتهريب، والإرهاب، والهجرة والتجارة غير المشروعة. ونظراً لضخامة حجم عمليات النقل العابر للحدود في الوقت الراهن، فإن السلطات الجمركية لم تعد قادرة على مراقبة كل مركبة وحاوية عابرة. وبدلاً من ذلك، أصبح لزاماً عليها أن تطبق نهج إدارة المخاطر وتحدد الشحنات المنطوية على مخاطر عالية استناداً إلى البيانات المتاحة. بيد أن البيانات المقدمة لتحليل المخاطر في بلد معين قد تتعرض للتزوير، أو يكون القصد منها تضليل موظفي الجمارك. وغالباً ما تكون أكثر بيانات موثوقة في ما يتعلق بالبضائع المنقولة هي تلك المتاحة في المكاتب الجمركية التي غادرت منها الشحنات في بلد منشأ حركة النقل إثر الانتهاء من إجراءات التصدير. ويتعين الحصول، قدر المستطاع، على هذه البيانات ثم إتاحتها للسلطات الجمركية لبلدان العبور والمقصد من خلال نظام لتبادل البيانات الإلكترونية قبل وصول البضائع إلى وجهتها. فإتاحة البيانات الإلكترونية مقدماً عن البضائع المنقولة ووضع الترتيبات اللازمة لإقامة شبكات تبادلها بين السلطات الجمركية، تعتبر في تقدير منظمة الجمارك العالمية بمثابة حجر الزاوية في توفير الأمن في سلسلة الإمدادات العالمية.

١٣٠ - وحالياً، لا يوفر سوى عدد قليل من الاتفاقيات الدولية الأساس القانوني لتبادل المعلومات المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع. ومن بين هذه الاتفاقيات، الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع. بمقتضى دفا تر النقل الدولي البري (اتفاقية النقل الدولي البري) التي تغطي نطاقاً جغرافياً واسعاً (٦٧ بلداً على الصعيد العالمي). ويجري تناول موضوع تبادل المعلومات الإلكترونية في إطار ما يسمى مشروع حوسبة شبكات النقل الدولي البري (eTIR)، الذي تديره اللجنة الاقتصادية لأوروبا منذ عام ٢٠٠٢. ويهدف هذا المشروع إلى إخضاع إجراءات النقل الدولي البري إلى عملية حوسبة كاملة ويفضي في نهاية المطاف إلى إلغاء الوثائق الورقية الجمركية عن طريق تبادل مجموعة من الرسائل إلكترونياً. فقد جرى بالفعل تحديد الاحتياجات اللازمة لإنشاء هذه النظم الإلكترونية، بما في ذلك إنشاء شبكة معلومات مركزية للتواصل بين إدارات الجمارك.

١٣١ - واستناداً إلى العمل المنجز فعلاً في إطار المشروع المذكور وابتكاراته، يرمي المشروع المقترح إلى أعمال وتعزيز القدرة على استخدام شبكة معلومات متنوعة الجوانب بين إدارات الجمارك في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك من شأنه أن يكفل التبادل الآمن للمعلومات عن البضائع أثناء عبورها. بمقتضى إجراء النقل الدولي البري. وسترمي هذه الشبكة إلى أن تيسر، على الأجل الطويل، تبادل المعلومات فيما بين إدارات الجمارك وبين هذه الأخيرة ومؤسسات قطاع الأعمال على الصعيد العالمي. وسيكفل دفع رسم قليل لقاء الاستخدام، استمرار هذه الشبكة. وسيؤدي تبادل المعلومات الإلكترونية الآمنة بين الجمارك إلى تعزيز الأمان وتقليل التأخيرات في عبور الحدود.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تيسير عبور الحدود، عن طريق زيادة تبادل المعلومات الإلكترونية المأمون بين إدارات الجمارك	
موجز الميزانية	
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المساعدة المؤقتة العامة	٢٧,٠
الاستشاريون	١٥٨,٧
اجتماعات أفرقة الخبراء	٣٠,٠
السفر	٣٩,٠
الخدمات التعاقدية	١٥٠,٠
مصروفات التشغيل	١٧,٣
المعدات والإمدادات	٨٥,٠
حلقات العمل	٢٤٣,٠
المجموع	٧٥٠,٠
العلاقة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٢ (النقل) للتنمية الاقتصادية في أوروبا؛ والبرنامج الفرعي ٣ (النقل) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ؛ والبرنامج الفرعي ٥ (التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي)؛ والبرنامج الفرعي ١ (تحليل الاقتصاد الكلي والتمويل والتنمية الاقتصادية) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ والبرنامج الفرعي ٣ (التنمية والتكامل الاقتصاديان) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا؛ والبرنامج الفرعي ١ (الصلة مع الاقتصاد العالمي، والتكامل والتعاون الإقليميان) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والمهدفان ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تمكّن ٣ من البلدان الخمس الرائدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من تبادل المعلومات الإلكترونية فيما بين الجمارك بشأن بيانات النقل بموجب اتفاقية النقل البري الدولي، بحلول عام ٢٠١٣	(أ) زيادة تبادل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للمعلومات الإلكترونية بشكل مأمون مع الأطراف المتعاقدة الأخرى في اتفاقية النقل الدولي البري
(ب) قيام ٥ بلدان رائدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية باستخدام الرسائل الإلكترونية الموحدة لتقديم إقرارات العبور الجمركية، بحلول عام ٢٠١٣	(ب) زيادة وتيرة استخدام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للرسائل الإلكترونية الموحدة على الصعيد الدولي لتقديم إقرارات العبور الجمركية

الأنشطة الرئيسية

١٣٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) عقد اجتماع لفريق خبراء بهدف تقييم الاحتياجات القانونية والتقنية لخمس بلدان رائدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (أطراف متعاقدة في اتفاقية النقل البري الدولي)

لتوسيع نطاق تبادل المعلومات الإلكترونية فيما بينها ومع الأطراف المتعاقدة الأخرى. وسيجري أيضا تقييم الوصلات مع نظم العبور المحوسبة القائمة الرئيسية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ب) تطوير ونشر منصات إلكترونية متنوعة المواصفات لتبادل المعلومات بين إدارات الجمارك، مع إيلاء المراعاة الواجبة للتحديات الخاصة التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ج) تنظيم حلقة دراسية لتعزيز التبادل الإلكتروني للمعلومات الجمركية واعتماد رسائل إلكترونية موحدة مع التركيز بوجه خاص على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسيوفر المشروع التمويل من أجل ٥٠ مشتركا من بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(د) تقديم المساعدة التقنية للخبراء الوطنيين وتنظيم خمس حلقات عمل تقنية لربط النظم الوطنية أو الإقليمية المختارة بمنصات إلكترونية لتبادل المعلومات بين الجمارك.

ألف باء - تشجيع الاستثمارات الرامية إلى تحقيق كفاءة الطاقة للتخفيف من وطأة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في إطار شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (١٢٥٠.٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٣٣ - تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحديات جسيمة في اجتذاب الاستثمارات الخاصة الرامية إلى تحقيق كفاءة الطاقة. ومرد ذلك إلى عدة أسباب وثمة حلول ممكنة. أولا تفتقر تلك البلدان إلى مصادر التمويل المرصودة خصيصا للمشاريع المتعلقة بكفاءة الطاقة، والمصارف المحلية غير ملمة بصفة عامة بهذه الاستثمارات. ويستلزم ذلك إيجاد الفرص التي تتيح للمصارف والشركات التجارية الاستثمار في المشاريع المتعلقة بكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وذلك بإنشاء صناديق استثمارية مكرسة لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وثانيا، يفتقر الخبراء المحليون إلى المعرفة والخبرة الكافيتين لوضع وصياغة مقترحات الاستثمار في المشاريع المتعلقة بكفاءة الطاقة. ويتعين تطوير مهارات العاملين في القطاعين العام والخاص على الصعيد المحلي على تحديد ووضع وتنفيذ المشاريع الاستثمارية في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. وثالثا، وفي ضوء انعدام الدعم في مجال السياسات والتنظيم المؤسسي، لا يوجد ما يحفز المستثمرون من القطاع الخاص على تقديم التمويل الموجه للمشاريع المتعلقة بكفاءة الطاقة. ويستلزم ذلك تقديم مساعدة محددة إلى السلطات البلدية والحكومات الوطنية في مجال إدخال الإصلاحات اللازمة الداعمة لهذه الاستثمارات.

١٣٤ - وأعربت عدة بلدان في جميع أنحاء العالم عن اهتمامها باعتماد تدابير في مجال كفاءة الطاقة في القطاعات التي ترتفع فيها مستويات انبعاث ثاني أكسيد الكربون. وتنفيذا لهذا المشروع، ستختار كل لجنة من لجان الأمم المتحدة الإقليمية بلدانا رائدة من البلدان التي (أ) تعتبر التحديات التي يطرحها تحقيق كفاءة الطاقة إحدى أولويات سياساتها وخدماتها الوطنية؛ و (ب) وتبدي استعدادها للمشاركة في المشروع (وستكون هذه البلدان من فئة البلدان ذات الأسواق والمنتجات النامية في مجال كفاءة الطاقة). وسيفضي الأخذ بنهج إقليمي في تنفيذ المشروع إلى تعظيم الاستفادة من الموارد، وتحقيق أوجه التآزر، وتمكين إقامة شراكة بين الخبراء الإقليميين والدوليين. وسيتعين أن تُعبأ موارد إضافية من أجل تكرار تجربة هذا المشروع في بلدان أخرى، في مختلف أنحاء العالم. ويعد التعاون بين جميع لجان الأمم المتحدة الإقليمية مع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، أمرا ضروريا. ففي حين يضم المشروع أنشطة عن إصلاح السياسات، فإن تركيزه ينصب على بناء القدرة على وضع المشاريع الاستثمارية المتعلقة بكفاءة الطاقة.

١٣٥ - وستتولى اللجنة الاقتصادية لأوروبا قيادة المشروع المقترح وستشارك في تنفيذه مع غيرها من لجان الأمم المتحدة الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إطار شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة^(٣).

هدف المنظمة: تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على جذب الاستثمارات في المشاريع المتعلقة بكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في سياق التخفيف من وطأة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة	
موجز الميزانية	
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
٢١٥,٠	الاستشاريون
١٢٠,٠	السفر
١٥٠,٠	الخدمات التعاقدية
٣٣,٠	مصروفات التشغيل
٧٣٢,٠	حلقات العمل
١٢٥,٠	المجموع
العلاقة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٥ (الطاقة المستدامة) للتنمية الاقتصادية في أوروبا؛ والبرنامج الفرعي ٤ (البيئة والتنمية) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ؛ والبرنامج الفرعي ١ (الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا؛ والبرنامج الفرعي ٥ (التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ والبرنامج الفرعي ٩ (الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والبرنامج الفرعي ٤ (التنمية المستدامة) للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية	

(٣) شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة هي آلية للتنسيق مشتركة بين الوكالات، أنشئت في عام ٢٠٠٤ لتعزيز اتساق العمل في مجال الطاقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد مقترحات المشاريع الاستثمارية المتعلقة بكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في القطاعين العام والخاص التي أعدها الخبراء الوطنيون في البلدان المستفيدة والتي عُرضت على المستثمرين الوطنيين والدوليين والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار المخصصة للنظر فيها	(أ) تحسين القدرات الوطنية لوضعي المشاريع والخبراء والمديرين من الرتب المتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع مشاريع استثمارية متعلقة بكفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة في القطاعين العام والخاص
(ب) زيادة عدد الإصلاحات (الإطار المعياري والمؤسسي والآليات والحوافز) الرامية إلى تعزيز كفاءة الطاقة وإنشاء أسواق للطاقة المتجددة	(ب) تحسين إتاحة الفرص أمام المصارف والشركات التجارية للاستثمار في مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة من خلال إنشاء آليات جديدة للتمويل

الأنشطة الرئيسية

١٣٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إنشاء شبكة عالمية لكفاءة الطاقة من خلال تحديد المنسقين الوطنيين والمؤسسات الوطنية المشاركة وأفرقة تطوير الأعمال في البلدان المستفيدة؛
- (ب) تدريب الخبراء، ومنهم ممثلو القطاعين الخاص والمصرفي على الصعيدين الوطني والمحلي على وضع المشاريع والتخطيط المالي وتخطيط الأعمال (بمعدل دورة دراسية واحدة لكل منطقة كحد أدنى)؛
- (ج) إعداد دراسات لحالات فردية عن تجربة الإصلاح في مجال السياسات (بمجموع ١٥ حالة فردية كحد أدنى) بالتعاون مع المنسقين الوطنيين والمؤسسات الوطنية المشاركة في البلدان المستفيدة، على أن تجري مناقشتها في خمس حلقات عمل إقليمية؛
- (د) تنظيم خمس حلقات دراسية تركز على الإصلاح في مجال السياسات لغرض تشجيع توفير التمويل للمشاريع الاستثمارية المتعلقة بكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة بهدف تعزيز قدرة مقررري السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي في كل منطقة؛
- (هـ) تكييف وتعميم المعايير المتعلقة بوضع المشاريع الاستثمارية، والصيغ الموحدة وتطبيقات البرمجيات الحاسوبية المصممة في إطار مشروع اللجنة الاقتصادية لأوروبا تمويل الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة لأغراض التخفيف من وطأة تغير المناخ من أجل تلبية احتياجات الجهات المعنية، ومنهما ممثلو القطاعين الخاص والمصرفي؛
- (و) إجراء حصر لمجموعة المشاريع الاستثمارية تحت الإعداد: عرض موحد للمشاريع الاستثمارية في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، مع تفاصيل عن التكاليف الكلية لكل مشروع على حدة،

واحتياجات الاستثمار ومعدلات عائدها الداخلية ومستويات خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون وذلك لتقديم مقترحات المشاريع الاستثمارية في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في البلدان المستفيدة إلى الصناديق الاستثمارية والمصارف والشركات التجارية.

ألف جيم - نحو تحقيق تقارب في الإنتاجية: تسخير التجارة والتمويل والتكنولوجيا لخدمة المشاريع صغيرة الحجم

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٥٧٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٣٧ - يشكّل انخفاض مستويات إنتاجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مصدراً رئيسياً للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي الكبير والمتواصل في المنطقة. وتركز العمالة المنخفضة الدخل في هذه المشاريع، بالمقارنة مع نظيراتها في البلدان المتقدمة. وتسجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مستويات متدنية على وجه الخصوص في الإنتاجية والأجور بالمقارنة مع الشركات الكبيرة، على النحو الموثق في وثيقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنونة، "حان وقت المساواة: سد الثغرات وتمهيد السبل"، التي قدمت إلى اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين المعقودة في برازيليا في عام ٢٠١٠.

١٣٨ - ويمكن أن يشكّل تعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر أو غير مباشر في التجارة الدولية أداة قوية لزيادة إنتاجية العاملين فيها وأجورهم. وينطوي التصدير على العديد من الفوائد المحتملة، إذ يمكن لهذه المشاريع أن تتعلم بسهولة وتعتمد تكنولوجيات وتقنيات إنتاجية جديدة مستمدة من الخارج، وتوسع نطاق قاعدتها من الأسواق والعملاء، وتُنوّع في المنتجات ذات الصلة، وتصل بطاقتها الإنتاجية إلى حدها الأمثل. غير أن المشاركة غير المباشرة في التجارة من خلال بيع المنتجات أو الخدمات إلى شركات محلية أخرى تعمل في التصدير قد تكون أسهل من التصدير المباشر لأنها لا تقتضي وجود بنية تحتية للتصدير، كما أنها أقل مخاطرة وتتطلب استثمارات أقل.

١٣٩ - غير أن هناك عقبات مختلفة تعيق بالفعل تحوّل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى مشاريع دولية. ومن تلك العقبات محدودية الأموال وانعدام فرص الحصول على الائتمان المصرفي. وتشمل عوامل أخرى انخفاض الإنتاجية بسبب عدم كفاءة تقنيات الإنتاج، وتعقّد الإجراءات الشكلية والأوراق المطلوبة لعمليات التصدير، والصعوبات في تلبية معايير الجودة، والحواجز غير الجمركية أمام

التصدير إلى البلدان المتقدمة. غير أنه كما يتضح من دراسات الحالات الإفرادية، قد تؤدي السياسات العامة إلى نجاح المشاريع في تصدير مجموعات أو سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة.

١٤٠ - وفي المنطقة، تؤدي عدم كفاءة استخدام البيانات عن خصائص المشاريع الصغيرة وإنتاجيتها وتوجهها التجاري الدولي، أو عدم وجود تلك البيانات إلى إعاقة عملية وضع السياسات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة واستهدافها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ولذا فمن الضروري الاستفادة بشكل أفضل من البيانات الموجودة واستنباط أساليب لتقييم مشاركة المشاريع في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة الموجهة نحو الخارج. وتقدم آسيا عدة أمثلة لأفضل الممارسات في هذا المجال.

١٤١ - ووضعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منهجيات وقواعد بيانات لتحسين تقييم القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وعملت على معالجة ما تعانيه من صعوبات في التمويل؛ ونظمت حلقات عمل تدريبية في هذا المجال؛ وقدمت المساعدة التقنية بشأن تقييم صعوبات التمويل وبشأن أشكال الائتمان المبتكرة.

١٤٢ - وستعمل شعبة التجارة الدولية والتكامل التابعة للجنة على تنفيذ المشروع بالتعاون مع شعبة الإنتاج والإنتاجية والإدارة التابعة للجنة، ووحدة الدراسات الإنمائية، ومع المقرر دون الإقليمي للجنة في المكسيك. وستدعى أيضا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) للمشاركة في حلقات العمل التدريبية وفي اجتماعين دون إقليميين رفيعي المستوى.

موجز الميزانية		هدف المنظمة: تعزيز قدرات الحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تقييم الأداء التجاري والإنتاجي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإقامة آليات تمويل ابتكارية تستهدف تحسين قدراتها التنافسية وتحويلها إلى مشاريع تعمل على النطاق الدولي
١٦٠,٠	الاستشاريون	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
٣٥,٠	المساعدة المؤقتة العامة	
٨٠,٥	السفر	
١٥,٠	الخدمات التعاقدية	
٢٤,٥	مصروفات التشغيل	
٢٦٠,٠	حلقات العمل	
٥٧٥,٠	المجموع	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد الجهات المعنية التي تستخدم المنهجيات وقواعد البيانات المتعلقة بالمشاريع من أجل تحسين تقييمها لأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجالي التجارة والإنتاج '٢' زيادة النسبة المئوية للجهات المعنية التي ترى، بعد مشاركتها في دراسات الحالات الإفرادية، أن فهمها قد تحسن لأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجالي التجارة والإنتاج، ودور الائتمان في نخبة من مجموعات/سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة (ب) '١' زيادة عدد المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي أدمجت التوصيات المنبثقة عن المشروع في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات والصكوك الموجهة نحو تعزيز القدرة التنافسية في مجال الصادرات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة '٢' زيادة النسبة المئوية للممثلين الذين شاركوا في الأنشطة التدريبية ويؤكدون بأن فهمهم وقدراتهم قد تحسنت في ما يتعلق بتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإيجاد حلول مبتكرة لتمويلها	(أ) زيادة قدرة المسؤولين الحكوميين على تقييم الأداء التصديري والإنتاجي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في نخبة من المجموعات/سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة مع إيلاء اعتبار خاص لدور الائتمان (ب) زيادة قدرة المسؤولين الحكوميين في كل بلد من البلدان المشاركة على صياغة سياسات فعالة لتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسّن فهمهم للحلول المبتكرة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الأنشطة الرئيسية

١٤٣ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) القيام باختيار البلدان على أساس مستويات الدخل، ووضع سياسات لتحويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مشاريع دولية، وإتاحة قواعد بياناتها، وحفزها على المشاركة في المشروع؛
- (ب) وضع قاعدة بيانات، بما في ذلك المتغيرات التجارية والإنتاجية لمجموعات الشركات والمناطق دون الإقليمية بحسب حجمها، دون الكشف عن بيانات الشركة بغية ضمان السرية؛

- (ج) إجراء دراسات حالات إفرادية عن مجموعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو التصدير الكثيفة في الأنشطة أو سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة، تشمل تحليل البيانات والمقابلات مع الجهات المعنية لتقييم أدائها، والحواجز القائمة أمام الصادرات والائتمان؛
- (د) تطوير مواد التدريب على أساس النشاطين السابقين بهدف تعزيز الأدوات والتوصية باتخاذ إجراءات لتعزيز تحويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مشاريع تعمل على النطاق الدولي؛
- (هـ) عقد حلقة عمل تدريبية في كل بلد للمؤسسات التي تتناول تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتروج لصادراتها؛
- (و) عقد اثنين من الاجتماعات الرفيعة المستوى دون الإقليمية مع ممثلين عن الحكومات ونخبة من المجموعات/سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة لمناقشة النتائج والتوصيات المنبثقة عن دراسات الحالات الإفرادية وتعزيز الحوار والتعاون؛
- (ز) إعداد منشور نهائي يعرض النتائج الرئيسية للمشروع والخدمات الاستشارية التقنية، عند الطلب، لمساعدة البلدان في استخدام المنهجيات والأدوات التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ألف دال - نحو اقتصاد منخفض في انبعاثات الكربون في أمريكا اللاتينية: خيارات السياسة العامة فيما يتعلق بكفاءة الطاقة وابتكاراتها

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٤٧٨ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٤٤ - في سياق استمرار أزمة تغير المناخ، تهدف حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الإسهام في الجهد المبذول على الصعيد العالمي للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ، والتشجيع في الوقت نفسه على تحقيق التنمية المستدامة والمطردة فيها. وهكذا فإن اقتصادات أمريكا اللاتينية ستواجه في العقود المقبلة تحديات تتمثل في القيام في آن واحد بالتكيف مع الآثار الرئيسية لتغير المناخ والإسهام على نحو مجد في الاتفاقات الدولية بشأن الحد من انبعاثات الكربون.

١٤٥ - ودأبت اللجنة على المشاركة بقوة في التحليل الاقتصادي لتغير المناخ، إذ تنظر في كل من آثار هذه الظاهرة على مجتمعات المنطقة واقتصاداتها، واستراتيجيات التخفيف من حدة تلك الآثار. ولا تزال اللجنة تعمل على زيادة التوعية بتغير المناخ وبالنمو الاقتصادي المنخفض في انبعاثات الكربون والكفاء من حيث استخدام الطاقة، وتعمل جاهدة على تشجيع إدراج سياسات وتكنولوجيات مبتكرة في كل من تصميم السياسات العامة وتنفيذها في بلدان المنطقة.

١٤٦ - وعلاوة على ذلك، ما انفكت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا تتعاونان بشكل وثيق في إطار مشروع اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن كفاءة استخدام الطاقة العالمية في القرن الحادي والعشرين. وتتمثل الفكرة الأساسية لهذا التعاون في نقل ما لدى بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن من خبرات قيمة في بناء القدرات وإصلاح السياسات العامة، وتمويل المشاريع الاستثمارية، إلى منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال لجائها الإقليمية، من أجل تعزيز مشاريع ذاتية التمويل لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الاقتصادية، والحد من نقص الوقود ومن تلوث الهواء من قبيل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

١٤٧ - وسيعتمد المشروع على التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ويقترح تعزيز قاعدة المعارف لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلقة بالقياس الكمي للنمو الاقتصادي المنخفض في انبعاثات الكربون. والقياس الكمي للفوائد المحتملة الناجمة عن البرامج وعن مبادرات السياسة العامة المنخفضة في انبعاثات الكربون، من قبيل الكفاءة والابتكار في مجال الطاقة على الصعيد الوطني، وكذلك التقييم اللاحق للبرامج والسياسات الوطنية (من حيث وفورات الطاقة، وتجنب الانبعاثات، وغير ذلك من الفوائد والآثار، ونطاقها ومدتها)، هي أمور تتوقف بشكل مباشر على المعلومات والتحليلات المحددة المتاحة. وهكذا، فإن بناء هذه القاعدة الإحصائية أمر أساسي لتقييم فعالية وكفاءة المبادرات والسياسات المنخفضة في انبعاثات الكربون، وتعزيز الاستراتيجيات والصكوك الاقتصادية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات الوطنية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إنشاء مسار لتحقيق نمو اقتصادي منخفض في انبعاثات الكربون من خلال وضع سياسات وتدابير تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة، مع إيلاء اهتمام خاص للسياسات الابتكارية		موجز الميزانية
العلاقة بالإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٩ (الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية	السفر	٩١,٠
	مصروفات التشغيل	٢١,٠
	حلقات العمل	١٦٤,٠
	المجموع	٤٧٨,٠

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(أ) زيادة معارف واضعي السياسات والموظفين (أ) استخدام ما لا يقل عن ٣ حكومات في أمريكا اللاتينية بشأن فرص تحقيق نمو اقتصادي منخفض في اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاقتراحات انبعاثات الكربون من خلال تنفيذ سياسات لكفاءة والمنهجيات التحليلية للمشاريع وقواعد بياناتها التي الطاقة والابتكار في مجال الطاقة أعدت من خلال المشروع

(ب) تعزيز قدرة واضعي السياسات والموظفين (ب) إقرار ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من المختصين التقنيين على وضع وتنفيذ تدابير وبرامج لكفاءة الحكوميين المدربين بأنهم استفادوا من التدريب على استخدام الطاقة تشجع، على وجه الخصوص، على وضع سياسات تتعلق بكفاءة الطاقة وابتكاراتها نشر تكنولوجيات مبتكرة، من أجل الإسهام في كل لتحقيق تنمية اقتصادية منخفضة في الانبعاثات من النمو الاقتصادي واتخاذ قرارات تتعلق الكربونية بالاستثمارات في قطاعات منخفضة في انبعاثات الكربون

(ج) زيادة التعاون من جانب الجهات المعنية على (ج) بدء ما لا يقل عن ٣ مبادرات حكومية الصعيد الإقليمي في الترويج لسياسات كفاءة وحكومية دولية لكفاءة الطاقة والابتكار في مجال استخدام الطاقة والابتكار في مجال الطاقة التي تهدف الطاقة الترويج لتحقيق نمو اقتصادي منخفض في إلى تحقيق انتعاش ونمو اقتصاديين ينتجان انبعاثات الانبعاثات الكربونية؛ أو انضمامها إلى الشبكة كربونية منخفضة الإقليمية التي أنشأها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال المشروع

الأنشطة الرئيسية

١٤٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) وضع قاعدة بيانات لتقييم سياسات كفاءة استخدام الطاقة والابتكار في مجال الطاقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتقييم أثر السياسات العامة البديلة المرتبطة بانبعاثات الكربون على الدخل والعمالة والأسعار؛
- (ب) تقدير الفوائد المحتملة التي "يمكن اقتناصها" الناجمة عن سياسات كفاءة استخدام الطاقة والابتكار في مجال الطاقة وفقا للمعايير التقنية ومعايير الجدوى الاقتصادية؛
- (ج) إعداد ونشر وثيقة تتضمن النتائج الرئيسية للمشروع؛
- (د) العمل بشكل مشترك على تطوير قواعد البيانات المشار إليها في النشاط (أ) أعلاه، في أربعة بلدان؛

- (هـ) عقد حلقات عمل تدريبية في أربعة بلدان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحلقة عمل واحدة في المنطقة الأوروبية بشأن استخدام قواعد البيانات المطورة والمنهجيات التحليلية؛
- (و) توفير المساعدة التقنية لأربعة بلدان في وضع سياسات تؤدي إلى انخفاض انبعاث الكربون، وتنفيذها؛
- (ز) عقد حلقة عمل إقليمية للممارسين في مجال كفاءة استخدام الطاقة في البلدان المشاركة؛
- (ح) عقد حلقة عمل إقليمية لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي بشأن تحقيق الانتعاش والنمو لاقتصاد ينتج انبعاثات كربونية منخفضة مع التشديد على قضايا كفاءة استخدام الطاقة والابتكار في مجال الطاقة.

ألف هاء - حان وقت المساواة: تعزيز الأطر المؤسسية للسياسات الاجتماعية

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٦٦١ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٤٩ - تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن غيرها من المناطق النامية في غربي آسيا وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، مشاكل مستمرة في ما يتعلق بالفقر، والتفاوت في الدخل، والاستبعاد الاجتماعي على نطاق واسع جدا. وعلى وجه الخصوص، لا تحرز فئات محددة من السكان ما يكفي من تقدم لتحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية فضلا عن غيره من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

١٥٠ - ورغم وجود بحوث مستفيضة بشأن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحددة للفقر وعدم المساواة، فإن الأبعاد المؤسسية والسياسية البالغة الأهمية لم تنل نصيباً كافياً من الاهتمام. وبالتالي، فإن توفير منتدى لتحليل التجارب القيمة في تنفيذ السياسات الاجتماعية القائمة منذ وقت طويل والتي تتسم بالفعالية، يشكل ضرورة قصوى من أجل زيادة وضوح وإدراك أهمية الشرعية السياسية في ضمان استمرارية وكفاءة السياسة الاجتماعية. وبشكل أكثر تحديداً، يشكل التقييم المقارن للأطر المؤسسية المختلفة المتعلقة بتنفيذ السياسة الاجتماعية ورصدها وتقييمها أحد الجوانب البالغة الأهمية نظراً لأن هذا التقييم يؤثر على وضع السياسات والبرامج الاجتماعية وعلى فعاليتها، كما يؤثر إلى حد كبير، على استدامتها المالية.

١٥١ - وتتطلب مواجهة هذه التحديات بنجاح إعادة النظر في وضع وإدارة سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها في إطار المواثيق المالية والاجتماعية. ويشمل هذا كلا من الأبعاد الفنية والسياسية عندما يتعلق الأمر بتعزيز ركيزة "التكافل" - القائم على إعادة توزيع الدخل وليس على التبرعات - في نظم الحماية الاجتماعية، وتشجيع

وضع ترتيبات مالية جديدة لاتباع نهج قائم على ضم النفقات الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل وحقوق الإنسان في توفير الخدمات.

هدف المنظمة: تعزيز السياسات الاجتماعية والترتيبات المؤسسية في		موجز الميزانية
بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي غرب آسيا وآسيا		(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
ومنطقة المحيط الهادئ، التي تهدف إلى الحد من عدم المساواة		المساعدة المؤقتة العامة ٥٧,٠
والاستبعاد الاجتماعي وفقا للهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية		الاستشاريون ٢٤١,٠
العلاقة بالإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣		الخبراء ٣٠,٠
والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٥ (التنمية		السفر ٧٨,٠
الاجتماعية والعدالة الاجتماعية) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية		الخدمات التعاقدية ٢٠,٤
في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والبرنامج الفرعي ٦		مصروفات التشغيل ٢٤,٦
(التنمية الاجتماعية)؛ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا		الجولات الدراسية ٣٥,٠
والمحيط الهادئ؛ والبرنامج الفرعي ٢ (التنمية الاجتماعية)؛ للتنمية		حلقات العمل ١٧٥,٠
الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا والأهداف؛ ١ و ٢ و ٣		
و ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية		المجموع ٦٦١,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الحكومات على الإبقاء على (أ) زيادة النسبة المئوية لوضعي السياسات	والممارسين والخبراء المشاركين الذين يشيرون إلى أنهم حسنوا معارفهم ومهاراتهم لتحديد الأولويات القائمة منذ وقت طويل بشأن تقييم السياسات الاجتماعية ورصدها كجزء من إصلاحات نظم الحماية الاجتماعية، وعمليات بناء توافق الآراء التي تهدف إلى وضع سياسات اجتماعية طويلة الأجل
(أ) تعزيز قدرة الحكومات على الإبقاء على (أ) زيادة عدد البلدان التي تولد وتوفر	البيانات المنهجية الكمية والنوعية باستخدام المبادئ التوجيهية للمشروع لتحسين تقييم ورصد السياسات الاجتماعية والدعم المؤسسي من أجل تحديد احتياجات السياسة الاجتماعية وأولوياتها الطويلة الأجل

(ب) تعزيز المعرفة والتعاون في مجال نظم رصد (ب) زيادة عدد واضعي السياسات والمشرعين وتقييم إصلاحات السياسة الاجتماعية/نظم الحماية والخبراء الوطنيين ومنظمات المجتمع المدني الذين الاجتماعية ومأسسة الدعم اللازم لهذه الإصلاحات، يتعاونون ويتبادلون المعلومات وأفضل الممارسات من خلال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بشأن إصلاحات نظم الحماية الاجتماعية وتقييم فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر السياسات الاجتماعية ورصدها من خلال آلية رسمية الكاريبي ومناطق أخرى من العالم للتواصل أنشأها المشروع

الأنشطة الرئيسية

١٥٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إعداد دراسات مقارنة تحلل التحديات الجديدة وتمكن بلدان مختارة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة غرب آسيا، من زيادة فهمها ومعارفها المتعلقة بالتجارب في تحديد الأولويات والالتزامات طويلة الأجل في ما يتصل بسياسات الحماية الاجتماعية التي تسهم في الحد من الفقر وعدم المساواة والاستبعاد، وتوفر الدعم لنظم الرصد والتقييم المتعلقة بهذه السياسات؛
- (ب) إنشاء شبكة إلكترونية من الجهات المعنية الرئيسية ذات الصلة بالحماية الاجتماعية، والهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بغية تسهيل اعتماد مبادرات ترمي إلى التوصل إلى التزامات وتوافقات في الآراء طويلة الأجل بشأن اتجاه إصلاحات نظم الحماية الاجتماعية؛
- (ج) تحديث وتوسيع قواعد البيانات على الإنترنت لبرامج وتحويلات المساعدة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (د) تنظيم جولات دراسية وتوفير المساعدة التقنية في وضع السياسات العامة وإدارتها لتعزيز النظم الشاملة المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛
- (هـ) عقد حلقات عمل وطنية للنقاش مع السلطات العامة والخاصة في دور نظم الحماية الاجتماعية، وتحديد التحديات بغية اعتماد التزامات طويلة الأجل ومستدامة بشأن إصلاحات نظم الحماية الاجتماعية؛
- (و) عقد حلقات عمل إقليمية لعرض ومناقشة التوصيات بشأن إصلاحات نظم الحماية الاجتماعية وتقييم ورصد السياسات الاجتماعية التي تنبثق عن المشروع؛
- (ز) عقد اجتماع لفريق خبراء أقاليمي لتبادل الخبرات، بما في ذلك عرض ومناقشة دراسات سيجري نشرها.

ألف واو - تعزيز قدرات أمريكا اللاتينية وآسيا على وضع نُظم لتدريب القوى العاملة وحماية العمال من البطالة وتحسين هذه النُظم

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٥٠٠ ٧٥٤ دولار)

معلومات أساسية

١٥٣ - يمكن إرجاع الكثير من حالة عدم المساواة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى سوق العمل. ويتحدد الرفاه المادي لمعظم الأسر المعيشية في المنطقة بدرجة كبيرة وفقا لكمّ الوظائف ونوعيتها، وعلى وجه التحديد وفقا للدخل الناجم عن العمل. وتؤثر بشدة أوجّه عدم المساواة في إتاحة هذه الأصول للسكان في سن العمل (ومن ثم عدم تكافؤ الفرص التي توفرها تلك الأصول للتوظيف في قطاعات الإنتاج) على الرفاه والتماسك الاجتماعي.

١٥٤ - وثمة عوامل كثيرة يمكنها أن تحسن قدرة سوق العمل على الإسهام في إتاحة قدر أكبر من المساواة. ويركز المشروع على تطوير نظم لتدريب العمال، والحماية من البطالة.

١٥٥ - وتمثل إتاحة الفرصة لتلقي التدريب عاملا هاما من أجل الدخول في سوق العمل والحصول على أول عمل، ومن أجل الانتقال إلى مجالات عمل أعقد، ولا سيما في هيكليات الإنتاج الدينامية. ومن الضروري أيضا تمكين العاملين من إحراز تقدم في حياتهم المهنية وتحسين مهاراتهم من أجل مواجهة التحديات الجديدة في العمل. وبذل كثير من بلدان أمريكا جهودا كبيرة لتوسيع نطاق توفير التدريب، بحيث يُصبح أكثر تعلقا بالطلب ويوفر مجموعة أكبر من أدوات التدريب ومضامينه. غير أنه عادة ما يشار إلى مهارات القوة العاملة بوصفها إحدى المشاكل الرئيسية المتصلة بسوق العمل التي تواجهها المشاريع في أمريكا اللاتينية. وكثيرا ما تكون نظم التدريب محدودة في نطاق تغطيتها، سواء بالنسبة للوافدين الجدد إلى سوق العمل أو بالنسبة للناشطين اقتصاديا الذين لا بد من بناء مهاراتهم باستمرار أو شحذها. وتستغل الشركات الكبيرة الحوافز التدريبية أكثر من الشركات الصغيرة، وعادة ما تتيح مزايا أكبر للموظفين الأقدم والموظفين الإداريين مما تتيحه لعمال الإنتاج، بينما لا تتاح للفئات الضعيفة سوى فرص محدودة للمشاركة في برامج التدريب.

١٥٦ - وفي السنوات الأخيرة عصفت ببعض البلدان التابعة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أزمات اقتصادية حادة أسفرت عن عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة. ويواجه كثير من هذه البلدان تحديات مماثلة تتمثل في عدم وجود برامج للتأمين ضد البطالة أو ضعف هذه البرامج، وتحتاج هذه البلدان إلى تحسين برامج التدريب القائمة من أجل زيادة القدرة التنافسية المستدامة وإدماج الفئات الضعيفة في سوق العمل، ولذلك فهي تواجه تحديات مشابهة لتلك التي تواجهها بلدان أمريكا اللاتينية.

هدف المنظمة: تعزيز تحسين نظم الحماية من البطالة والنظم		موجز الميزانية
الوطنية لتدريب القوة العاملة في ٤ بلدان (٣ منها في أمريكا اللاتينية وواحد في آسيا).		(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
		المساعدة المؤقتة العامة ٣٠,٠
		الاستشاريون ١٨٠,٠
		الخبراء ١٢٠,٠
		السفر ٨٦,٠
		الخدمات التعاقدية ٤٠,٠
		مصروفات التشغيل ٤,٥
		حلقات العمل ٢٩٤,٠
		المجموع ٧٥٤,٥

الإنتاجات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة معارف واضعي السياسات في بلدان مختارة (أ) إفادة ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من المشاركين بشأن وضع برامج كافية للحماية من البطالة أو تحسين القائمة منها	في الحلقات الدراسية الوطنية التي نظمها المشروع بأن المعارف المتولدة "مفيدة" أو "مفيدة جدا" لتعزيز المؤسسات ووضع برامج للحماية من البطالة
(ب) زيادة معارف واضعي السياسات في بلدان مختارة (ب) إفادة ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من المشاركين فيما يتعلق بوضع نظم وطنية لتدريب القوة العاملة	في الحلقات الدراسية الوطنية التي نظمها المشروع بأن المعارف المتولدة "مفيدة" أو "مفيدة جدا" في تعزيز المؤسسات ووضع نظم لتدريب القوة العاملة
(ج) مراعاة واضعو السياسات من بلدان مختارة (ج) إفادة ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من المشاركين تجارب المناطق الأخرى عند وضع برامج للحماية من البطالة ونظم وطنية للتدريب - من خلال تبادل المعلومات والتحليل المقارن والتعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبي، والبلدان الآسيوية، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب	في الحلقة الدراسية الدولية بأن تبادل الخبرات والمقترحات بشأن برامج الحماية من البطالة ونظم التدريب الوطنية في المناطق المختلفة، التي قدمت في الحلقة الدراسية، كانت "مفيدة" أو "مفيدة جدا" وإعراهم عن اهتمامهم بالمشاركة في مزيد من الأنشطة لتعزيز الصلات بين المناطق في هذا المجال

الأنشطة الرئيسية

١٥٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) استعراض التجارب العالمية في مجال خطط الحماية من البطالة ونظم التدريب الوطنية؛
- (ب) إجراء التشخيص الإقليمي (في منطقتي أمريكا اللاتينية وآسيا) لخطط الحماية من البطالة القائمة ونظم التدريب الوطنية، وأثرها ومواطن ضعفها؛
- (ج) إجراء الدراسات المحلية بشأن خطط الحماية من البطالة ونظم التدريب الوطنية القائمة وخصائصها في أربعة بلدان (٣ بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية وبلد واحد في آسيا)، وكذلك بشأن احتياجات الإصلاح في كلا المنطقتين (الاستشاريون الوطنيون)؛
- (د) عقد حلقات عمل محلية لعرض نتائج الدراسات ومناقشتها مع الجهات المعنية المحلية؛
- (هـ) عقد حلقات دراسية وطنية لمناقشة مقترحات الإصلاح؛
- (و) عقد حلقة دراسية دولية لتبادل الخبرات بشأن الحماية من البطالة ونظم التدريب الوطنية؛
- (ز) صياغة منشورات بشأن النتائج؛
- (ح) تقديم الخدمات الاستشارية التقنية، عند الطلب، إلى البلدان في المناطق المعنية.

ألف زاي - تعزيز قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية: معالجة الثغرات في المعلومات والمعارف والسياسات في آسيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٦٠٠ ٦٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٥٨ - تذكرنا الكوارث الطبيعية الأخيرة، ولا سيما الفيضانات المدمرة التي وقعت في باكستان والزلازل في نيوزيلندا، بأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا تزال الأكثر عرضة للخطر في العالم، إذ تعزى إليها نسبة ٩٠ في المائة تقريبا من الأرواح المفقودة بسبب الكوارث، مع تأثر الفقراء على نحو غير متناسب. ورغم أنه لا يمكن وقف العديد من المخاطر الطبيعية، فيمكن الحد من مخاطر التعرض إلى الكوارث. وفي هذا السياق، ثبت أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميمها في مختلف مراحل إدارة الكوارث يشكل أداة لا غنى عنها في الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز التعافي من الكوارث في وقت مبكر. وقد تتراوح هذه الإجراءات من الإنذار المبكر القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الاتصالات في حالات الطوارئ.

١٥٩ - ومع ذلك، لا تزال قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرات المؤسسية والفردية وقدرات الحكومة محدودة في وكالات إدارة الكوارث الوطنية بالبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لآسيا والمحيط الهادئ المكلفة بتنسيق مختلف الوزارات القطاعية في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وفي حين أنه من المقرر أن تستمر مخاطر الكوارث في الارتفاع، هناك حاجة ماسة لتحسين توافر المعلومات والقدرات التحليلية في مجال تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من الكوارث والتأهب لها، وفي التنسيق مع مختلف الوزارات القطاعية لاتخاذ إجراءات في الوقت المناسب بحيث تبرز سياسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات موجهة وداعمة بقدر أكبر في هذا المجال.

١٦٠ - وعلى النقيض من ذلك، قررت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إضافة عنصر الحد من أخطار الكوارث إلى برنامج عملها، وأنشأت لجنة للحد من مخاطر الكوارث وذلك للمساهمة في تنفيذ إطار عمل هيوغو الذي اعتمدته المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠١٠، جعل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الحد من أخطار الكوارث أحد أولويات محاور تركيز العمل، عقب التوصيات التي أصدرتها الدورة الأولى للجنة بشأن عمل الأمانة العامة في عام ٢٠٠٩.

١٦١ - ويعتمد المشروع على خبرة اللجنة باعتبارها المنظمة الحكومية الدولية الإقليمية ذات التغطية الجغرافية الأوسع نطاقاً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهو يبنى على الخبرات والدروس المستفادة من العمل في مجال التأهب لخطر الكوارث من قبيل تعاون اللجنة مع المنظمات دون الإقليمية ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية لتسهيل التعاون مع المجتمعات والشبكات المعنية بمواجهة الكوارث؛ بل إنه يبنى أيضاً على النتائج المتوقعة من المشروع الجاري في إطار الشريحة السابعة لمشاريع حساب التنمية وعنوانه "تحسين التأهب لمخاطر الكوارث في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ" الذي تنفذه اللجنة.

هدف المنظمة: تشجيع استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
وتعزيز التعاون الإقليمي لتحسين الحد من أخطار الكوارث والتصدي لها، وكذلك لتحسين التصدي لما يرتبط بها من أخطار اجتماعية واقتصادية من أجل التنمية الشاملة والمستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	موجز الميزانية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	١٦,٠
المساعدة المؤقتة العامة	٧٠,٠
الاستشاريون	٨٥,٠
الخبراء	٦٠,٠
السفر	١٠٠,٠
الخدمات التعاقدية	٢٦٩,٦
حلقات العمل	٦٠٠,٦
المجموع	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
----------------	--------------------------------------

(أ) تحسين معارف وقدرات واضعي السياسات على وضع سياسات واستراتيجيات متعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار	(أ) زيادة عدد السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تم تنفيذها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمتعلقة بالآثار الاجتماعية
---	---

والاقتصادي والمخاطر في مجال الحد من مخاطر الكوارث	الكوارث والتنمية الشاملة في البلدان الأعضاء في اللجنة
٢٠٠٠ زيادة عدد مبادرات التدريب التي أطلقتها اللجنة، التي تتضمن وحدات تدريبية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحد من مخاطر الكوارث، وضعت من خلال المشروع	
(ب) زيادة عدد واضعي السياسات الذين يمكنهم الوصول إلى قواعد المعرفة، ويقدمون معلومات بشأن استراتيجيات وخيارات السياسات العامة المتعلقة برابط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث	(ب) زيادة تبادل المعارف بين واضعي السياسات بشأن الاستراتيجيات وخيارات السياسات العامة المتعلقة برابط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث
(ج) زيادة عدد مبادرات التدريب الوطنية التي تعكس أو تدرج الوحدات التدريبية التي يعدها مركز آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية	(ج) تحسين القدرات المؤسسية لواضعي السياسات لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

الأنشطة الرئيسية

١٦٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إجراء تحليل للثغرات في مسائل المعلومات والمعرفة والسياسة العامة المتعلقة بالقدرة على التواصل الشبكي، أو انعدام هذه القدرة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي نتيجة للتطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيوجه الانتباه أيضا إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية للكوارث وكيف يمكن لتطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثلا في مجال الإنذار المبكر أو في الاتصالات في حالات الطوارئ، التخفيف من آثارها؛
- (ب) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على جمع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجوهرية الأساسية والموسعة في مجال التنمية وتحليلها والمساهمة فيها، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث؛
- (ج) تنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء وحوارات بشأن السياسات بين الجهات المعنية المتعددة يحضرها خبراء في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن الوكالات الوطنية لإدارة الكوارث ووزارات التخطيط والأوساط الأكاديمية من أجل تحديد التحديات المشتركة ومناقشة التوصيات والإجراءات الملموسة التي يجب اتخاذها للحد من مخاطر الكوارث والتنمية الشاملة؛
- (د) عقد حلقات عمل محلية لعرض نتائج الدراسات ومناقشتها مع الجهات المعنية المحلية؛

(هـ) إعداد وحدات تدريبية بشأن النشاط الوارد في (د) أعلاه؛

(و) تشجيع نشر المعلومات وتبادل المعرفة من خلال المواقع الشبكية للمؤسسات الشريكة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

ألف حاء - تعزيز القدرات في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في مجال تصميم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها من أجل تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ومصرف التنمية الآسيوي (٦٤٣ ٥٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٦٣ - حققت منطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل، رغم بعض التحديات الخطيرة جدا، معدلات عالية من النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة خلال العقد الماضي، ولكنها لا تزال تظهر تفاوتات اجتماعية وبيئية واقتصادية عميقة. ففي حين أن بعض البلدان لديها فرص جيدة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، فإن العديد منها إما يحرز تقدما بطيئا أو يتراجع. وتتجلى هذه الثغرات التنموية أو أوجه العجز التنموية بصورة أكثر وضوحا في حالة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك البلدان الموجودة في آسيا الوسطى والدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه البلدان المعروفة باسم البلدان ذات الاحتياجات الخاصة هي أضعف الحلقات في طموحات المنطقة في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وقد فاقم تدني قدرة تلك البلدان على التصدي لأثر هذه الاختلالات من ضعفها، ولا يزال يقوض تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، يتباطأ بشكل ملحوظ إحراز تقدم نحو الحد من الفقر والجوع وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

١٦٤ - وحددت الدراسات التي أجرتها اللجنة مؤخرا استراتيجية ذات شقين لتسريع التقدم المحرز في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٤). أولا، تعزيز النمو بطريقة أكثر شمولا، وهو أمر من شأنه أن يزيد نصيب الفرد في دخل الأسرة المعيشية بالنسبة للفقراء، ويعجل التخفيف من حدة الفقر

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عام ٢٠١٠: دعم الانتعاش والحيوية لتحقيق التنمية الشاملة، والدراسة المواضيعية للجنة عام ٢٠١٠، تمويل مستقبل شامل وأخضر: النظام المالي الداعم ونهج النمو الأخضر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مسارات عام ٢٠١٥، أولويات الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ. تقرير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠١١/٢٠١٠.

(وهذا هدف يمكن تحقيقه من خلال تشجيع حدوث تحول في قدرتها الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، وزيادة الإنتاج الزراعي، وتعزيز الحماية الاجتماعية)؛ وثانياً، تعبئة الموارد الوطنية والإقليمية لتمويل الاستثمارات المطلوبة لبلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، وذلك بعدة طرق منها الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإعادة توجيه الإنفاق العام وزيادة الإيرادات الحكومية وتقديم حوافز مالية ملائمة للأهداف الإنمائية للألفية.

١٦٥ - وستنفذ اللجنة المشروع بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ومصرف التنمية الآسيوي. وسيكون مبدأ "توحيد الأداء" (أي الاستغلال الفعال للتآزر بين خبرات وتجارب مختلف وكالات الأمم المتحدة ومصرف التنمية الآسيوي في تقديم المساعدة إلى البلدان ذات الاحتياجات الخاصة) المبدأ التوجيهي وراء استراتيجية تنفيذ المشروع. وسيستفيد المشروع أيضاً من آلية التنسيق الإقليمي القائمة التي يترأسها الأمين التنفيذي للجنة لتنسيق العمل مع المكاتب الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى.

هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية في البلدان، بما في ذلك البلدان ذات		موجز الميزانية
الاحتياجات الخاصة، على وضع السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية		(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
وتنفيذها من أجل تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية		المساعدة المؤقتة العامة ٢٧,٠
العلاقة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والأهداف الإنمائية		الاستشاريون ١٠٦,٠
للاللفية: البرنامج الفرعي ١ (سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة)؛		الخبراء ٢١,٠
والبرنامج الفرعي ٢ (التجارة والاستثمار)؛ والبرنامج الفرعي ٣ (النقل)؛		السفر ٥٨,٠
البرنامج الفرعي ٤ (البيئة والتنمية)؛ والبرنامج الفرعي ٦ (التنمية		الخدمات التعاقدية ٣٨,٠
الاجتماعية)؛ والبرنامج الفرعي ٨ (الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية		مصروفات التشغيل ١٧,٥
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ		حلقات العمل ٣٧٦,٠
المجموع		٦٤٣,٥

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة قدرة واضعي السياسات والجهات المعنية الأخرى في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة على تصميم سياسات وبرامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية محددة وقابلة للتطبيق، وتنفيذها من أجل تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	(أ) '١' زيادة عدد واضعي السياسات في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة الذين يشيرون إلى تزايد قدراتهم على تصميم تدابير السياسة العامة لتسريع التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية
(ب) '٢' زيادة عدد واضعي السياسات المدربين في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة الذين يتحلون بالمعرفة والخبرة في تصميم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها من أجل تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	(ب) '٢' زيادة عدد واضعي السياسات المدربين في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة الذين يتحلون بالمعرفة والخبرة في تصميم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها من أجل تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

(ب) زيادة قدرات الجهات المعنية الوطنية الرئيسية في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة على إقامة الشراكات وتنفيذها وتعزيزها وبناء تحالف للدعم من أجل تسريع التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

(ب) زيادة عدد الجهات المعنية الرئيسية على الصعيد الوطني ودون الوطني في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة الذين اكتسبوا المعرفة والمهارات اللازمة لإقامة الشراكات وتنفيذها وتعزيزها من أجل تسريع التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

الأنشطة الرئيسية

١٦٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إعداد منتجات معرفية ونشرها مع التركيز بوجه خاص على تعزيز قدرات واضعي السياسات والجهات المعنية الأخرى في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة من أجل تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (ب) توفير خدمات الخبراء والاستشاريين بشأن تصميم وتنفيذ سياسات وتدابير قابلة للتطبيق في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (ج) تنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية التدريبية بشأن تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وضعت خصيصا من أجل تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛
- (د) تيسير التعاون الدولي لتطوير الشراكات وتنفيذها وتعزيزها من أجل تسريع التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من خلال تنظيم فعاليات جانبية في المناسبات الإقليمية والعالمية، من قبيل حلقات العمل التدريبية الدراسية من خلال أسلوب التعاون بين بلدان الجنوب والاجتماعات الشبكية بشأن التجارة في منطقة آسيا الوسطى واجتماعات المائدة المستديرة بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- (هـ) إجراء تقييم للمشروع من قبل أحد الاستشاريين.

ألف طاء - التعاون الأقاليمي من أجل تعزيز القدرات الوطنية لقياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٤٠٠ ٦٨٦ دولار)

معلومات أساسية

١٦٧ - توفر الإحصاءات الجنسانية معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج، وهي بالغة الأهمية بالنسبة لفعالية رصد وتقييم المكاسب والثغرات الجنسانية، ولكن بعد مرور ١٥ عاما على قيام إعلان ومنهاج عمل بيجين بتحديد المجالات الاثني عشر ذات الأولوية بوضوح، وتبسيط الضوء على أهمية إتاحة البيانات عن النساء والرجال، لا تزال تنمو الحاجة إلى الإحصاءات الجنسانية والطلب عليها، وتظل غير ملبأة.

١٦٨ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، اشتمل إعلان بانكوك عام ٢٠٠٩ بشأن بيجين +١٥ على تذكير قوي بضرورة تكثيف الدعم لجهود بناء القدرات الإحصائية بشأن وضع الإحصاءات الجنسانية. وأكدت الحكومات على ضرورة توفير البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعرق والتصنيفات الفرعية الأخرى ذات الصلة في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، ووضع منهجيات لجمع البيانات من مصادرها وتجهيزها. وبالمثل، أبرز المؤتمر الحادي عشر المعني بالمرأة في المحيط الهادئ الذي يعقد كل ثلاث سنوات الضوء، عند انعقاده في آب/أغسطس ٢٠١٠، التحسن الذي تحقق في توافر واستخدام إحصاءات وبحوث جنسانية كآلية للنهوض بالمرأة، وأيد وضع برنامج متعدد السنوات لإضفاء الطابع المؤسسي على إطار الإحصاءات الجنسانية.

١٦٩ - ويُقترح المشروع الحالي استجابة لمطالب واضحة ترددت مرارا وتكرارا لتوفير بيانات وإحصاءات أكثر وأفضل متعلقة بالمرأة والرجل والمؤشرات الجنسانية. وترتبط بالفعل البرامج الفرعية لكل من الشركاء المنفذين الرئيسيين للمشروع، أي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ارتباطا وثيقا بتوصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وتسترشد بها.

هدف المنظمة: تحسين قدرات المؤسسات الوطنية في بلدان مختارة ذات احتياجات خاصة، ونظم إحصائية أقل تقدماً، على استخدام البيانات والإحصاءات في رصد وقياس وتحليل التقدم المحرز في تحقيق المساواة الجنسانية وتمكين المرأة	موجز الميزانية
	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
٩١,٠	المساعدة المؤقتة العامة ٩,٠
٤٨,٠	الاستشاريون ٩١,٠
٥٥,٠	الخبراء ٤٨,٠
٢٥٩,٠	السفر ٥٥,٠
١٠,٠	الخدمات التعاقدية ٢٥٩,٠
٢١٤,٤	مصروفات التشغيل ١٠,٠
٦٨٦,٤	حلفاء العمل ٢١٤,٤
	المجموع ٦٨٦,٤

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' عدد البلدان التي تستفيد من إطار الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية الموصى به و/أو اعتمدته	(أ) تسترشد المؤسسات الوطنية ذات الصلة بإطار متماسك لإحصاءات ومؤشرات جنسانية في توفير واختيار وتحسين تدابير موضوعية وموحدة لرصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق هدي المساواة الجنسانية وتمكين المرأة
'٢' زيادة عدد البلدان التي تقوم بصياغة خطة عمل وطنية ذات إطار زمني محدد لتحسين الإحصاءات الجنسانية على أساس الإطار الموصى به	(ب) تمكين النظم الإحصائية الوطنية من إنتاج البيانات وتحسين التقديرات الإحصائية التي تعالج الثغرات ونقاط الضعف الحالية في نظم البيانات لتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المتصلة بنوع الجنس
'١' زيادة عدد البلدان التي تحسن أساليبها وبياناتها وتقديراتها الخاصة بالجماليات/المؤشرات الجنسانية ذات الأولوية	(ج) تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة ببحث تستخدم وتحلل وتنشر وتنقل البيانات والإحصاءات القائمة لقياس التقدم المحرز فيما يتصل بأهداف التنمية الوطنية الجنسانية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية
'٢' زيادة عدد البلدان التي أعدت تقارير تحليلية	

ونشرها بشأن المسائل الجنسانية استناداً إلى مصادر البيانات القائمة، من قبيل تعدادات السكان والمساكن واستقصاءات القوة العاملة والإحصاءات والبيانات الحيوية

الأنشطة الرئيسية

١٧٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إنشاء فريق استشاري تقني للمشاريع لوضع مجموعة أساسية من الإحصاءات الجنسانية والتوصيات بشأن إنتاجها واستخدامها؛
- (ب) تنظيم حلقات عمل استشارية على الصعيد الإقليمي للتحقق من صحة المجموعة الأساسية للإحصاءات الجنسانية، بما في ذلك إمكانية تطبيقها في رصد وتقييم الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية؛
- (ج) تصميم عملية تشاور وطنية مع الجهات المعنية وتنفيذها لصياغة خطة عمل وطنية ذات إطار زمني محدد لتحسين الإحصاءات الجنسانية؛
- (د) تنظيم حلقة عمل أقاليمية لتقييم الممارسات الجيدة التي تتناول على وجه التحديد الثغرات في البيانات المتعلقة بإنتاج الإحصاءات الجنسانية مع استخدام الأدوات القائمة لجمع البيانات والبيانات ذات الصلة المتاحة في البلدان؛
- (هـ) جمع بيانات رائدة من الشركاء من بلدان المشروع لمعالجة الثغرات في البيانات استناداً إلى أدوات مشتركة تم وضعها وتكييفها واختبارها (الإعاقة، والعنف ضد المرأة، والعمل/الوقت غير مدفوع الأجر)، وإعداد دراسات تقديرية (وفيات الأمهات أثناء النفاس)؛
- (و) تنظيم اجتماعات أقاليمية بين أفرقة الخبراء للتوصية بالآليات اللازمة لإنشاء شبكات مستدامة للمعرفة تيسر جمع الإحصاءات الجنسانية وتبادلها وتحليلها؛
- (ز) تنظيم دراسات وحلقات عمل تشاورية بشأن التشريعات والولايات والهياكل المؤسسية، والآليات الوطنية لتحسين القدرة على تعميم المنظور الجنساني في السياسات وعمليات صنع القرار من خلال الاستخدام السليم للإحصاءات الجنسانية؛
- (ح) إعداد تقارير تحليلية بشأن المسائل الجنسانية في خطط التنمية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية من مصادر البيانات القائمة؛
- (ط) تنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء على المستوى الإقليمي لمعاهد التدريب الإحصائي الوطنية من أجل وضع مناهج تدريبية للتدريب في البلد في مجال الإحصاءات الجنسانية استناداً إلى النتائج التي توصل

إليها النشاطان السابقان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأوروبا وغيرها من الأدوات والمواد المتاحة؛

(ي) تقديم معاهد التدريب الإحصائي الوطنية الشريكة من بلدان المشروع تدريباً في البلد على استخدام الإحصاءات الجنسانية وتحليلها وتعزيزها ونقلها على أساس منهج تدريبي موحد.

ألف ياء - تعميق الترابط الإقليمي: تعزيز قدرات البلدان الآسيوية النامية على زيادة التجارة داخل الإقليم من خلال تطبيق أنظمة لا ورقية إلكترونية لتيسير التجارة والنقل
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٠٠٠ ٨٥٤ دولار)

معلومات أساسية

١٧١ - أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية بصورة حادة على الآفاق الاقتصادية للبلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كاشفة عن ما تعانيه المنطقة من ضعف في مواجهة الصدمات من خارجها. وقد تم تحديد تعميق التكامل الإقليمي بوصفه عنصراً أساسياً للنمو المستدام والحد من الفقر. ولما كانت آسيا تضم عدداً من أنشط اقتصادات العالم، فهناك إمكانية هائلة لتعزيز التجارة داخل المنطقة والاستثمار فيها. والواقع مع ذلك هو أن الترابط الإقليمي مفقود بالنسبة لكثير من البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فعلى سبيل المثال، من الأسهل والأرخص الاتجار مع أوروبا وأمريكا مقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة. وتعوق أشكال عديدة من الحواجز غير المادية والإجراءات البيروقراطية المفرطة حركة السلع داخل المنطقة، خاصة تلك التي تؤثر على الفرص المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمنتجين الزراعيين للمشاركة بشكل مباشر في التجارة الدولية.

١٧٢ - وتبلغ التكاليف الخفية للإجراءات البيروقراطية المفرطة نحو ١٥ في المائة من قيمة السلع المصدرة^(٥). ويستغرق تلبية متطلبات إجراءات التصدير والاستيراد في كثير من البلدان النامية وقتاً يزيد بما لا يقل عن ٥٠ في المائة مما هو الحال في البلدان المتقدمة^(٦). ولذلك، سوف يعتمد تجدد الاهتمام بزيادة التجارة الإقليمية بشكل كبير على مدى فعالية التصدي لشواغل تسهيل التجارة والنقل، لا سيما من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(٥) انظر مصرف التنمية الآسيوي/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ "تصميم وتنفيذ تدابير لتيسير التجارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" (٢٠٠٩) تقديرات تكاليف التجارة (الجدول ١-١).

(٦) استناداً إلى البنك الدولي "مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال - التجارة عبر الحدود". انظر أيضاً اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ "تقرير التجارة والاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٠٩، والمراجع نفسه، ٢٠١٠" (الجدول ١٣).

١٧٣ - ويهدف المشروع لذلك إلى بناء قدرات الحكومات الوطنية على تطبيق نظم إلكترونية لاورقية للتجارة والنقل عبر الحدود، ودعم تطبيق نظام النافذة الواحدة على المستوى الوطني والإقليمي، على النحو المحدد (في التوصية رقم ٣٣ لمركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والتجارة الإلكترونية. وستتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تنفيذ هذا المشروع بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وسيتم توسيع نطاق شبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة الإلكترونية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي شبكة قائمة للمعرفة والممارسة أنشئت لتسهيل بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية، لتصبح بمثابة شبكة للتجارة والنقل بالوسائل الإلكترونية غير الورقية^(٧). وسيتم توسيع نطاق أنشطة الشبكة بحيث تتناول مجالات التركيز المحددة، وتيسر نقل المعرفة بين البلدان الآسيوية النامية ذات الخبرة والمناطق دون الإقليمية المتمرسه وتلك التي في حاجة إلى بناء القدرات.

موجز الميزانية	هدف المنظمة: بناء قدرة الحكومات الوطنية على تطبيق نظم إلكترونية لاورقية للتجارة والنقل عبر الحدود ودعم تنفيذ نظام النافذة الواحدة على المستويين الوطني والإقليمي
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
٤٥,٠	المساعدة المؤقتة العامة
١٥٠,٠	الاستشاريون
٧٠,٠	الخبراء
١٠٤,٠	السفر
٦٠,٠	الخدمات التعاقدية
٢٥,٠	مصرفات التشغيل
٤٠٠,٠	حلقات العمل
٨٥٤,٠	المجموع
مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(أ) زيادة معرفة وقدرات المسؤولين الحكوميين (على مستوى السياسات وعلى المستوى الفني) والجهات المعنية الأخرى (مقدمو الخدمات اللوجستية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) في مجال وضع وتنفيذ نظم إلكترونية لاورقية قابلة للتشغيل البيني مكيفة لحاجتهم لتيسير التجارة والنقل داخل المنطقة	(أ) '١' يفيد أكثر من ٧٥ في المائة من المسؤولين ومقدمي الخدمات بأنهم قادرون على القيام، على نحو أكثر فعالية، بتعزيز أو تنفيذ مبادرات إلكترونية لاورقية على الصعيدين الوطني والإقليمي لتيسير التجارة والنقل، نتيجة مشاركتهم في أنشطة المشروع
--	--

(٧) أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا هذه الشبكة في عام ٢٠٠٩، بالتعاون مع الأونكتاد، وكجزء من تنفيذ المشاريع الممولة في إطار حساب التنمية (الشريحة السادسة). انظر www.unescap.org/tid/unnext.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

'٢' زيادة عدد المبادرات/التدابير الإلكترونية اللاورقية الجديدة التي تم تنفيذها لتيسير التجارة والنقل، أو إدراجها في خطط العمل الوطنية/دون الإقليمية، في البلدان المشاركة في أنشطة المشروع

(ب) '١' زيادة عدد المشتركين المسجلين في المجموعات الإلكترونية المشاركة في شبكة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بالنظم الإلكترونية اللاورقية لتيسير التجارة الزراعية، والنقل العابر الإلكتروني اللاورقي، ونظم التجارة الإلكترونية اللاورقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك من البلدان النامية الآسيوية المشاركة في البرامج التخصصية لتدريب المديرين المقدمة في إطار المشروع

'٢' زيادة عدد شبكات الأمم المتحدة للخبراء التي تُبلغ عن تقديمها مساعدة محددة في مجال تنفيذ التدابير المتعلقة بتيسير التجارة الإلكترونية اللاورقية بشكل عام، والتجارة الزراعية والنقل العابر ومشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، في البلدان النامية في المنطقة

(ب) إنشاء مجموعات إقليمية مستدامة ومنتجة لتبادل المعارف والممارسات من أجل تيسير التبادل المستمر للخبرات والتجارب في مجال تنفيذ النظم الإلكترونية اللاورقية لتيسير التجارة الزراعية، وتيسير النقل العابر، ومشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية

الأنشطة الرئيسية

١٧٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) وضع ونشر ملخصات فنية وسياساتية لاستخلاص الدروس والممارسات الجيدة من المبادرات الإلكترونية اللاورقية لتيسير التجارة والنقل؛ بما في ذلك إجراء دراسات تحدد النظم المطبقة لتيسير التجارة والنقل، وتقييم أداؤها، وتحديد ما تتضمنه من ثغرات تتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب) تنظيم منتدين إقليميين لتبادل الممارسات الجيدة والمبادرات المتعلقة بالنظم الإلكترونية اللاورقية لتيسير التجارة والنقل؛

(ج) إطلاق شبكة الأمم المتحدة الموسعة للخبراء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والأفرقة الاستشارية والأفرقة/الجماعات الإلكترونية ذات الصلة في مجالات التركيز التالية: النظم الإلكترونية اللاورقية

لتيسير التجارة الزراعية، والنقل العابر الإلكتروني اللاورقي، ونظم التجارة الإلكترونية اللاورقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

- (د) وضع مواد تدريبية وأدلة في مجالات التركيز الثلاثة وتنظيم حلقات عمل لتدريب المدربين على الصعيد دون الإقليمي (آسيا الوسطى؛ وجنوب/جنوب شرق آسيا) باستخدام المواد التي تم إعدادها؛
- (هـ) تقديم دعم لحلقات العمل الوطنية في أقل البلدان الآسيوية نمواً أو البلدان الآسيوية النامية غير الساحلية.

ألف كاف - بناء المؤسسات والقدرات للبرلمانات العربية وغيرها من الجهات المعنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٥١٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٧٥ - يركز المشروع على "العنصر الأمني" الذي حدده قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ويدعو القرار إلى (أ) حماية حقوق النساء والفتيات في سياق النزاعات، (ب) إدراج التدريب الجنساني في عمليات حفظ السلام، (ج) إشراك النساء في عمليات بناء السلام وتسوية النزاعات والتعمير بعد انتهاء النزاعات، (د) زيادة مشاركة النساء في جميع مستويات صنع القرار وفي عمليات السلام.

١٧٦ - وُطِّب إلى الدول الأعضاء، من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، صياغة خطط عمل لتيسير تنفيذ هذا القرار في بلدانها وتقديم تقارير بصفة دورية للأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز في التنفيذ. وحتى الآن، لم تقم سوى ١٩ دولة من الدول الأعضاء بصياغة واعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار.

١٧٧ - وفي هذا السياق، ينفذ مركز المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أنشطة دورية لبناء قدرات الدول الأعضاء لمساعدتها في صياغة خطط عملها. غير أن الجهود المبذولة لمساعدة الدول الأعضاء والوزارات الوطنية لشؤون المرأة في صياغة خطط العمل لن تثمر مع الأسف بدون الحصول على دعم من السلطات التشريعية. ويتعين على البرلمانات أن تشارك في هذه العملية لأن صياغة خطط العمل من قبل الحكومات تستلزم في موازاة ذلك تعديل تشريعات تمييزية محددة لحماية النساء في أوقات النزاعات؛ وسنّ قوانين جديدة لتفعيل خطة العمل مثل القوانين التي تنص على إجراءات إيجابية لزيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وعمليات السلام؛ والتصديق على الآثار المالية التي يتعين على الحكومات أن تتحملها عندما تُعتمد خطط العمل على الصعيد الوطني.

١٧٨ - واستناداً إلى ما سبق، فإن دور أعضاء البرلمان، الذي لا يقتصر على التشريع بل يتجاوزه ليشمل الرصد والمراقبة، يُعد بالغ الأهمية من أجل التنفيذ الفعال والكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولذلك، يهدف هذا المشروع إلى بناء قدرات البرلمانات في هذا المجال في لبنان والسودان واليمن والعراق وفلسطين والجزائر والمغرب.

١٧٩ - وينبغي أن تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد البرلماني الدولي بتعبئة البرلمانات الوطنية لتيسير تنظيم حلقات عمل في المستقبل بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عقب انتهاء المشروع، لكفالة أن يتمكن المتدربون وأعضاء البرلمان والمسؤولون الإداريون في البرلمان من تعميم المعارف المكتسبة على غيرهم من المشرعين والمسؤولين الإداريين في البرلمان، وبالتالي تحقيق التأثير المضاعف المطلوب^(٨). وسيقوم الاتحاد البرلماني الدولي، استناداً إلى ولايته، باتخاذ إجراءات للمتابعة وتوفير مشورة الخبراء إذا لزم الأمر. ويشكل هذا المشروع امتداداً طبيعياً لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال صياغة خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسيتم تنفيذ المشروع بالتوازي مع ذلك العمل لدعم هذه الجهود في الهيئات التشريعية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البرلمانات العربية على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن	موجز الميزانية
الصلة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٦ (النهوض بالمرأة) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا؛ الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية	المساعدة المؤقتة العامة ١٥,٠
	الاستشاريون ٨٧,٩
	الخبراء ٥٢,٢
	السفر ٧٠,٤
	الخدمات التعاقدية ٤٠,٢
	مصروفات التشغيل ٠,٥
	حلقات العمل ٢٤٣,٨
	المجموع ٥١٠,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة عدد مشاريع القوانين في البرلمانات الوطنية التي تدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	(أ) زيادة عدد مشاريع القوانين في البرلمانات الوطنية التي تدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

(٨) تستهدف الجهات المانحة على الدوام المسؤولين الإداريين في البرلمان، أي أمناء اللجان، وتشركهم في جميع مشاريع بناء القدرات لأنهم يضطلعون بدور هام في تعزيز المعارف المكتسبة إذ أنهم على عكس المشرعين، موظفون يعملون في الحكومة لفترة طويلة.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) زيادة عدد المشاركين في الشبكة المنشأة لتعزيز المعارف المكتسبة وتيسير تبادل الممارسات الجيدة في ما بين أعضاء البرلمان بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	(ب) إنشاء شبكة معارف إقليمية حيوية ومستدامة لتبادل الدروس المستفادة في إطار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فيما بين أعضاء البرلمانات

الأنشطة الرئيسية

١٨٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) توقيع مذكرة تفاهم وبروتوكول خاص مع البرلمانات الوطنية في البلدان العربية السبعة المختارة تشمل التزام البرلمانات بتيسير تعميم المعارف المكتسبة بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما يترتب على ذلك من آثار قانونية، من خلال تنظيم حلقات عمل دورية عقب انتهاء المشروع؛
- (ب) تنظيم اجتماع لفريق من الخبراء لمناقشة المخطط العام لإجراء دراسة إقليمية؛
- (ج) إجراء دراسة إقليمية للوقوف على الثغرات الموجودة في التشريعات في البلدان العربية السبعة المختارة؛
- (د) تنظيم اجتماع فريق خبراء لاستعراض نتائج الدراسة الإقليمية، ومناقشة المخطط العام لكتيبات التدريب؛
- (هـ) إعداد كتيبات للتدريب؛
- (و) تنظيم أربع حلقات عمل لتدريب المدربين، تغطي كلاً من المواضيع الرئيسية الأربعة التي يشملها قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تحت مظلة الوقاية والحماية والمشاركة لأعضاء البرلمانات والمسؤولين الإداريين في البرلمانات من كل من البلدان العربية المختارة؛
- (ز) تنظيم حلقة عمل عبر شبكة الإنترنت، يقوم المتدربون خلالها بإطلاع شركائهم على خبراتهم في مجال نقل المعارف بعد انتهاء المشروع من أجل مواصلة تقدير وتقييم المشروع ومخرجاته؛
- (ح) إنشاء شبكة إلكترونية لأعضاء البرلمانات والمشرعين البرلمانيين لتعزيز المعارف المكتسبة وتوفير منتدى لتبادل الممارسات وقصص النجاح المتصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ألف لام - أكاديمية أساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقادة الحكومات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٥٠٩ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٨١ - في هذا العالم الذي أصبح رقمياً ومتربطاً على نحو متزايد، يضطلع واضعو السياسات والعديد من المسؤولين الحكوميين الآخرين بدور حاسم في تهيئة وإدامة بيئة تشجع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية على النحو الذي تصوّره القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويقوم واضعو السياسات بتحديد الأولويات، وتأمين الأموال وتخصيصها، وتيسير إقامة التحالفات والشراكات، ووضع سياسات تعزز قطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستخدامات الهامة الأخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. ويمكن للموظفين الحكوميين الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء وتعهد نظم قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزز كفاءة الحكومات، وتعزز سبل الوصول بالنسبة لمختلف مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقدم خدمات مهمة لسكان البلد. ولذلك، يجب تنفيذ مبادرات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في إطار استراتيجية وطنية إنمائية منظمة ضمن المنظور الأوسع نطاقاً المتصل بسبل تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أفضل وجه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨٢ - وتستند أكاديمية أساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقادة الحكومات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى الدروس المستفادة والإنجازات التي حققتها أكاديمية مماثلة أطلقها مركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٨. وقد بذل المركز جهوداً كبيرة لوضع منهج دراسي تدريبي منظم وشامل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتألف من ثماني وحدات تدريبية أساسية ويتضمن نسختين من سلسلة دراسات لحالات إفرادية عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية سيتم تنقيحهما ونشرهما في إطار هذا المشروع. وستقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في إطار المشروع الحالي، بمواءمة وحدات تدريبية مختارة من مناهج المركز مع البيئة التي يُنفَّذ فيها المشروع وإضفاء الطابع المحلي عليها وترجمتها، واستحداث وحدات تدريبية جديدة ومنصة إلكترونية، وتقديم تدريبي وتنظيم حلقات عمل تتماشى مع احتياجات المنطقة.

١٨٣ - ويتمثل هدف الأكاديمية في مساعدة الحكومات الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على تضيق الفجوات بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة والموارد البشرية من جهة أخرى، وإزالة الحواجز أمام اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسريع وتيرة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف تعمل الأكاديمية على

تعزيز القدرات الوطنية في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وستمهد الطريق لتصميم ووضع برنامج للتدريب، من خلال مشاركة الناس وإمساكهم بزمام هذه العملية، مما يمكن أن يؤدي إلى تعظيم تأثيرها إلى أقصى حد وكفالة استدامتها.

١٨٤ - وأثناء تنفيذ هذا المشروع، ستقام شراكات تعاونية مع اللجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وخاصة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ممثلةً بمركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، وربما مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

هدف المنظمة: تعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في	موجز الميزانية
تحسين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
الصلة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والأهداف الإنمائية للألفية: البرنامج الفرعي ٥ (تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا؛ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية	المساعدة المؤقتة العامة ٤٥,٠
	الاستشاريون ١١٦,٠
	السفر ٤٦,٠
	الخدمات التعاقدية ٦٥,٠
	مصروفات التشغيل ٨,٠
	المعدات والإمدادات ٥,٠
	حلقات العمل ٢٢٤,٠
	المجموع ٥٠٩,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تضيق الفجوة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة والموارد البشرية من جهة أخرى في القطاع العام للاستفادة بشكل كامل من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	(أ) '١' زيادة عدد المدربين الحاصلين على مؤهلات من الأكاديمية في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛
	'٢' زيادة عدد الوكالات الحكومية التي تعتمد المنهج الدراسي للأكاديمية لتطوير قدرات واضعي السياسات ومسؤولي الحكومات في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	'٣' زيادة عدد الدورات التدريبية المعقودة بشأن مواضيع مختلفة تشملها مناهج الأكاديمية التي يشارك فيها واضعو السياسات ومسؤولو الحكومات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) زيادة عدد الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوكالات الحكومية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	(ب) تعزيز قدرة واضعي السياسات ومسؤولي الحكومات في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال تخطيط مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسخرة لأغراض التنمية وإدارتها وتمويلها.

الأنشطة الرئيسية

١٨٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) استعراض برامج التدريب المتعلقة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية القائمة في المنطقة، بما في ذلك إجراء مسح تقييمي للاحتياجات، وتحليل واستعراض الوحدات التدريبية الثماني ودراسات الحالات الإنفرادية المقدمة من مركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، وتحديد مواضيع جديدة يُحتمل أن تكون ذات صلة بالموضوع؛
- (ب) إضفاء الطابع المحلي على وحدات تدريبية مختارة من الأكاديمية التابعة لمركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، واستحداث وحدات تدريبية جديدة، وتصميم مجموعة أنشطة تدريب لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونشرها؛
- (ج) وضع برنامج للتدريب عبر شبكة الإنترنت لكفالة سهولة الوصول إلكترونياً إلى جميع مواد التدريب؛
- (د) تنظيم ثلاث حلقات عمل لتدريب المدربين على مختلف الوحدات التدريبية ضمن مناهج الأكاديمية؛
- (هـ) تقديم الشركاء الوطنيين الذين تم تحديدهم تدريباً على الوحدات التدريبية التي وضعتها الأكاديمية؛
- (و) تقييم وتقدير مدى تعميم أنشطة الأكاديمية على الصعيد الوطني، وتنظيم حلقة عمل إقليمية لتبادل النتائج الواردة في تقرير التقييم، واستكشاف الاحتياجات الجديدة، ووضع إطار لمستقبل أكاديمية، سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقادة الحكومات.

ألف ميم - تطوير قدرات البلدان العربية للتكيف مع تغير المناخ باستخدام أدوات إدارة المتكاملة للموارد المائية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالاشتراك مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا (٥١٧ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٨٦ - تعاني جميع بلدان المنطقة العربية تقريباً من ندرة المياه العذبة. ويُتوقع أن تتفاقم هذه الحالة مع تغير المناخ حيث تتنبأ نماذج تغير المناخ عموماً بحدوث نقصان كبير في وفرة موارد المياه العذبة. وستكون لمسألة القدرة على كفاية كمية ونوعية المياه العذبة في مواجهة هذه التحديات آثار هامة بالنسبة للتنمية في القطاعات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية. وما لم تُعالج هذه التحديات المتصلة بالمياه بشكل صحيح وعلى وجه السرعة، فإنها ستعرق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والصحة والاستدامة البيئية، فضلاً عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

١٨٧ - وإدراكاً لهذه الحاجة الماسة، يدعو الإعلان الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة بشأن تغير المناخ، الذي اعتمده المجلس في عام ٢٠٠٧، إلى إعداد تقييمٍ لأثر تغير المناخ على الموارد المائية. وتحولت هذه الدعوة إلى دعوة رسمية في الدورة الوزارية الخامسة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عام ٢٠٠٨، التي اتخذت قراراً بتكليف اللجنة بإعداد تقييم لمواطن الضعف فيما يتعلق بأثر تغير المناخ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز بوجه خاص على موارد المياه العذبة. وبعد ذلك، وافق مؤتمر القمة العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠٠٩ على إعداد مشروع لتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية في المنطقة العربية. وقد وافق مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن المياه على المشروع ويجري تنفيذه حالياً عن طريق عملية تعاونية مشتركة بين الوكالات.

١٨٨ - ويبنى المشروع الحالي على النتائج التي سيتوصل إليها هذا التقييم لتغير المناخ، من خلال مساعدة صناع القرار في الحكومة ومستشاريهم على تحسين فهمهم للصلات بين التكيف مع تغير المناخ وقطاع المياه، وبخاصة فيما يتصل بالكيفية التي يمكن بها لأدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية أن تدعم التكيف مع تغير المناخ في القطاعات الرئيسية، وهي الزراعة والتنمية الاقتصادية والبيئة والصحة والمستوطنات البشرية.

١٨٩ - واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا مؤهلان تماماً للاضطلاع بتنفيذ هذا المشروع الإقليمي المتعدد التخصصات، نظراً لدورهما الخاص في دعم اللجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في المنطقة العربية، التي تقدم المشورة إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة بشأن تغير المناخ والقضايا الإقليمية الأخرى. ولهذا الغاية، ستعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع شركاء آخرين يخدمون المنطقة العربية، بما في ذلك اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الصحة العالمية والجمعية العربية لمراقب المياه والمركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة.

موجز الميزانية	هدف المنظمة: تطوير قدرة الحكومات العربية على التكيف مع تغير المناخ بتطبيق أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في القطاعات الرئيسية التي ستتضرر من آثار تغير المناخ على موارد المياه العذبة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
١٨,٠	المساعدة المؤقتة العامة
١٧٧,٠	الاستشاريون
٢٣,٨	الخبراء
٢٤,٧	السفر
٣١,٥	الخدمات التعاقدية
٠,٨	مصروفات التشغيل
٢٤١,٢	حلقات العمل
٥١٧,٠	إجمالي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة عدد البلدان المستفيدة التي اعتمدت بيانات للسياسات تقر بأهمية الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل التكيف مع تغير المناخ	(أ) زيادة فهم المسؤولين الحكوميين والجهات المعنية الإقليمية لأثر تغير المناخ على الموارد المائية من حيث صلتها بالقطاعات الرئيسية، بما فيها الزراعة والاقتصاد والبيئة والصحة والمستوطنات البشرية
زيادة عدد استراتيجيات وسياسات وخطط وبرامج التكيف مع تغير المناخ التي تدمج أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في القطاعات الرئيسية التي ستتضرر من آثار تغير المناخ على الموارد المائية	(ب) زيادة قدرة الحكومات العربية على إدراج أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج ذات الصلة بالقطاعات الرئيسية التي ستتضرر من آثار تغير المناخ على الموارد المائية

الأنشطة الرئيسية

١٩٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) عقد اجتماع افتتاحي يحدد فيه الشركاء المنفذون الاختصاصات والمسؤوليات فيما يتعلق بالوحدات التدريبية الخمس والدليل التدريبي وحلقات العمل التدريبية بشأن أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل التكيف مع تغير المناخ في القطاعات الرئيسية، فضلا عن تخطيط العملية التشاورية مع الحكومات؛
- (ب) تنظيم اجتماع للخبراء لاستعراض مسودة الوحدات التدريبية الخمس والتعليق عليها؛

- (ج) تنظيم خمس حلقات عمل تدريبية (٣ في لبنان و ٢ في الأردن)، تشمل حلقة عن كل وحدة تدريبية؛
- (د) إجراء تقييم لكل وحدة تدريبية في نهاية كل حلقة عمل تدريبية، وإدراج التعليقات في الوحدات التدريبية قبل وضع الصيغة النهائية للدليل التدريبي؛
- (هـ) الانتهاء من صياغة وترجمة ونشر الدليل التدريبي بشأن أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل التكيف مع تغير المناخ في القطاعات الرئيسية التي تم تناولها أثناء المشروع. وسيجري إصدار هذا الدليل بالتعاون مع الشركاء أثناء الاجتماعات ذات الصلة المتعلقة بالمياه و تغير المناخ المعقودة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

ألف نون - تعزيز القدرات للاستفادة من تحويلات للعاملين في الخارج في تمويل التنمية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٠٠٠ ٤٦٤ دولار)

معلومات أساسية

١٩١ - تمت التحويلات المالية الدولية إلى البلدان النامية بشكل سريع خلال العقد الماضي. وفي حين شهدت الأزمة الاقتصادية الأخيرة نقصاً في تدفقات التحويلات المالية، فإنها ظلت إلى حد كبير أكثر استقراراً من الفئات الأخرى لتدفقات رأس المال الخاص. وفي بعض البلدان التي لديها تاريخ طويل في الهجرة، مثل السلفادور والمكسيك، اعتمدت الحكومات استراتيجيات شاملة لتسخير التحويلات المالية من أجل التنمية، تستهدف زيادة تدفقات التحويلات المالية إلى الداخل عن طريق النظام المصرفي وتوجيهها نحو تمويل مشاريع التنمية. وقد أدت هذه المبادرات، إلى جانب الحوافز الضريبية والمؤسسية، إلى زيادة في التدفقات المحولة إلى الداخل، الموجهة لتمويل التنمية، وساعدت في خلق فرص عمل، وخفض معدلات الأمية، وتخفيف حدة الفقر وتحسين رفاهية السكان، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن لهذه المبادرات أيضاً تعويض النقصان الحالي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يعاني منها كثير من أقل البلدان نمواً.

١٩٢ - وتتلقى تسع دول عربية مصدرة للعمالة، هي الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر والمغرب واليمن، تدفقات كبيرة من التحويلات المالية إلى الداخل بشكل منتظم وتمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المتلقي. وتشكل التحويلات مصدراً ثابتاً لتدفقات رأس المال الخارجي إلى الداخل التي تمثل جزءاً كبيراً من النقد الأجنبي في الأردن ولبنان ومصر والمغرب واليمن. ورغم الكميات الكبيرة من التحويلات التي تتلقاها الدول العربية المصدرة للعمالة، تظل هناك ثلاثة تحديات رئيسية قائمة: (أ) عدم وجود استراتيجيات وسياسات وطنية لتوجيه التحويلات نحو التنمية؛ (ب) الضعف النسبي للبنية الأساسية المالية والمؤسسية التي تدعم التحويلات؛ (ج) ونقص البيانات/المعلومات الكافية عن تحويلات العاملين في الخارج.

١٩٣ - وسيكون المشروع المقترح مُكملاً للعمل الذي بدأ مؤخراً بشأن الاستفادة من الهجرة من أجل التنمية، الذي تضطلع به المنظمة الدولية للهجرة في تونس ومصر والمغرب. وسيستفيد بالتالي هذا العمل من هذه المشاريع الجارية من حيث البيانات والخبرة والمعلومات الخاصة بكل بلد، فضلاً عن الدعم الفكري والتقني واللوجستي الذي تقدمه المنظمة الدولية للهجرة. وسيُشكل هذا المشروع أيضاً متابعة للعمل التحليلي الذي يقوم به مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا، وبشأن تنقل العمال في المغرب العربي، ومتابعة لاجتماعات فريق الخبراء الأخيرة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا بشأن دور تحويلات العاملين في الخارج في تمويل التنمية. وإضافة إلى ذلك، أولت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة اهتماماً أكبر لمراقبة التحويلات المالية وتحليل أثرها.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين على صياغة واعتماد استراتيجيات وسياسات وبرامج لتعزيز أثر تحويلات العاملين بالخارج في تمويل التنمية في تسع دول عربية مصدرة للعمالة	
موجز الميزانية	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المساعدة المؤقتة العامة	٣٠,٠
الاستشاريون	١٦٠,٠
السفر	٧٥,٠
الخدمات التعاقدية	١٠,٠
مصروفات التشغيل	٩,٠
حلقات العمل	١٨٠,٠
الإجمالي	٤٦٤,٠

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد البلدان التي اعتمدت سياسات واستراتيجيات تدرك أهمية تحويلات العاملين بالخارج بوصفها مصدراً إضافياً لتمويل التنمية	(أ) زيادة فهم صانعي السياسات في البلدان الأعضاء التسعة للأثر الإيجابي لتحويلات العاملين بالخارج بوصفها مصدراً إضافياً لتمويل التنمية، ولدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
(ب) '١' زيادة عدد التدابير والسياسات والمبادرات التي تدمج تحويلات العاملين في الخارج في مجموعة الموارد الخارجية لتمويل التنمية	(ب) تحسين القدرات التقنية للدول الأعضاء التسعة على وضع تدابير تتصل بالسياسة العامة ومبادرات تهدف إلى توجيه جزء من تحويلات العاملين بالخارج نحو الاستثمار
'٢' زيادة تنوع البيانات المتاحة فيما يتصل بالتحويلات المالية في الدول الأعضاء المختارة (حيث توجد ندرة في البيانات بشأن تحويلات العاملين بالخارج)	

الأنشطة الرئيسية

١٩٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

- (أ) إجراء ست دراسات وطنية لتحديد السياسات والبرامج العملية الرامية إلى تعزيز أثر التحويلات المالية في تمويل التنمية؛
- (ب) تنظيم حلقتين دراسيتين على الصعيد دون الإقليمي للمسؤولين الحكوميين من مختلف الوزارات والوكالات (الاستثمار والاقتصاد الوطني والتخطيط والتعاون الدولي وشؤون الهجرة) لتحسين القدرات التقنية للدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ برامج لتعزيز الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للعاملين في الخارج؛
- (ج) تنظيم خمس حلقات عمل وطنية مشتركة للمسؤولين الحكوميين المعنيين، والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، من أجل تعزيز قدراتهم التقنية على تصميم طرق ووسائل لزيادة معدل تغلغل عمليات المؤسسات المالية في المناطق الريفية والنائية ولتحسين البنية الأساسية المالية الداعمة للتحويلات المالية؛
- (د) تنظيم حلقة عمل على الصعيد دون الإقليمي للمسؤولين الحكوميين المعنيين في الجمهورية العربية السورية والسودان واليمن، وذلك لتعزيز قدراتهم التقنية على جمع ومعالجة ونشر البيانات عن تحويلات العاملين بالخارج؛
- (هـ) تقديم الخدمات الاستشارية لتعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية التي تختص بالمسائل المتعلقة بتحويلات العاملين في الخارج وتمويل التنمية.

التذييل

المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية أثناء فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

عنوان المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
ألف - بناء القدرات في مجال إزالة العقبات التي تعرقل الاستفادة من تدابير تقديم الدعم الدولي المتصل بالتجارة لأقل البلدان نمواً (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية)	٦٧٠ ٠٠٠
باء - تعزيز قدرات القطاع العام في أقل البلدان نمواً على تقديم خدمات ذات جودة بشكل منصف من خلال نقل وتكييف ممارسات مبتكرة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)	٦٤٠ ٣٠٠
جيم - تعزيز القدرات الوطنية للبلدان المتأثرة بالتزاع على إدارة ندرة المياه والجفاف (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وإدارة عمليات حفظ السلام)	٥٧٠ ٠٠٠
دال - دعم تطوير التكنولوجيات التي تنتج انبعاثات كربونية منخفضة لإقامة اقتصادات خضراء مرنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٦٥٠ ٠٠٠
هاء - توفير تمويل للغابات لمواجهة تغير المناخ: المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها وأثرها على تمويل الوظائف الأخرى للغابات في أرجاء العالم (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٦٠٠ ٠٠٠
واو - تعزيز الشراكات بين القطاعين الخاص والعام لتعزيز القدرات الوطنية في مجال تصميم وتنفيذ وتقييم سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة للتنمية لتوفير فرص العمالة والنمو والحد من الفقر (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة)	٤٠٠ ٠٠٠

عنوان المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
زاي - مساعدة البلدان النامية في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق اقتصاد أخضر (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)	٨٠٠ ٠٠٠
حاء - تعزيز قدرات البلدان النامية على إدارة المعلومات الجغرافية المكانية لتحسين وضع السياسات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإدارة عمليات حفظ السلام)	٤٠٠ ٠٠٠
طاء - دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى بناء المرونة الاقتصادية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٣٩٧ ٠٠٠
ياء - تسريع التقدم في بلدان منتقاة في غرب أفريقيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وبخاصة الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك عن طريق التدريب وبناء القدرات فيما يتصل بالتجارة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٥٧٧ ٠٠٠
كاف - بناء القدرات في مجال وضع وتنفيذ سياسات تجارية تسترشد بالأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية من أجل التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في سياق التحديات المتعددة والمتشابكة التي تواجه التنمية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٦٩٤ ٠٠٠
لام - معالجة أثر التجارة والاتفاقات التجارية على العمالة في البلدان النامية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٢٣٢ ٠٠٠
ميم - تعزيز قدرات وزارات التجارة والتخطيط في بلدان منتقاة من أقل البلدان نمواً على وضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية تؤدي إلى الحد من الفقر (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٦٤١ ٠٠٠
نون - بناء القدرات الوطنية لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي في القطاع الأخضر وقطاعات النمو الأخرى (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٤٦١ ٠٠٠
سين - تعزيز نماذج مستدامة للأعمال من أجل التنمية: الاستثمار في الفقراء من أجل الفقراء ومع الفقراء (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٤٦٢ ٠٠٠

عنوان المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
عين - تعزيز قدرات إدارة الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو من أجل تعزيز التعاون المالي والنقدي على الصعيد الإقليمي فيما بين بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي غرب ووسط أفريقيا (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).	٥٥٥ ٠٠٠
فاء - تعميم خدمات النظام الإيكولوجي في السياسات والبرامج القطاعية المتعلقة بالاقتصاد الكلي للبلدان (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	٥٤٢ ٠٠٠
صاد - إدماج الاستدامة البيئية في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	٥٤١ ٠٠٠
قاف - وضع نظام لاستعراض فعالية تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الصعيد الوطني (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	٥٤٣ ٠٠٠
راء - تعزيز قدرات الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على معالجة قضايا امتلاك المشردين داخليا واللاجئين وللأراضي والممتلكات، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والممتلكات (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٤٥٢ ٠٠٠
شين - تعزيز قدرة صانعي السياسات في جنوب شرق آسيا على تعزيز السياسات ووضع الخطط لتحسين معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في المناطق الحضرية وشبه الحضرية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٣٤٨ ٠٠٠
تاء - دمج المسائل المتصلة بالجريمة والفساد والمخدرات والإرهاب في إعداد خطط التنمية الوطنية وعملياتها (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)	٦٥٠ ٠٠٠
ثاء - تعزيز قدرة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا على إنتاج مؤشرات مستمرة وموثوقة لقياس التقدم المحرز في جدول أعمال التنمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٦٨٢ ٠٠٠
حاء - تدعيم قدرات البلدان الأفريقية لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٧٠٣ ٠٠٠

عنوان المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
ذال - بناء قدرات أنظمة إدارة المخاطر والكوارث، من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٦٨٩ ٠٠٠
ضاد - تعزيز القدرات من أجل تنمية سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية في أفريقيا	٤٩٩ ٠٠٠
ألف ألف - تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تيسير عبور الحدود بصورة مشروعة، وتحقيق التعاون والتكامل الإقليميين (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)	٧٥٠ ٠٠٠
ألف باء - تشجيع الاستثمارات الرامية إلى تحقيق كفاءة الطاقة للتخفيف من وطأة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	١ ٢٥٠ ٠٠٠
ألف جيم - نحو تحقيق تقارب في الإنتاجية: تسخير التجارة والتمويل والتكنولوجيا لخدمة المشاريع الصغيرة (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٥٧٥ ٠٠٠
ألف دال - نحو اقتصاد منخفض في انبعاثات الكربون في أمريكا اللاتينية: خيارات السياسة العامة فيما يتعلق بكفاءة الطاقة وابتكاراتها (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)	٤٧٨ ٠٠٠
ألف هاء - حان وقت المساواة: تعزيز الأطر المؤسسية للسياسات الاجتماعية (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)	٦٦١ ٠٠٠
ألف واو - تعزيز قدرات أمريكا اللاتينية وآسيا على وضع نظم لتدريب القوة العاملة وحماية العمال من البطالة وتحسين هذه النظم (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)	٧٥٤ ٥٠٠

عنوان المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
ألف زاي - تعزيز قدرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية: سد الثغرات في مجال المعلومات والمعرفة والسياسات في آسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٦٠٠ ٦٠٠
ألف حاء - تعزيز القدرات في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في مجال تصميم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها من أجل تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومصرف التنمية الآسيوي)	٦٤٣ ٥٠٠
ألف طاء - التعاون الإقليمي من أجل تعزيز القدرات الوطنية لقياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٦٨٦ ٤٠٠
ألف ياء - تعميق الترابط الإقليمي: تعزيز قدرات البلدان الآسيوية النامية على زيادة التجارة داخل الإقليم من خلال تطبيق أنظمة لا ورقية إلكترونية لتيسير التجارة والنقل (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٨٥٤ ٠٠٠
ألف كاف - بناء المؤسسات والقدرات للبرلمانات العربية وغيرها من الجهات المعنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٥١٠ ٠٠٠
ألف لام - أكاديمية أساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقادة الحكومات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٥٠٩ ٠٠٠
ألف ميم - تطوير قدرات البلدان العربية للتكيف مع تغير المناخ باستخدام أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	٥١٧ ٠٠٠
ألف نون - تعزيز القدرات للاستفادة من تحويلات العاملين إلى الخارج في تمويل التنمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٤٦٤ ٠٠٠